التقرير السنوي... 2012م

بنك الرياض
riyad bank

بنكي... بنك الرياض riyadbank.com | 800 124 2020

riyadbank.com

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع

صاحب السمو الملكي
الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين

المحتويات

ملخص البيانات المالية	5
مجلس الإدارة	9
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
أعضاء مجلس الإدارة	12
تقرير مجلس الإدارة	14
ملخص إنجازات العام 2012م	35
الخدمات المصرفية للأفراد	36
المصرفية الإسلامية	36
المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية	36
الفروع الخارجية	36
الخدمات المصرفية للشركات	37
قطاع الخزانة والإستثمار	37
المحفظة الإستثمارية	38
إدارة المخاطر	38
التصنيف الائتماني	39
تقنية المعلومات	40
إدارة حوكمة تقنية المعلومات	40
إدارة الإلتزام	41
قطاع الموارد البشرية	41
التسويق والاتصالات	41
إدارة ضمان الجودة	42
خدمة المجتمع	42
شركة الرياض المالية	43
الآفاق الاقتصادية والمالية للعام 2012م	45
المقدمة	46
أسواق النفط	47
إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي	49
الاقتصاد السعودي	50
الأسواق المالية	50
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2012م والتوقعات لعام 2013م	51
البيانات المالية لعام 2012م	53
تقرير مراجعي الحسابات	54
قائمة المركز المالي	56
قائمة الدخل	57
قائمة الدخل الشامل	58
قائمة التغّيرات في حقوق المساهمين	59
قائمة التدفقات النقدية	60
الإيضاحات	61
الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل -2	103
المخاطر الائتمانية	104
مخاطر السوق	106
المخاطر التشغيلية	107
مخاطر أخرى	107
الإدارة التنفيذية	109
الإدارة التنفيذية	110
الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية	112

سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة، الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء، وتلبية احتياجاتهم، وذلك بالاستمرار في تطوير خدماتنا، مع تنمية العائد لمساهمي البنك

ملخص البيانات المالية

6 ملخص البيانات المالية

ملخص البيانات المالية

مليون ريال ملخص البيانات المالية	2012	2011	2010	2009	2008
إجمالي الموجودات	190.181	180,887	173,556	176,399	159,653
القروض والسلف، صافي	117.471	112,973	106,035	106,515	96,430
الاستثمارات، صافي	36.254	36,616	33,822	32,308	40,329
ودائع العمـــلاء	146.215	139,823	126,945	125,278	105,056
حقوق المساهمين	31.964	30,158	29,233	28,235	25,690
صافي الربح	3,466	3,149	2,825	3,030	2,639
الدخل الصافي من العمولات الخاصة	4,381	4,197	4,142	4,347	3,947
إجمالي دخل العمليات	6,786	6,276	5,981	5,960	5,248
الدخل الصافي من الرسوم والعمولات	1,777	1,589	1,418	1,223	1,187
معدل العائد على متوسط الموجودات	%1.87	%1.78	%1.61	%1.79	%1.89
معدل العائد على حقوق المساهمين	%10.84	%10.44	%9.66	%10.73	%10.27

إجمالي الموجودات ألف مليون ريال

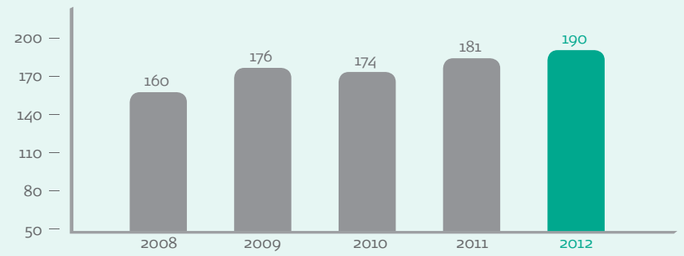

حقوق المساهمين ألف مليون ريال

القروض والسلف، صافي ألف مليون ريال

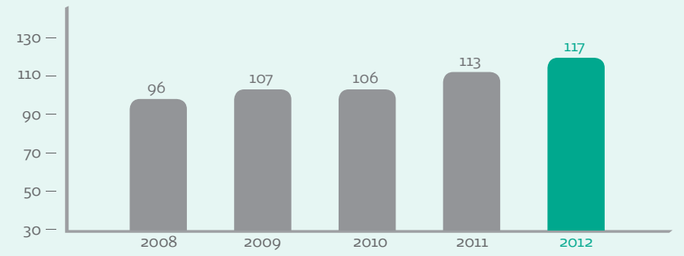

ودائع العملاء ألف مليون ريال

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
أعضاء مجلس الإدارة 12
تقرير مجلس الإدارة 14

كلمة رئيس مجلس الإدارة

استمر بنك الرياض خلال عام 2012م في مسيرته الدؤوبة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية لإثراء مسيرته المصرفية بالتأكيد على أهمية تطبيق مستويات متقدمة في التقنية المصرفية من حيث تنويع الخدمات والمنتجات

السادة مساهمي البنك وعملائه ومراسليه الكرام /الموقرين

يسرني أن اقدم لكم التقرير السنوي السادس والخمسين عن نشاط بنك الرياض وأدائه عن السنه المالية 2012م.

إنه لمن دواعي سروري مشاركة مساهمي البنك وعملائه ومراسليه الإنجازات التي حققها بنك الرياض، والجهود التي يبذلها لتحسين وتطوير أدائه وخدماته.

استمر بنك الرياض خلال عام 2012م في مسيرته الدؤوبة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية لإثراء مسيرته المصرفية بالتأكيد على أهمية تطبيق مستويات متقدمة في التقنية المصرفية من حيث تنويع الخدمات والمنتجات، وكفاءة التشغيل، واتباع معايير الجودة في استحداث أفضل الخدمات المصرفية لعملائه، والاهتمام بتأهيل العناصر الوطنية اللازمة لتنفيذ خططه الاستراتيجية الأمر الذي انعكس على نجاح البنك في تعزيز معدلات أدائه وتحسين مؤشراته المالية وتعظيم حقوق مساهميه.

فقد تمكن بنك الرياض من تعزيز قدرته التنافسية من خلال تطوير برامج الإقراض والتمويل والاستثمار، فضلاًعن مضاعفة جهوده التسويقية لزيادة قاعدة عملائه، معتمداً في ذلك على البنية التحتية القوية والمتينة التي يتمتع بها، وشبكة فروعه المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، وكذلك كفاية رأس المال العالية. وكان من نتائج هذه الجهود أن استطاع البنك تحقيق نمو ملحوظ في نشاطه التمويلي، حافظ من خلاله على ريادته في مجال التمويل الشخصي والعقاري على حد سواء.

وفي مجال مصرفية الشركات، ضاعف بنك الرياض من جهوده لتفعيل منتجاته وخدماته المصرفية المتنوعة، عبر تقديمه سلسلة من البرامج التمويلية والمصرفية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات المتنامية في هذا المجال الحيوي، وعلى النحو الذي يمكنه من الحفاظ على موقعه الريادي كأحد أكبر الداعمين للنشاط التمويلي في المملكة. كما استطاع بنك الرياض أيضاً أن يحافظ على مكانته في الصدارة بين البنوك الناشطة في برنامج "كفالة" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقاً من رؤية البنك لهذا البرنامج الواعد ودوره الحقيقي في دعم الاقتصاد الوطني، خاصة في خلق فرص عمل جديدة، ومساهمته في إحداث التنمية الشاملة المستدامة المنشودة.

ولا شك أن هذه النجاحات والإنجازات قد تحققت بفضل الجهود المخلصة لمنسوبي بنك الرياض الذين أثروا بخبراتهم وكفاءاتهم مسيرة البنك. ولقد أدرك بنك الرياض أهمية تنمية القوى البشرية والتأكد من رفع كفاءاتها عن طريق التدريب والتأهيل المستمر لموظفيه وموظفاته، والتأكيد على النوعية بدلاً من الكمية، والعمل على بناء كوادر مصرفية وطنية مؤهلة وقادرة على الابتكار والتجديد، وإتاحة الفرصة لمشاركة المرأه في جميع الأعمال المصرفية التخصصية في بيئة وطنية محافظة وملتزمة بعاداتنا وتقاليدنا، وقد أثبتت المرأه السعودية، خلال عملها المصرفي، مهارة فائقة وقدرة مميزة على الإنجاز والتفوق والنجاح، وتمكنت من تأكيد حضورها عبر شغل مختلف المناصب والمواقع الوظيفية التي اضطلعت بها عبر كافة إدارات البنك، والتي تستحوذ المرأة السعودية ضمنها على نسبة 20% من إجمالي عدد العاملين في البنك. وتجدر الإشارة إلى أن البنك قد حقق تقدماً كبيراً في مجال توطين الوظائف، حيث وصلت النسبة الكلية للموظفين السعوديين 93%، وبلغت نسبة القيادات العليا المصرفية نسبة 100%، ونسبة السيدات السعوديات 100%.

ويلعب بنك الرياض دوراً رائداً وفاعلاً في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة، انطلاقاً من واجبه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من وطننا الغالي. فنحن ملتزمون بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال توفير منتجات مصرفية وفق أعلى المعايير والمستويات، فضلاً عن اتخاذ العديد من المبادرات والبرامج اللازمة والطموحة لدعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية والعلاجية والتعليمية والتأهيلية والثقافية والإنسانية، فضلاً عن دور البنك الفاعل ومشاركته في دعم ورعاية البيئة، وكذلك دعم الفعاليات والندوات العلمية.

وانطلاقاً من رؤية مجلس الإدارة وأهدافه، فقد تبنى البنك إستراتيجية واضحة للسنوات القادمة جوهرها الأساسي هو تطوير "تجربة العميل" في جميع مراحل تواصله واستخدامه لخدمات ومنتجات البنك، الكترونية كانت أو عن طريق الفروع أو الاتصال الشخصي، والتأكد من تقديم خدمة ذات جودة عالية المستوى.

وإذ نسدل الستار على عام آخر من أعوام مسيرة بنك الرياض، فإننا نتعهد بمتابعة رحلة النجاح والتقدم إلى الأمام لمواصلة تحقيق ما يصبو إليه عملاؤنا ومساهمونا ومنسوبو البنك من خلال مواردنا البشرية الهائلة ومركزنا المالي القوي المتين.

ونيابة عن أخواني في مجلس الإدارة، يسرني أن أعبر عن جزيل شكري لمساهمي البنك وعملائه ومراسليه على دعمهم وثقتهم. كما يطيب لي أن أعبر عن تقديري وثنائي لمنسوبي ومنسوبات البنك على جهودهم المخلصة لتحقيق رؤيتنا بأن يصبح بنك الرياض البنك الرائد في المملكة.

مع أطيب تحياتي

راشد العبدالعزيز الراشد

رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

راشد العبدالعزيز الراشد
رئيس مجلس الإدارة

خالد حمزة نحاس
عضو مجلس الإدارة

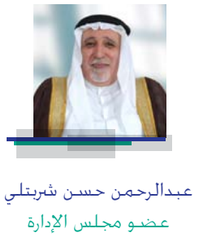

عبدالرحمن حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

عبد العزيز صالح الجربوع
عضو مجلس الإدارة

عبد الله إبراهيم العياضي
عضو مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبد الله إبراهيم العياضي
د. فارس عبد الله أبا الخيل
محمد عبد العزيز العفالق
وليد عبد الرحمن العيسى

لجنة المراجعة

د. خالد حمزة النحاس (رئيس)
م. عبدالله محمد العيسى
د. ابراهيم العلي الخضير
د. عبدالله حسن العبد القادر
م. عبد الله عبد اللطيف السيف

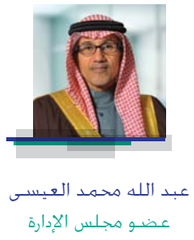

عبد الله محمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

فارس عبد الله أبا الخيل
عضو مجلس الإدارة

محمد عبد العزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

نادر إبراهيم الوهيبي
عضو مجلس الإدارة

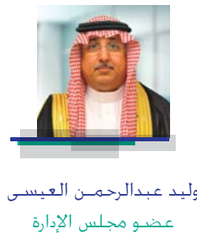

وليد عبدالرحمن العيسى
عضو مجلس الإدارة

لجنة الترشيحات والمكافآت

عبد الله إبراهيم العياضي (رئيس)
د. فارس عبد الله أبا الخيل
محمد عبد العزيز العفالق
نادر إبراهيم الوهيبي
وليد عبدالرحمن العيسى

مجموعة التخطيط الإستراتيجي

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
د. خالد حمزة نحاس
عبدالرحمن حسن شربتلي
د. عبد العزيز صالح الجربوع
م. عبد الله محمد العيسى

مجلس الإدارة

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها

تقرير مجلس الإدارة:

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) وإنجازاته وقوائمه المالية للعام 2012م. يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومعلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية حاجات مستخدم هذا التقرير من المعلومات.

أنشطة البنك الرئيسة:

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقوم بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية، من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 252 داخل المملكة وفرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة. كما يقوم البنك من خلال شركته "الرياض المالية" بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار وصناديق الاستثمار. وتتضمن قائمة الدخل بالقوائم المالية عرضاً للدخل حسب أنشطة البنك الرئيسة، وكذلك الايضاحات ذات الأرقام 20 و21. كما تم عرض نتائج أعمال وقطاعات البنك بالإيضاح رقم 26 المرفق بالقوائم المالية الختامية للعام 2012م. وقد ورد وصف تفصيلي للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل في الإيضاحات ذات الأرقام 27 و28 و29 و30 وهي تعد جزءاً مكملاً لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات:

تمكن البنك في نهاية عام 2012م من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته وبدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك باستحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز من دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية. وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، وسيتم التطرق إلى عدد من أهم هذه الإنجازات فيما يلي:

الخدمات المصرفيّة للأفراد:

فيما يتعلق بالخدمات المصرفيّة للأفراد، ركز البنك في عام 2012م جهده على دعم مكانته في السوق وتنميتها من خلال تطوير منتجاته وخدماته المصرفية، بالإضافة إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة، ممّا ساهم في دعم الموقف التنافسي للبنك في السوق. ولتحقيق ذلك، ركزت استراتيجية المنتجات البنكية على تطوير جودة الخدمة وسرعة تنفيذها، وكذلك إطلاق برنامج تطوير المنتجات التمويلية (بطاقات الائتمان والتمويل الشخصي وتمويل السيارات والتمويل العقاري)، بهدف تطوير جودة الخدمة وفاعلية عملية التسويق والبيع والتمويل، وقد تم ذلك من خلال جهد متواصل من ذوي الخبرة لدراسة وإعادة هندسة جميع مراحل طلبات المنتجات التمويلية.

واستكمالاً لما تم إنجازه من خلال استراتيجية مصرفية الأفراد على مر السنوات الماضية، فقد تم تحقيق تقدم واسع في العديد من المجالات ومن ذلك زيادة حصة البنك في السوق والدخل وجودة الأصول. ويتم قياس أداء تطبيق الاستراتيجية سنويا وبشكل مستمر من أجل تحقيق أفضل معايير النجاح.

وفي نفس العام، قام البنك بتطوير برنامج منتج تأجير السيارات حيث تم العمل على تطوير نظام إلكتروني يمكن العملاء من الحصول على الموافقة المبدئية لمنتج تأجير السيارات خلال دقائق. كما تم بناء وتوطيد علاقات استراتيجية مع اهم وكالات السيارات في المملكة.

وخلال عام 2012م وفي مجال البطاقات الائتمانية، احتلّ بنك الرياض المرتبة الأولى فيما يتعلّق بإصدار بطاقات فيزا الذهبية في المملكة العربية السعودية. كما أطلق البنك بطاقه بلاتينيوم الجديدة المتوافقة مع أحكام الشريعة بمزاياها الفريدة. وكرمت شركة ماستركارد بنك الرياض لبيعها أكثر من 50 الف بطاقة تيتانيوم ماستر كارد خلال تسعة أشهر منذ طرحها مما حقق أفضل نمو في محفظة بطاقات الائتمان على نطاق جميع البنوك في منطقة الشرق الأوسط.

وفي مجال المصرفية الإلكترونية، حقق بنك الرياض المركز الأول في توفير شبكات الصراف الآلي المستقلة عن مواقع الفروع. كما قامت إدارة علاقات العملاء، بطرح شريحة عملاء جديدة تحت مسمى "عملاء الخدمة الفضية" والتي صممت لتلبي تطلعات واحتياجات هذه الشريحة، وقد حققت زيادة نمو لعملاء الخدمة الفضية.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية:

واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية، وقد كان هناك زيادة جيدة في عدد عملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية مقارنة بالسنة الماضية، وقد بلغ العدد الإجمالي لمراكز الخدمة الذهبية 55 مركزا، بالإضافة الى استمرار مراكز المصرفية الخاصة في تقديم خدماتها بما يتناسب مع تطلعات وظروف عملائنا.

ومن أهم أهدافٍ البنك تقديم أفضل الخدمات والمزايا لعملائنا، وحرصاً منا على تطوير خدماتنا والرقي بها إلى مستوى تطلعاتهم، ولتحقيق ذلك، تمت إعادة هيكلة "وحدة رقابة الجودة"، التي تمكّنت من تفعيل التواصل مع العملاء بخصوص الخدمات التي يحصلون عليها في الفروع والقنوات الإلكترونية. وتمكّنت هذه الوحدة من إطلاق ممارسة تهدف إلى تلقّي إفادات مباشرة من العملاء بخصوص الخدمات التي يحصلون عليها من الفروع وخدمات أجهزة الصرف الفوري.

مصرفية الشركات:

تحتل مصرفية الشركات في بنك الرياض مركزا مرموقا ومتقدماً في السوق السعودي، ويعد قطاع مصرفية الشركات أحد أهم ركائز الأداء المالي في بنك الرياض، ويقدم مجموعة متكاملة ومتنوعة من المنتجات التجارية والخدمات المصرفية المتخصصة للمؤسسات والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وذلك على الصعيد المحلي، وكذلك للعملاء السعوديين والدوليين المرتبطين بعلاقات تجارية خارجية أو محلية في المملكة.

وفي عام 2012م، انصبت توجهات مصرفية الشركات على رفع مستوى خدمة العملاء، بهدف تحويلها إلى تجربة مصرفية مميزة متكاملة. واستثمر القطاع في مجال تقنية المعلومات حيث أطلق قناة إلكترونية مطورة "رياض أون لاين للشركات". وتفاعل العملاء بإيجابية مع هذه القناة للقيام بتعاملاتهم البنكية بالشكل المطلوب، وقد هيأ هذا الحل التقني السرعة في تنفيذ المعاملات المصرفية بفاعلية وكفاءة أكثر من الحلول التقليدية. واستمر البنك في الاستثمار في التقنية البنكية لدعم مصرفية الشركات بحلول تتواكب مع متغيرات السوق وتوجهات العملاء.

كما قام القطاع بإطلاق النسخة المطورة من الحلول البنكية الالكترونية المتعلقة بالتمويل التجاري، الأمر الذي أدى الي زيادة إقبال العملاء على القناة.

واستمر البنك في دوره الريادي في تمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في مختلف المجالات الاقتصادية حيث قام القطاع بالمساهمة في تمويل صناعة التعدين في المملكة العربية السعودية مثل أول مصفاة "لمادة الألمنيوم وأول منجم "بوكسايت" في الشرق الأوسط.

كما لعب القطاع دوراً أساسيا في الاستشارات المالية، إذ استمر البنك في دوره كمستشار مشارك لأضخم مشروع بتروكيماويات يتم إنشاؤه في مرحلة واحدة في العالم وهو مشروع "صدارة للبتروكيماويات". وفيما يتعلق بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة اثبت برنامج "كفالة" التزام البنك، بشكل متسق، في تمويل وخدمة هذا القطاع النامي بشكل مضطرد.

قطاع الخزانة:

واصل قطاع الخزانة التركيز على تطوير وتنويع الخدمات المقدمة للعملاء من خلال توفير منتجات الوساطة ومنتجات أخرى جديدة. وقد وسعت الخزانة قاعدة عملائها خلال العام بشكل كبير. وتوفر الخزانة حلولاً مبتكرة ومصمّمة وفقاً لاحتياجات العملاء الخاصّة بما في ذلك المنتجات المركبة المرتبطة بأساليب التحوط لأسعار الخدمة البنكية وأسعار الصرف الأجنبي. وسوف يسعى البنك في المرحلة القادمة لتنويع قاعدة العملاء من خلال توفير منتجات مطورة ذات عوائد مجزية. كما ستقوم الخزانة خلال العام المقبل بإضافة منتجات جديدة لتلبية حاجات العملاء المتزايدة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبالرغم من ظروف الاسواق المالية، قامت وحدة أسواق المال بإدارة السيولة وتغطية الثغرات الربحية بكفاءة. كما استفادت وحدة إدارة صرف العمولات من الفرص المتاحة في السوق لدعم الموقف التنافسي ورفع مستوى الربحية، وتعد المحافظ الاستثمارية للبنك في وضع متميز على ضوء أدائها الإيجابي خلال العام.

وقامت وحدة إدارة الموازنة، والتي تعمل تحت إشراف لجنة الاصول والموجودات، بوضع خطة عمل مطورة لأسعار تمويل الأموال الداخلي. وسوف تقوم وحدة إدارة الموازنة، بتوجيه من لجنة الاصول والموجودات، بالتركيز على تعزيز السيولة وإدارة مخاطر أسعار الخدمة البنكية للبنك.

المصرفية الإسلامية:

وعلى صعيد المصرفية الإسلامية، تواصل إدارة المصرفية الإسلامية إنجاز الخدمات وتطوير المنتجات المصرفيّة المتوافقة مع أحكام الشريعة بمنهجيّة واضحة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية في البنك، وإطلاق المزيد من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة المتعلقة بالخزانة ومصرفية الشركات.

وقد حرص البنك على توفير باقة متكاملة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة بنوعيها الاستثماري والتمويلي، واستمر البنك من خلال إدارة المصرفية الإسلامية في نشر الوعي المصرفي المتوافق مع الشريعة من خلال عقد وتنظيم العديد من الندوات وورش العمل لعملاء البنك، الأفراد والشركات على حد سواء، حيث تم عقد ثلاثة منتديات للهيئة الشرعية في المنطقة الغربية والشرقية والوسطى، كما تم تنفيذ عدد 20 ورشة عمل للمصرفية الاسلامية.

وتتمثل استراتيجية البنك في هذا المجال في التعرف على احتياجات العملاء المختلفة والمتجددة وتقديم الحلول المصرفية الناجحة والمتوافقة مع الشريعة، ووفق أفضل الممارسات المصرفية المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية.

الفروع الخارجية:

من خلال شبكة البنك الخارجية المتمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض لتوفير الحلول المصرفية لعملائه. وتخدم الشبكة قاعدة عملاء مصرفية الشركات، وتتيح للبنك أن يقدّم لعملائه خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة فيما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، ما يؤدّي إلى تعزيز التجارة في المملكة ويساهم في رعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويؤدّي فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأميركيّتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهمّاً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، وأيضاً في مساعدة الشركات الأميركية ومتعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

تقنية المعلومات وحوكمتها:

استكمل قطاع تقنية المعلومات خلال العام 2012م تطبيق تقنية شبكة الاتصالات الافتراضية المعروفة بإسم (IPVPN) وبمستوى عال من الجودة لدى المكاتب والفروع والتي تلعب دورا كبيرا في تحسين كفاءة الاتصال واستمراريته بصورة أكثر موثوقية.

وقد اتخذ بنك الرياض قراراً استراتيجياً للتحول إلى استخدام نظام التشغيل "لينكس" على الأجهزة المركزية، وقام بتهيئة البيئة التقنية المركزية لدى البنك لاستيعاب نظام "لينكس" ونقل التطبيقات الحالية من خلال بيئات "لينكس" إلى الكمبيوتر الرئيسي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التغيير إلى توحيد بيئة التشغيل التي سوف تؤدي بدورها إلى السيطرة على تكاليف الصيانة وتكاليف التراخيص التشغيلية بالإضافة إلى توحيد البيئة التشغيلية لما لها من اثر كبير في سرعة الأداء وتحسين الخدمة.

كما قام القطاع بتغيير آلية نقل المعلومات إلى مركز الطوارىء خارج الرياض واستخدام تطبيقات عالية الجودة والسرعة والقدرة على توفير نسخ احتياطية قابلة للتشغيل في الظروف الطارئة، كما تم تبديل نظام الاتصال بين مركز الرياض وخارجه بنظام حديث ذي جودة وسرعة عاليتين، والذي أدى إلى تحسن كبير واستقرار عملية نقل المعلومات.

وفي خلال عام 2012م، تم البدء بتشغيل مشروع الخادمات الافتراضية لتشغيل عدة أنظمة على خادم فعلي واحد. كما يمكن لهذا الخادم الفعلي تشغيل أنظمة وتطبيقات متعددة في بيئات تقنية منفصلة، حيث تشترك في موارد الخادم الفعلي وذلك لتسهيل عملية إدارة وتنظيم والتحكم في الخوادم الافتراضية وضمان استمرارية العمل بشكل أسرع وأدق من حيث توفير متطلبات المشاريع الجديدة، وكذلك السيطرة على تكاليف الشراء والصيانة.

وقررت إدارة البنك الشروع في تنفيذ برنامج طموح لتحسين أداء العمليات من خلال مراقبتها آلياً وفي كافة مراحلها التنفيذية، مع زيادة التشغيل الآلي، والكفاءة، ورضا العملاء.

حوكمة تقنية المعلومات:

قامت إدارة حوكمة تقنية المعلومات في بنك الرياض بعمل دراسة "التأثير على استمرارية بيئة العمل"، شملت جميع الأعمال التي تقوم بها وحدات وإدارات بنك الرياض، وتمثل هذه الدراسة الخطوة الأساسية لضمان استمرارية خدمة العملاء في الحالات الطارئة وغير المتوقعة.

كما نفذت حوكمة تقنية المعلومات العديد من عناصر التحكم والمتابعة والرصد وذلك للتصدي للمخاطر الأمنية الجديدة، وبدأ العمل في برنامج متخصص لمعالجة المخاطر الناجمة عن التهديدات المتواصلة والمتغيرة. وتم تطبيق ضوابط توثيق قوية باستخدام البطاقات الذكية والرمزية لتأمين وصول آمن، سواءً من داخل البنك أو من خارجه، للتأكد من هوية العملاء. كما نفذت الادارة برامج الحماية لمنع التعطيل على الخدمات البنكية في حالات محاولات الدخول غير المصرح به من الخارج.

وقد قامت إدارة حوكمة المعلومات بتقييم "التأهب" في بنك الرياض بإنشاء وحدة التحليل الرقمي تسمى "وحدة خبرات أمن المعلومات"، وستكون الوحدة مسؤولة عن إجراء التحقيقات الرقمية، وتحقيقات الاحتيال الرقمي، وغيرها من حوادث أمن المعلومات.

إدارة المخاطر:

لدى البنك قطاع مستقل لإدارة المخاطر يتبع مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر، ويشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. وتندرج مسؤوليات وأنشطة هذه الوحدات ضمن أطر وسياسات المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وتقوم هذه الإدارات برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه حول جودة الأصول والقيمة السوقية المعرضة للمخاطر ومخاطر السيولة وصافي دخل الخدمة البنكية المعرض للمخاطر. وخلال العام تم أقرار العديد من المعايير والأنظمة الدولية في مجال حوكمة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر. ووفقاً لذلك، قام البنك بتطوير وتعزيز أنظمته وسياساته، بما يعزز إدارة مخاطر البنك بطريقة شاملة ومتكاملة ومستقلة عن الأقسام الأساسية المسؤولة عن إنشاء العمليات المصرفية.

وتشمل أطر عمل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك، المبادئ والبنى التحتية والأدوات والأنشطة المطلوبة لإدارة المخاطر الائتمانية على كافة الأصعدة والمستويات داخل البنك. كما تهدف إدارة المخاطر إلى دعم الجهود التي يبذلها البنك لتعزيز جودة الأصول بما يتماشى مع القواعد والأنظمة الموضوعة من قبل الجهات التنظيمية الرسمية التي يتم رصدها بشكل دوري من قبل البنك.

ويستخدم البنك نظاماً آليا متقدما لإدارة العملية الائتمانية مما يساعد البنك على إدارة الحدود الائتمانية والشروط والضمانات المتعلقة بها بشكل فاعل. بالإضافة إلى ذلك، يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني متقدما حسب المعايير المتعارف عليها دوليا لتصنيف عملاء الائتمان حسب درجات التصنيف الائتماني المعتمدة من مجلس إدارة البنك.

كما قام البنك بتطبيق نسخة مطورة من نظام مكافحة غسيل الأموال الذي يهدف إلى إدارة العمليات في وقت أقصر، وتطوير دقة وجودة البلاغات المقدمة بخصوص حالات الاشتباه في غسيل الأموال والإسراع في عملية التحقيق المتعلقة بها.

علاوةً على ذلك، قام البنك بتطوير نظام إدارة المخاطر التشغيلية الأساسي إلى نظام التحليل الإحصائي ونظام المخاطر والالتزام واللذين يمثلان مرجعاً شاملاً لتوحيد معايير إدارة المخاطر التشغيلية وأسلوب إدارتها.

إدارة ضمان الجودة:

تهدف إدارة ضمان الجودة إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات التي من خلالها ينطلق البنك لتلبية احتياجات العملاء بكل دقة وإتقان.

وخلال عام 2012م، نجحت وحدة البحوث في تنفيذ أكثر من 120 بحثاً ما بين دراسات خارجية وتقارير داخلية تخدم إدارات البنك المختلفة، وأجرت وحدة المسح الميداني عدداً كبيراً من الاتصالات بعملاء البنك لاستطلاع آرائهم في الخدمات المقدمة من البنك وقياس مجاربهم مع قنوات البنك المختلفة ودرجة رضاهم عن عمليّاتهم المصرفية.

إدارة الالتزام:

تتبع ادارة الالتزام مباشرة لرئيس مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بشكل دوري لمراقبة مستوى الالتزام في البنك. وكجزء من إدارة مخاطر الالتزام، تقوم الإدارة بالتأكد من أن جميع قطاعات البنك ملتزمة بكل قوانين الالتزام المنطبقة عليها، والعمل على تحسين تقييم البنك بالتزامه بالمتطلبات النظامية، بالإضافة لتعزيز ثقافة الالتزام من خلال تنظيم دورات تدريبية وتوعوية متعددة ومنتظمة لجميع الموظفين بالبنك. وقد قام البنك بالانتهاء من مشروع تطوير الالتزام بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المرموقة، والذي سيعزز من فاعلية وكفاءة الالتزام طبقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

التصنيف الائتماني للبنك:

بالرغم من التقلبات في المراكز المالية للبنوك عالمياً وما عصف بها من مخاطر أثر على مستوى ومتانة مراكزها المالية ودعا وكالات التصنيف إلى إعادة بناء أسس التقييم، فقد نجح بنك الرياض في الحفاظ على تصنيفه الائتماني بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A1+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الثابت والمستمر للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

القروض على البنك:

لا يوجد قروض على البنك.

الإستراتيجية والأهداف:

تهدف إستراتيجية بنك الرياض إلى تنمية أصول البنك بالتركيز على الأنشطة الرئيسة مع المحافظة على جودة هذه الأصول ومتانتها، والاستحواذ على النصيب الأكبر من قطاعات السوق المستهدفة لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين من خلال التطوير المستمر في الخدمات والمنتجات المقدمة والتميز في إدارة المخاطر.

استمر البنك في مراجعة خطته الاستراتيجية وفق المنهجية المتبعة منذ سنوات والتي تعتمد أسلوب التخطيط الاستراتيجي المنهجي لثلاثة أعوام يتم تحديثها كل عام وفق المعطيات المهمة ومنها خصائص السوق، التنظيمات والتوقعات التشغيلية الاقتصادية وغيرها، ويتم عرض ذلك على مجموعة التخطيط الاستراتيجي المنبثقة من مجلس الإدارة ومن ثم العرض على مجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.

وقد اتسمت الاستراتيجية المعتمدة بتركيزها على عدد من المحاور أولها الاستمرار في التركيز على السوق المحلي وخدمته من خلال كافة فروعه المحلية، والتواجد الدولي لبنك الرياض في كل من لندن، وهيوستن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك مكتب سنغافورة.

وتوجه البنك، ضمن استراتيجيته لسنوات قادمة، الى إيجاد توازن بين نمو قطاعات الأعمال، وبما يساعد على تحسين جهود ونتائج البيع المتقاطع بين مختلف شرائح قطاع الأعمال والعملاء.

كما تضمنت الاستراتيجية توجهاً متزايداً لغرض التركيز على تنمية وتحسين الخدمة وتجربة العملاء بما يحقق ولاءً أكبراً وخدمة أفضل، حيث تم وضع تصور تفصيلي مرتبط بعدة مبادرات محددة في قطاعات مختلفة للوصول بهذا الهدف إلى غايته المرسومة في إطار زمني محدد.

واستمرت الاستراتيجية في إعطاء البنية التحتية لتقنية المعلومات نصيبها من الاهتمام لتكون رافداً هاماً لتحقيق التطلعات الاستراتيجية للبنك.

خدمة المجتمع:

تنبثق المسؤولية الاجتماعية في بنك الرياض من مفهوم التكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى التزامنا بالمفهوم العالمي للمسؤولية الاجتماعية ليصبح قائما على أساس برامج وخطط واستراتيجيات، مهتما بالتفرقة بين العمل الخيري والتنمية المستدامة، حيث إن المسئولية الاجتماعية أعمق من أن تكون مجرد تبرعات.

ومن هذا المنظور، حرص البنك على وصول الخدمة الاجتماعية إلى جميع مناطق المملكة لتشمل مظلة مساهماته الاجتماعية والخيرية مختلف القطاعات والنشاطات التي تتوزع بين القطاع الصحي والأكاديمي والتعليمي والثقافي، إلى جانب القطاع الرياضي والترفيهي، والدعم المعهود للمؤسسات والجمعيات الخيرية. ومن أبرز ما تم دعمه ورعايته خلال العام 2012م ما يلي:

في مجال الصحة، تمت شراكة بنك الرياض في إطلاق الحملة التطوعية "ومن احياها" للتبرع بالأعضاء والتي نظمها طلاب وطالبات كلية الطب في جامعة الملك سعود لنشر الوعي وتثقيف المجتمع بأهمية التبرع بالأعضاء.

كما تم، وللعام الخامس على التوالي، رعاية حملة جمعية زهرة للمساهمة في نشر التوعية اللازمة عن أخطار مرض سرطان الثدي. وامتدادا للجهود المبذولة في مجال الصحة فقد قدم بنك الرياض أجهزة طبية لمستشفى الولادة والأطفال في منطقة القصيم لسد احتياجات المستشفى من مستلزمات الرعاية الطبية بالمرضى والمراجعين من السيدات الحوامل والأطفال. كما تم دعم عدد كبير من الجمعيات الخيرية في قرى تابعة لمنطقة حائل بالأجهزة الطبية لكبار السن والمرضى في المنطقة. وقدم البنك العديد من الهدايا بمستشفى الملك عبد العزيز بمدينة جدة، ورعاية مؤتمر يوم السكر العالمي في مستشفى الولادة والأطفال بمكة المكرمة.

كما يساهم بنك الرياض في رعاية عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة الموهوبين في الأعمال اليدوية وذلك من خلال شراء جميع منتوجاتهم اليدوية وإهدائها لعدد من عملاء ورجال الأعمال المعروفين بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية وشركة فنون التراث الخيرية في برنامج "يدوي". ونظراً لنجاح برنامج التدريب الزراعي الأول لذوي الإعاقة العقلية بالمنطقة الشرقية، تحت رعاية البنك، استمر البنك في رعايته لبرنامج التدريب الزراعي الثاني لذوي الإعاقة العقلية البسيطة رعاية كاملة لتدريب عدد أكبر من خريجي معهد التربية الفكرية في المنطقة الشرقية للفائدة الكبيرة التي تعود عليهم من البرنامج.

ومن أهم المشاريع التي بادرت بها إدارة خدمة المجتمع هو مشروع النقل الخيري، وللسنة الثالثة على التوالي، حيث يقوم البنك بتوفير وسائل نقل للجمعيات الخيرية في جميع مناطق المملكة وتجهيزها حسب احتياجات مستخدميها.

كما تبنى بنك الرياض جائزة الكتاب منذ انطلاقها قبل خمس سنوات، بالتعاون مع نادي الرياض الأدبي، والتي تهدف الى تكريم الإبداع الأدبي والثقافي على مستوى المملكة.

ويحرص بنك الرياض على دعم الجمعيات الخيرية لاستمرار رسالتهم من خلال المساهمة في إنشاء مواقع إلكترونية لجمعية النهضة الخيرية وجمعية مودة الخيرية لمساعدتهم على الإنتشار بشكل أوسع في المجتمع والانتشار إعلامياً واعلانياً.

الشركات التابعة

شركة الرياض المالية:

شركة الرياض المالية هي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، تابعة لبنك الرياض ومسجلة في المملكة العربية السعودية، وببلغ رأسمالها 200 مليون ريال سعودي ويملكها البنك بالكامل، ومقرها الرئيسي بالرياض. ورُخّص لها من قِبَل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

وتعمد الرياض المالية على ابتكار وتطوير العديد من المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" بالشركة والتي عملت خلال عام 2012 على توسيع خدماتها في مجال "إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصّة" لتشمل عدداً من كبار العملاء الأفراد والشركات والمؤسّسات العامّة. كما واصلت إدارة الأصول جهودها لتتبوّأ صناديق الرياض المالية مرتبة متقدّمة بين أفضل الصناديق أداءً في السوق السعودية، وبالتالي المحافظة على حصّة الشركة الرائدة في سوق الصناديق الاستثمارية السعودية. وفي هذا الجانب، استطاعت الرياض المالية زيادة حصتها في قطاع صناديق الأسهم السعودية وقطاع صناديق الأسهم الدولية، وهي الأكبر من بين جميع الشركات العاملة في هذا المجال في السوق السعودي. كما أخذت إدارة الأصول على عاتقها عدداً من المبادرات الهادفة إلى توسيع وتنويع نطاق أعمالها واستثماراتها، وكان من ضمن ذلك تصميم عدد من المنتجات المركبة التي تتناسب مع احتياجات كل عميل على حدة، سواءً من ناحية المحافظة على رأس المال أو استهداف عائد محدد.

وفي مجال المصرفية الاستثمارية للشركات، فإن الرياض المالية تعتز بأن لديها طاقماً من الموظفين ذوي الكفاءات والخبرات العالية في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة، والتي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاستحواذ والدمج وعمليات التمويل المُهيكلة. وفي عام 2012م، تمكّنت الرياض المالية من ترتيب وطرح إصداري صكوك لشركتي أجل للخدمات المالية بقيمة 500 مليون ريال وشركة أوربكو (إحدى شركات مجموعة العليان) بقيمة 650 مليون ريال. كما قامت الرياض المالية بدور المستشار المالي ومتعهد بالتغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام لشركة إسمنت المدينة بقيمة 946 مليون ريال سعودي. ويعمل طاقم المصرفية الاستثمارية حالياً على عدد من

عمليات الطرح الأولي لأسهم شركات وترتيب إصدارات دين لشركات أخرى سعودية.

وفيما يتعلّق بخدمات الوساطة، فقد تمكّنت الرياض المالية في عام 2012م من زيادة حصّتها في سوق تداول الأسهم السعودية، وذلك من خلال الاستمرار في تحسين خدمات العملاء وتطوير قنوات التداول الإلكترونية التي تتيحها الشركة لعملائها، وبأتي في مقدمتها خدمات التداول عبر شبكة الإنترنت، حيث أضافت الشركة خدمة التداول في مختلف أسواق الأسهم الدولية عبر الإنترنت، ومن خلال حساب دولي موحد، وخدمة تداول إكسترا المتطورة والمصممة لتلبّية احتياجات كبار العملاء.

كما عملت الرياض المالية خلال عام 2012م على تفعيل دور إدارة الثروات لديها من أجل خدمة عملاء الشركة بالشكل الأمثل وتقديم الاستشارات الاستثمارية ذات القيمة المضافة، حيث يتركز مفهوم "إدارة الثروات" في الرياض المالية على تعزيز الثقافة الاستثمارية لدى العملاء وتقديم الاستشارات اللازمة لهم، عبر فريق متخصص في إدارة الأموال والتخطيط المالي، لتمكينهم من تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية. وتقوم إدارة الثروات بخدمة عملائها من خلال شبكة واسعة من المراكز الاستثمارية المنتشرة في أرجاء المملكة والتي يبلغ عددها 29 مركزاً، منها أربعة مراكز مخصصة لكبار العملاء.

وقد قامت الرياض المالية بالشروع في برنامج طموح لإعادة هيكلة "إدارة الثروات" وتعزيز خدماتها وتوسيعها بما يمكن من استغلال الفرص المتاحة بصورة افضل.

شركة آجل للخدمات المالية:

شركة آجل للخدمات المالية هي شركة مساهمة سعودية مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسّسة النقد العربي السعودي، وبرأس مال مدفوع مقداره 500 مليون ريال سعودي. وقد ساهم بنك الرياض بنسبة 35% في رأس مال تأسيس شركة آجل للخدمات المالية، بالاشتراك مع شركة ميتسوبيشي وبعض الشركات التجارية المحلّية. وقد أطلقت شركة آجل بمثابة شركة تمويل تأجيريّ. وتتولّى الشركة تمويل الأصول الرأسمالية في العديد من القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ومركزها الرئيسي في مدينة جدة.

شركة إثراء الرياض العقارية:

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، برأسمال مدفوع مقداره 10 ملايين ريال سعودي. وتتولى هذه الشركة القيام بخدمات إدارة الأصول العائدة للملاك وللغير، كما يحق لها بيع وشراء العقارات وغيرها للأغراض التمويلية التي أنشأت من أجلها.

الشركة العالمية للتأمين التعاوني:

أسس البنك الشركة العالمية للتأمين التعاوني، شركة مساهمة عامة، ويتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية (تداول)، برأس مال مدفوع قدره 200 مليون ريال سعودي، بالشراكة مع شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط) بالبحرين. وتخضع هذه الشركة لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيسي بالمملكة، ويمتلك بنك الرياض نحو 30% من رأس مال الشركة بشكل مباشر وغير مباشر حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92% كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط). وترجع علاقة بنك الرياض بشركة رويال صن (البريطانية) لأكثر من ثلاثين عاماً. وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام.

شركة الرياض لوكالة التأمين:

شركة الرياض لوكالة التأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة يملكها بنك الرياض بالكامل، وببلغ رأسمالها 500 ألف ريال سعودي، مدفوعة بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة العربية السعودية، ومقرها الرئيسي الرياض، وتهدف إلى الانخراط في عمليات وكالات التأمين في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقّع أن تباشر الشركة أنشطتها في القريب العاجل.

ملخص نتائج أعمال البنك للخمس سنوات الماضية:

مليون ريال

بيـــــان	2012	2011	2010	2009	2008
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	29,462	23,708	27,867	32,124	17,335
القروض والسلف، صافي	117,471	112,973	106,035	106,515	96,430
الإستثمارات، صافي	36,254	36,616	33,822	32,308	40,329
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	2,606	2,588	2,294	2,236	2,144
موجودات أخرى	4,388	5,002	3,538	3,216	3,415
إجمالي الموجودات	190,181	180,887	173,556	176,399	159,653
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	6,163	6,242	10,637	16,163	21,213
ودائع العملاء	146,215	139,823	126,945	125,278	105,056
مطلوبات أخرى	5,840	4,664	6,741	6,723	7,694
حقوق المساهمين	31,963	30,158	29,233	28,235	25,690

مليون ريال

بيـــــان	2012	2011	2010	2009	2008
إجمالي دخل العمليات وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة	6,866	6,321	5,980	5,960	5,248
إجمالي مصاريف العمليات	3,400	3,172	3,156	2,930	2,610
صافي الربح	3,466	3,149	2,825	3,030	2,639
ربح السهم (ريال سعودي)	2.31	2.10	1.88	2.02	2.03

النتائج المالية:

حقق البنك أرباحاً صافية لعام 2012م بلغت 3,466 مليون ريال، مقابل 3,149 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 10.1%. كما بلغت أرباحه الصافية خلال الربع الرابع 810 مليون ريال مقابل 778 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بزيادة نسبتها 4.1%.

وبلغت الموجودات كما في 2012/12/31م 190,181 مليون ريال مقابل 180,887 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 5.1%. وبلغت القروض والسلف كما في 2012/12/31م 117,471 مليون ريال مقابل 112,973 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 4%. كما بلغت الاستثمارات 36,254 مليون ريال مقارنة بمبلغ 36,616 مليون ريال وذلك بانخفاض نسبته 1%. وبلغت ودائع العملاء كما في 2012/12/31م 146,215 مليون ريال مقابل 139,823 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 4.6%.

وتشير نتائج البنك بأن أنشطة البنك المصرفية الرئيسة قد حققت نمواً مستمراً، حيث ارتفعت أصول البنك بنسبة جيدة، صاحبها نمو إجمالي ربح العمليات خلال الاثني عشر شهراً مبلغ 6,786 مليون ريال، مقابل 6,276 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع نسبته 8.1%. بالإضافة إلى نجاح البنك في زيادة حصته السوقية من ودائع العملاء. وقد بلغت ربحية السهم للعام الحالي 2.31 ريال، مقابل 2.10 ريال للعام السابق. وما ساهم في ارتفاع ربحية البنك للاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2012م، الزيادة في صافي العمولات الخاصة والتحسن في دخل الخدمات البنكية والدخل من تحويل العملات، وكذلك استقرار إجمالي مصاريف العمليات.

وقد حققت الأنشطة المصرفية الرئيسة ممثلة في محفظة الإقراض نمواً جيداً على الرغم من التقلبات الاقتصادية والمالية خلال العام المالي 2012م.

وبالرغم من التغيرات والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، واصل البنك العمل بالاستراتيجيات التي انتهجها مجلس إدارة البنك لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين من حيث التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة واستقرار أصوله مع المحافظة على جودة ومتانة هذه الأصول.

إجمالي الموجودات ألف مليون ريال

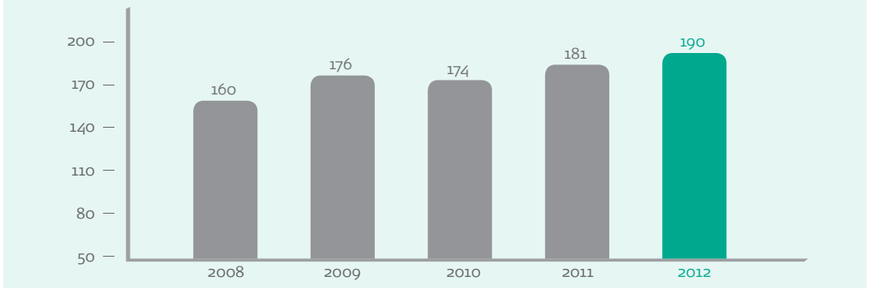

إجمالي دخل العمليات مليون ريال

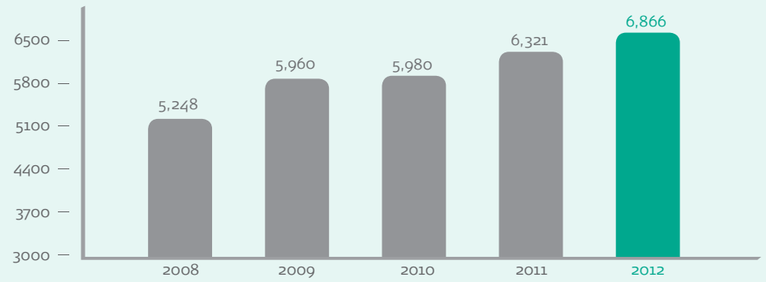

الإستثمارات. صافي ألف مليون ريال

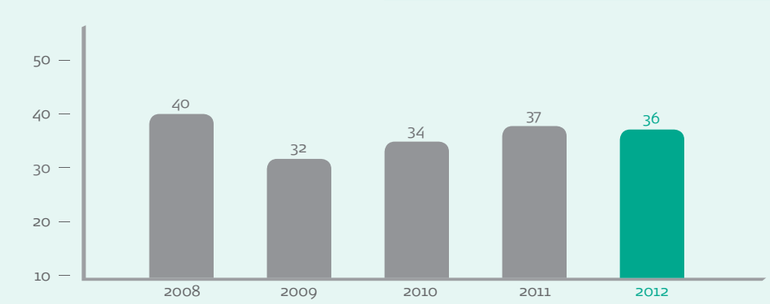

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك:

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2012م من عمليات داخل المملكة مبلغ 8,462 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 1,238 مليون ريال. ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

ملايين الريالات

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	إجمالي الإيرادات**
	المنطقة الغربية	المنطقة (الوسطى)*	المنطقة (الشرقية)		
2012م	1,346	6,062	1,054	1,238	9,700

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 3,287 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة. كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه إجمالاً. ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعتها في القوائم المالية للوصول إلى الصافي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك من خارج المملكة:

ملايين الريالات

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2012م	203	545	406	20	64	1,238

توزيعات الأرباح:

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي:

	لأقرب ألف ريال
الأرباح المبقاة من عام 2011م	872,518
صافي ربح عام 2012م	3,466,049
المجمـــوع	4,338,567
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
الزكاة الشرعية	150,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2012م	975,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2012م	975,000
المحول إلى الإحتياطي النظامي	866,512
الأرباح المبقاة لعام 2012م	1,372,055

وكان البنك قد قام بتوزيع أرباح على المساهمين خلال شهر يوليو 2012م عن النصف الأول بواقع 65 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2012م بواقـــع 65 هللة للسهم الواحد، فسيتـم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 1,950 مليون ريال، وبواقع 1.30 ريال للسهم الواحد.

ربح السهم ريال سعودي

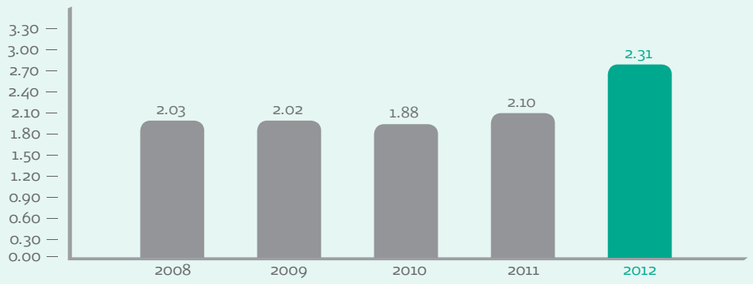

حقوق المساهمين ألف مليون ريال

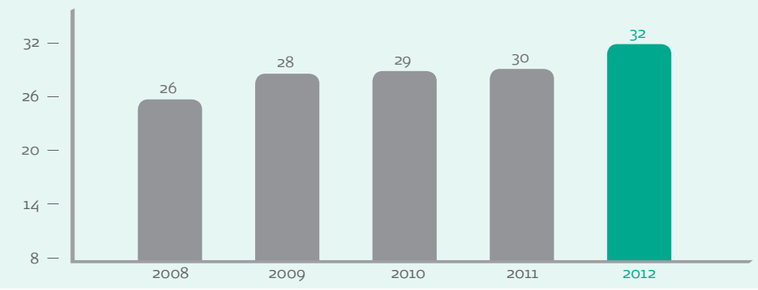

مجلس إدارة البنك:

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية ستة أعضاء مستقلين وأربعة أعضاء غير تنفيذيين وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في شهر أكتوبر 2010م وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2012م ثماني جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%. أخذاً بالاعتبار من حضر وكالة عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالة 94%.

وفيما يلي سجل حضور كل اجتماع لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2012م:

أعضاء مجلس إدارة البنك	الإجتماع الأول	الإجتماع الثاني	الإجتماع الثالث	الإجتماع الرابع	الإجتماع الخامس	الإجتماع السادس	الإجتماع السابع	الإجتماع الثامن	الإجمالي
راشد العبد العزيز الراشد** (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
د. خالد حمزة نحاس (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
عبد الرحمن حسن شربتلي (غير تنفيذي)	وكالة	✓	وكالة	✓	✓	وكالة	✓	وكالة	4
د. عبد العزيز صالح الجربوع (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
عبد الله إبراهيم العياضي* ** (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
عبد الله محمد العيسى** (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
د. فارس عبد الله أبا الخيل** (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
محمد عبد العزيز العفالق (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	وكالة	✓	✓	7
نادر إبراهيم الوهيبي* ** (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
وليد عبدالرحمن العيسى* (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8

* أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد على التوالي.

** تم تشكيل لجنة خاصة مؤقتة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة لجلسة واحدة.

ويمارس مجلس إدارة بنك الرياض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها، بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة، ثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس. وفيما يلي توضيحاً للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

اللجنة التنفيذية:

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية والإدارية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2012م تسع عشرة جلسة، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

لجنة المراجعة:

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتوصية باختيار مراجعي الحسابات. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2012م سبع جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء مستقلون من خارج مجلس الإدارة وهم، الدكتور إبراهيم العلي الخضير، والدكتور عبد الله حسن العبد القادر، والمهندس عبد الله عبد اللطيف السيف (الذي بدأت عضويته في 2012/09/22م).

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابة عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، ورفع توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت ورفع توصيات لمجلس الإدارة عن مستوى وتركيبة هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد.

كذلك تقوم اللجنة بالتوصية لدى مجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقا لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2012م سبع جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتخذت لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بأهداف الاستراتيجيات الموضوعة. وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2012م ثلاث جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس ولجانه، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 260 اجتماعاً (بما فيها اللجنة المؤقتة). وبلغ إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 100%. كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إداراتها:

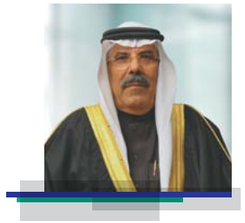

د. إبراهيم العلي الخضير

عضو لجنة المراجعة

د. عبد الله حسن العبد القادر

عضو لجنة المراجعة

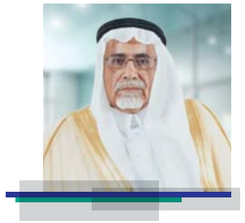

م. عبد الله عبد اللطيف السيف

عضو لجنة المراجعة

أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الإسم	العضوية في اللجان		
راشد العبد العزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	100 %	الشركة العربية السعودية للاستثمار " سنابل للاستثمار" (مغلقة)
د. خالد حمزة نحاس	رئيس لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	100 %	شركة المياه الوطنية (مغلقة) الشركة العربية السعودية للاستثمار " سنابل للاستثمار" (مغلقة) شركة حصانة الاستثمارية (مغلقة)
عبد الرحمن حسن الحبيلي	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	100 %	شركة المصافي العربية السعودية الشركة السعودية العربية للتسويق (ساماكو) شركة الصقر للتأمين شركة جولدن بيراميدز بلازا – القاهرة
د. عبد العزيز صالح الجريوع	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	100 %	الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) شركة أمبانتيت شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية (مغلقة) شركة الإنارة العامة (مغلقة)
عبد الله إبراهيم العباضي *	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية	100 %	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية" (مغلقة)
عبد الله محمد العيسى	عضو لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	100 %	شركة الأسمنت العربية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية الشركة الوطنية للرعاية الطبية (مغلقة)
د. فارس عبد الله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	100 %	شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه
محمد عبد العزيز العفالق	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	100 %	لا يوجد
نادر إبراهيم الوهيبي *	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	100 %	الشركة التعاونية للتأمين
وليد عبدالرحمن العيسى *	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	100 %	

* أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد على التوالي.

أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الإسم	العضوية في اللجان		
د. إبراهيم العلي الخضير	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	100 %	لا يوجد
د. عبد الله حسن العبد القادر	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	100 %	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية" (مغلقة) شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني بنك الخليج الدولي (البحرين)
م. عبد الله عبد اللطيف السيف *	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	100 %	شركة اسمنت القصيم شركة هرفي للخدمات الغذائية الشركة السعودية للطباعة والتغليف الشركة السعودية للمختبرات الخاصة (مقفلة)

* بدأت عضوية المهندس/ عبد الله عبد اللطيف السيف في 2012/9/22م.

تم دفع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2012م كما يلي:

(لأقرب ألف ريال)

البيـــان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذيين *
الرواتب	-	9,110
البدلات	748	1,277
المكافآت الدورية والسنوية	3,600	5,165
الخطط التحفيزية	-	176
تعويضات أو مزايا أخرى	58	366
مكافأة نهاية الخدمة	-	4,312

* تمثل مكافآت كبار التنفيذيين اكبر خمسة مدراء من الإدارة التنفيذية وتشمل الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم:

يوضح الجدولان التاليان وصفاً لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة ولكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أية من شركاتها التابعة طبقا لأحكام المادة 43 من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون من غير أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر								
الاسم	بداية العام			نهاية العام العام				
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك *	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغير	نسبة التملك بنهاية العام *
صندوق الإستثمارات العامة	326,304,000	-	21.7536%	326,304,000	-	-	21.7536%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	324,378,600	-	21.6252%	324,378,600	-	-	21.6252%
المؤسسة العامة للتقاعد	38,596,396	-	2.5731%	137,712,337	-	99,115,941	9.1808%
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	139,677,339	-	9.3118%	136,569,006	-	(3,108,333)	9.1046%
شركة ماسك القابضة	-	-	-	120,000,000	-	120,000,000	8.0000%

* (لأقرب أربع خانات عشرية)

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر							
الاسم	بداية العام			نهاية العام العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك *	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك بنهاية العام *
راشد العبد العزيز الراشد	14,859,314	-	0.9906%	14,892,853	-	33,539.00	0.9929%
د. خالد حمزه نحاس	2,400	-	0.0002%	2,400	-	-	0.0002%
عبد الرحمن حسن شربتلي	146,425,747	-	9.7617%	144,736,966	-	(1,688,781)	9.6491%
د. عبد العزيز صالح الخريوع	1,600	-	0.0001%	1,600	-	-	0.0001%
عبد الله إبراهيم العباضي	11,000	-	0.0007%	11,000	-	-	0.0007%
عبد الله محمد العيسى	1,425,000	-	0.0950%	625,000	-	(800,000)	0.0417%
د. فارس عبدالله أبا الخيل	1,235,300	-	0.0824%	1,230,000	-	(5,300)	0.0820%
محمد عبد العزيز العفالق	33,500	-	0.0022%	33,500	-	-	0.0022%
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	-	-	-	-
وليد عبدالرحمن العيسى	-	-	-	-	-	-	-
طلال إبراهيم القضيبي	33,432	-	0.0022%	33,432	-	-	0.0022%
سعيد سعدي الصعيري	61,000	-	0.0041%	61,000	-	-	0.0041%

* (لأقرب أربع خانات عشرية)

المدفوعات النظامية المستحقة:

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية مستحقة السداد عن عام 2012م عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:

(لأقرب ألف ريال)

البيـــان	2012م
الزكاة الشرعية – مصلحة الزكاة والدخل	150,000
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	6,848
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	7,939

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية:

لا يوجد أي قيد احتياطي مفروض على البنك من هيئة السوق المالية أو من اية جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية، وقد بلغت قيمة المخالفات والغرامات التي دفعها البنك من خلال مزاولة نشاطاته التشغيلية 4,101 ألف ريال سعودي وهي تتعلق في معظمها بالأنشطة التشغيلية لأجهزة الصرف الآلي وغرامات تشغيلية أخرى.

معايير المحاسبة المتبعة:

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية يتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقاً من دور مجلس الإدارة ومسئولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشئون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما ورد بالإيضاح رقم 32 المرفق بالقوائم المالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، أخذاً في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما هو وارد أدناه، فإن المجلس يؤكد أن نظام الرقابة الداخلية يعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديداً للصلاحيات والمسئوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسئوليات بما يحقق فاعلية الرقابة.

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكّن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم، ولم تظهر ملاحظات جوهرية بما يؤثر على عدالة القوائم المالية، ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً أن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً عن ذلك.

لائحة حوكمة الشركات:

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية عدا ما تم الإفصاح عنه في النموذج (8) حول مدى الالتزام بلائحة حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

المادة السادسة – حقوق التصويت – لم يتبع البنك التصويت التراكمي لحين اعتماده بصورة نهائية من قبل الجهات الرقابية ووفق ما يصدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

المادة العاشرة – الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة الفقرة (د) – أقر مجلس الإدارة سياسة الترشيح والاختيار لعضوية مجلس الإدارة، وجاري العمل على عرضها على الجمعية العامة في 2013/03/11م لإقرارها.

المادة الرابعة عشرة – لائحة لجنة المراجعة – أقر مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات محدثة للجنة، وجاري العمل على عرضها على الجمعية العامة في 2013/03/11م لإعادة إقرارها.

المادة الخامسة عشر – لجنة الترشيحات والمكافآت – تم تشكيل اللجنة وأقر مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات اللجنة، وجاري العمل على عرضها على الجمعية العامة في 2013/03/11م لإقرارها.

وبصورة عامة كان البنك سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من متطلبات الحوكمة، كما أنه يحرص على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، كما يواصل إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

الموارد البشرية:

ينصب اهتمام مجلس إدارة البنك بالعنصر البشري باعتباره أهم العناصر تأثيراً في نجاح منظومة العمل المصرفي. ويتبلور هذا الاهتمام في وضع استراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى تهدف إلى التركيز على استقطاب حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد المتخصصة، والعمل على تأهيلهم لشغل الوظائف المناسبة بالبنك، بالإضافة إلى استقطاب الكوادر من ذوي الخبرات المناسبة. كما يهتم مجلس الإدارة بوضع برامج طموحة لتدريب وتطوير قدرات موظفي البنك الحاليين ودعمهم لتمكينهم من أداء وظائفهم الحالية والمخططة لهم.

ويعمل قطاع الموارد البشرية بشكل متواصل لدعم الأعمال في جميع قطاعات وإدارات البنك على الوفاء بأهدافها والمبادرات الاستراتيجية. وكذلك دعم برنامج تنمية المهارات القيادية الذي يواصل تأهيل القيادات الجديدة لتتبوأ المناصب العليا.

ويستمرّ قطاع الموارد البشرية بدعم جميع قطاعات بنك الرياض سعياً وراء تحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية لعام 2012م، وبحرص على تطوير وتأهيل القيادات الإدارية في البنك، وتحسين طرق قياس وإدارة الأداء. ويفخر البنك بصدارته في مجال توطين الوظائف حيث بلغت النسبة الإجمالية 93%. كما أنّ نسبة السيدات تشكل 100% من المواطنات السعوديات واللائي يشكّلن 20% من عدد الموظّفين الإجمالي في البنك. هذا فضلاً على أنّ طاقم الإدارة التنفيذية بالبنك مؤلّف بالكامل من مواطنين سعوديين.

كما واصل البنك تحفيز وتأهيل موظفيه عبر إتاحة الفرص التدريبية والتي تهدف إلي رفع مستوى الأداء المهني عبر إتاحة اكثر من 9000 فرصة تدريبية خلال عام 2012م، داخل وخارج المملكة. والجدير بالذكر أنه تم تزويد البنك بطاقم مؤهل من خلال "برنامج بنك الرياض". كما استمر القطاع بتعزيز المهارات في الفروع من خلال "برنامج كفاءات".

وتعمل إدارة البنك على حث الموظفين وتحفيزهم بهدف تعزيز ثقتهم وانتمائهم للبنك، وضماناً لاستقرارهم في العمل وتطوير مسارهم الوظيفي بالبنك من خلال دعم البرامج التشجيعية الخاصة بالموظفين مثل برنامج الحوافز والمكافآت التشجيعية وبرنامج الادخار الاستثماري للموظفين. وقد ورد في إفصاحات القوائم المالية تفاصيل عن هذه البرامج. وفيما يلي أرصدة البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2012م :

(لأقرب ألف ريال)

البيـــان	البرامج التحفيزية للموظفين 2012م		
	الادخار الاستثماري		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	37,980	13,488	51,468
المضاف خلال عام 2012م	9,080	3,348	12,428
المستبعد خلال عام 2012م	(7,407)	(2,523)	(9,930)
الرصيد نهاية العام	39,653	14,313	53,966

مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العامة العادية لساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 19 مارس 2012م تعيين السادة دليويت آند توش (بكر أبو الخير وشركاهم) والسادة كي بي إم جي الفوزان والسدحان كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها المقبل في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2013م، وذلك بعد إطلاعها على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

كلمة الختام:

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل شكرنا وتقديرنا العميقين لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز – حفظه الله – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، حفظه الله، ولحكومته الرشيدة، ونخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسرنا أن نسجل شكرنا وامتناننا العميق لمساهمينا وعملائنا ومراسلينا كافة على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك نتقدم بشكرنا وتقديرنا لموظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد..

مجلس الإدارة

الرياض في 16 ربيع الأول 1434هـ

الموافق 28 ينـــــــــــاير 2013م

ملخص إنجازات العام 2012م

ملخص إنجازات العام 2012م	36
الخدمات المصرفية للأفراد	36
الخدمات المصرفية الإسلامية	36
المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية	36
الفروع الخارجية	36
الخدمات المصرفية للشركات	37
قطاع الخزانة والإستثمار	37
المحفظة الإستثمارية	38
إدارة المخاطر	38
التصنيف الائتماني	39
تقنية المعلومات	40
حوكمة تقنية المعلومات	40
إدارة الإلتزام	41
الموارد البشرية	41
التسويق والاتصالات	41
إدارة ضمان الجودة	42
خدمة المجتمع	42
شركة الرياض المالية	43

ملخص إنجازات العام 2012م

حققت استراتيجية مصرفية الأفراد تقدماً واسعاً في العديد من المجالات مما أدى إلى زيادة حصة بنك الرياض السوقية والربحية وجودة الأصول

الخدمات المصرفية للأفراد:

حققت استراتيجية مصرفية الأفراد تقدماً واسعاً في العديد من المجالات مما أدى إلى زيادة حصة بنك الرياض السوقية والربحية وجودة الأصول. ويتم قياس أداء تطبيق الاستراتيجية سنوياً وبشكل مستمر من أجل تحقيق أعلى معايير النجاح.

ففي مجال البطاقات الائتمانية، كرمت شركة ماستركارد بنك الرياض لبيعها أكثر من 50 ألف بطاقة تيتانيوم ماستر كارد خلال تسعة أشهر منذ طرحها مما حقق أفضل نمو في محفظة بطاقات الائتمان على نطاق جميع البنوك في منطقة الشرق الأوسط.

واحتلّ بنك الرياض المرتبة الأولى كأكبر مصدر لبطاقات فيزا الذهبية في المملكة العربية السعودية. كما أطلق البنك بطاقة البلاتينيوم الجديدة، المتوافقة مع أحكام الشريعة، بمزاياها الفريدة حيث تقدم هذه البطاقة عضوية صالات كبار الشخصيات في أغلب المطارات الدولية حول العالم، وبرنامج تأمين السفر والعديد من المزايا.

وفي نفس العام، قام البنك بتطوير برنامج منتج تأجير السيارات، حيث تم العمل على تطبيق آلية إلكترونية جديدة تمكن العملاء من الحصول على الموافقة المبدئية للتمويل خلال دقائق رغبة في تحسين خدمة العملاء، كما تم بناء وتوطيد علاقات استراتيجية مع أهم وكالات السيارات في المملكة .

كما واصل البنك في عام 2012م تقديم وتطوير منتجات التمويل الشخصي والعقاري وتسويقها.

وفي مجال المصرفية الإلكترونية، حقق بنك الرياض المركز الأول في توفير شبكات الصراف الآلي خارج مواقع الفروع.

وبغرض تحسين جودة الخدمة وتقديم خدمات جديدة مميزة لشريحة من العملاء تحت مسمى "الخدمة الفضية" والتي صممت لتلبي تطلعات واحتياجات هذه الشريحة. ومن مزايا هذه الخدمة الحصول على أفضل الأسعار والعروض على منتجات التمويل الشخصي وخصومات تتراوح بين 25% إلى 100% على رسوم بعض الخدمات كالحوالات (الخارجية) ورسوم بطاقة الصرف الآلي ودفاتر الشيكات، بالإضافة إلى مزايا أخرى.

الخدمات المصرفية الإسلامية:

تواصل إدارة المصرفيّة الإسلاميّة تطوير المنتجات المصرفيّة المتوافقة مع مبادئ الشريعة بمنهجيّة واضحة معتمدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الفروع الإسلامية وبلغ عددها حتى الآن 118 فرعا.

كما استمر البنك في التعريف بهذه المنتجات حيث أقيمت ثلاثة لقاءات مع العملاء للهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك في المنطقة الغربية والشرقية والوسطى، وتم إطلاق بعض المنتجات الإسلامية المتعلقة بالخزانة، كما تم تنفيذ 20 ورشة عمل للمصرفية الإسلامية، خاصة بموظفي البنك يركز فيها على التعريف بالمنتجات المصرفية الإسلامية وخطوات تنفيذها وأفضل الطرق لعرضها على العملاء والرد على استفساراتهم بشكل صحيح.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية:

واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية، وبلغ العدد الإجمالي لمراكز الخدمة الذهبية 55 مركزاً، تضم هذه المراكز مجموعة من مدراء الحسابات المتخصصين والذين يقدمون خدماتهم على مدار الساعة، بالإضافة إلى أربعة مراكز للمصرفية الخاصة في أنحاء المملكة، تعمل على مدار الساعة لتقديم الخدمات المميزة والتي تناسب تطلعات عملائنا.

الفروع الخارجية:

من خلال شبكة البنك الخارجية متمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض لتوفير الحلول المصرفية لعملائه في الخارج، والتي تخدم قاعدة عملاء الشركات، وتتيح لنا أن نقدّم لعملائنا خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة في ما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية.

ويقوم فرع البنك في لندن بدور فعّال في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الضمانات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية

التمويل الشخصي

السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع لندن لعملائه في المملكة وفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأميركيّتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهمّاً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، وأيضاً في مساعدة الشركات الأميركية ومتعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، خصوصاً في مجالات الطاقة والكهرباء والهندسة والمقاولات والطيران، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية من خلال منح التسهيلات المصرفية والمشورة اللازمة.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الاسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

الخدمات المصرفية للشركات:

يعد قطاع مصرفية الشركات من أكبر المساهمين في نمو الدخل والأصول في بنك الرياض وفي عام 2012م، انصبت توجهات مصرفية الشركات إلى رفع مستوى خدمة العملاء وكذلك التوسع في توفير المنتجات الخاصة بالشركات بحيث تتحول تلك العلاقة إلى تجربة مصرفية متكاملة.

وقد تزايد إقبال العملاء على خدمة الإنترنت (رياض أون لاين) التي طورها البنك خصيصا لعملائه من الشركات، وقد كان لتفاعل العملاء مع هذه الخدمة في العام 2012م الأثر الإيجابي على تسهيل و تيسير تعاملاتهم المصرفية بشكل مباشر من مقارهم.

كما قام القطاع بإطلاق النسخة المطورة من الحلول البنكية الإلكترونية المتعلقة بالتمويل التجاري. الأمر الذي أدى إلى زيادة إقبال العملاء على استخدام هذه الخدمة.

وعلى صعيد تمويل المشاريع العملاقة استمر البنك في دوره الريادي في تمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في مختلف المجالات الاقتصادية حيث قامت إدارة تمويل الشركات ببنك الرياض بالمساهمة في تمويل صناعة التعدين في المملكة العربية السعودية مثل أول مصفاة لمادة الألمنيوم وأول منجم "بوكسايت" في الشرق الأوسط.

كما استمر البنك في دوره كمستشار مشارك لأضخم مشروع بترو كيماويات يتم إنشاؤه على مرحلة واحدة في العالم وهو مشروع صدارة للبتروكيماويات.

وفيما يتعلق بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد واصل البنك دوره الريادي في دعم هذا القطاع الحيوي الواعد من خلال فريق العمل المختص والمؤهل لديه، والذي يمارس عمله باحترافية عالية من خلال عدة مراكز خاصة بالأعمال الناشئة في مواقع جغرافية تشمل كافة مناطق المملكة، كما أن البنك مستمر في تحديث كافة الأنظمة والسياسات والإجراءات والمنتجات المصرفية التي تضمن دعم وتثقيف شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رواد ورائدات الأعمال، بالإضافة إلى تبني أفضل الممارسات المصرفية التي تدعم هذه الشريحة الهامة في الاقتصاد الوطني.

وفي نفس السياق شارك البنك بفاعلية في كافة الدورات والندوات التي يعقدها برنامج كفالة بالتعاون مع البنوك المحلية والغرف التجارية المنتشرة في أرجاء المملكة، لدعم وتثقيف رواد ورائدات الأعمال، كما قام البنك بتجديد اتفاقية التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتي يتم من خلالها تقديم مجموعة من الحلول والأدوات المصرفية التي تزود أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يحتاجونه من مهارات إدارية ومحاسبية وتسويقية وجدوى اقتصادية، ليتمكنوا من ممارسة أعمالهم التجارية بكفاءة واقتدار.

وسيواصل البنك دعمه لعملائه في قطاعات الأعمال والمساهمة في تعزيز وتطوير البنية التحتية ومساندة العملاء في إنجاز المشروعات التي يعملون بها.

قطاع الخزانة والاستثمار:

استمر قطاع الخزانة في عام 2012م، في تحقيق نتائج متميزة وذلك بالتركيز على دراسة احتياجات عملائه لمنتجات الخزانة والعمل على تطويرها وتنويعها من خلال توفير منتجات حديثة وحلول مبتكرة تناسب احتياجات العملاء المتنوعة لإدارة مخاطر العملات والعوائد.

ويسعى قطاع الخزانة في العام القادم، إلى الاستفادة من النتائج الإيجابية المتحققة وذلك بتقديم مجموعة من المنتجات الجديدة تستهدف الشرائح المختلفة لقاعدة العملاء وبما يواكب و يلبي حاجات العملاء المتنوعة.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية والمخاطر المرتبطة بها، فقد حافظ البنك على مركزه القوي، وقام فريق العمل بإدارة السيولة بفاعلية ومن خلال إدارة مخاطر سليمة، كما أن قطاع الخزانة يعمل بشكل متكامل مع قطاع الأعمال في مصرفية الشركات لمقابلة احتياجات العملاء وتقديم منتجات تتلاءم مع متطلباتهم.

الفروع الخارجية

المحفظة الاستثمارية:

يعتمد البنك سياسة استثمارية تراعي الجودة والتنوع والسيولة في توزيع الأصول تحت اشراف لجنة الاستثمار بالبنك. وتتكون محفظة البنك الاستثمارية من أصول متنوعة محلية ودولية وتمثل السندات الحكومية والشركات الجزء الأكبر من أصول المحفظة وقد كان أداء المحفظة مميزاً خلال العام 2012م حيث حققت عوائد مجزية.

إدارة المخاطر:

يؤمن البنك بأهمية إدارة المخاطر كأحد الركائز الأساسية في العمل المصرفي. وتشكل إدارة المخاطر جهازاً مستقلاً يتبع مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر يندرج تحته إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. تندرج مسؤوليات وأنشطة هذه الإدارات ضمن أطر وسياسات المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم هذه الإدارات برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه عن جودة الأصول والقيمة السوقية المعرضة للمخاطر ومخاطر السيولة وصافي دخل الخدمة البنكية المعرضة للمخاطر.

وخلال العام أُقرت العديد من المعايير والأنظمة الدولية في مجال حوكمة المخاطر وممارسات إدارة المخاطر. ووفقاً لذلك. قام البنك بتطوير وتعزيز أنظمته وسياساته، بما يعزز إدارة مخاطر البنك بطريقة شاملة ومتكاملة ومستقلة عن الأقسام الأساسية المسؤولة عن إنشاء العمليات المصرفية. ولتحقيق ذلك يعمل البنك على تطوير السياسات والإجراءات والحوكمة وإدارة المخاطر وتحديثها بشكل دوري بما يواكب التطورات الدولية.

مخاطر الائتمان:

تشمل أطر عمل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك، المبادئ والبنية والأدوات والأنشطة المطلوبة لإدارة المخاطر الائتمانية على كافة الأصعدة والمستويات داخل البنك. كما تهدف إدارة المخاطر إلى دعم الجهود التي يبذلها البنك لتعزيز جودة الأصول بما يتماشى مع القواعد والأنظمة الموضوعة من قبل الجهات التنظيمية الرسمية التي يتم رصدها بشكل دوري من قبل البنك.

يستخدم البنك نظاماً آليا متقدماً لإدارة العملية الائتمانية بما يساعد البنك على إدارة الحدود الائتمانية والشروط والضمانات المتعلقة بها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك. يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني متقدما حسب المعايير المعترف بها دولياً لتصنيف عملاء الائتمان حسب درجات التصنيف الائتماني المعتمدة من مجلس إدارة البنك. كما يستخدم البنك نظام تصنيف متقدما لإدارة المخاطر الائتمانية لعملائه من الأفراد.

ووفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، يلتزم بنك الرياض بكافة متطلبات اتفاقية بازل 2 لقياس كفاية رأس المال طبقا "للطريقة المعيارية" (Standardized Approach) لإدارة مخاطر الائتمان.

ويتجه البنك حاليا بخطوات سريعة نحو تطبيق "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان "Internal Rating based" (IRB Approach) لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان.

وفي هذا الصدد بدأ البنك في تحسين وتعزيز قدرات أنظمة التصنيف الائتماني به لكي تتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل2 التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB) ويعتبر بنك الرياض في مرحلة متقدمة نحو تطبيق هذا المعيار بعد أن نجح في تطوير أنظمة التصنيف الائتماني الداخلي من خلال تصنيف العملاء إلى مجموعات وفقاً لتصنيف درجة المخاطر الخاصة بكل منهم، علماً بأن هذه الأنظمة وكافة السياسات والإجراءات المتعلقة بها تخضع لعمليات مراجعة وتطوير دورية لاختبار درجة توافقها ودقتها في قياس المخاطر الائتمانية وفقا لهذا المعيار.

مخاطر السوق

مخاطر السوق:

تتولى إدارة المخاطر المالية، والتي هي جزء من قطاع إدارة المخاطر، مسؤولية قياس وإدارة مخاطر السوق والأصول والخصوم والسيولة المالية التي تنتج عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وذلك نتيجة للتغير في أسعار السوق، ضمن أطر وسياسات المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. كما ترفع التقارير الدورية وترسل للجهات المعنية داخل البنك بشكل دوري.

إن المعيار الأساسي الذي يستخدم لقياس المخاطر السوقية في بنك الرياض هو منهجية "القيمة المعرّضة للمخاطر" (Value at Risk) والتي تعمل على متابعة تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة هذه التغيرات ببعضها. كما قام البنك بتنفيذ عدد من المعايير والطرق المتقدمة لتعزيز قدرته التحليلية على إدارة المخاطر المالية بما في ذلك اختبارات الجهد (التحمل) والحساسية.

وخلال العام 2012م، قام البنك بتنفيذ نظام متقدم لإدارة مخاطر السوق، وهو نظام متكامل يشمل تقييم المخاطر السوقية وصافي دخل الخدمة البنكية والسيولة، والمستخدم من قبل البنوك وشركات التأمين والحكومات وغيرها من المؤسسات التي تعنى بإدارة المخاطر حول العالم.

وكخطوة هادفة للامتثال لمنهج بازل2 للتقييم الداخلي لإدارة المخاطر السوقية، قام البنك بتطبيق معايير مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمنتجات الخزانة والأنشطة الاستثمارية للبنك كما تم إسناد عملية التحقق من جودة وفعالية هذه المعايير من قبل أطراف خارجية خلال العام.

ترفع إدارة المخاطر المالية تقارير دورية تلخص مدى التعرض للمخاطر السوقية ضمن المعايير المعتمدة وقياسا للسيولة المالية لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بالإضافة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).

المخاطر التشغيلية:

تتحمل مسؤولية تصنيف وتقييم ومراقبة هذا النوع من المخاطر والعمل مع الإدارات المسؤولة بالبنك على تحديد المسؤوليات ومتابعة تخفيض المخاطر الناجّة عن التشغيل والعمل على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وإنشاء قاعدة بيانات للمخاطر التشغيلية وتطوير الوعي بها في البنك.

خلال العام 2012م، قام البنك بتنفيذ مشروع تطوير نظام الفحص والتدقيق للمخاطر التشغيلية لعمليات الفروع والإدارات المساندة لها، والذي يعد نقلة نوعية لإدارة الفحص والتدقيق، بهدف تعزيز قدراتها الحالية، وتطوير منهجية مبنية على قياس المخاطر التي تخدم أغراض الفحص والتدقيق.

كما قام البنك بإصدار نسخة مطورة من نظام مكافحة غسيل الأموال، ويهدف البنك إلى إدارة العمليات في وقت أقصر وتطوير دقة وجودة البلاغات المقدمة بخصوص حالات اشتباه غسيل الأموال والإسراع في عملية التحقيق المتعلقة بها.

علاوةً على ذلك، قام البنك بتطوير نظام إدارة المخاطر التشغيلية ،وترقيته ليصبح أكثر شمولية بما يحقق أهداف البنك نحو تطبيق أفضل الأنظمة العالمية لإدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام بشكل شامل.

كما يقوم البنك حالياً بنشر التقارير الخاصة بقياس كفاية رأس المال المتعلق بالمخاطر التشغيلية من خلال استخدام "الطريقة المعيارية" (Standardized Approach) والتي تندرج تحت متطلبات بازل2. كما ينأهب البنك حاليا لمواكبة منهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية (Advanced Measurement Approach-AMA).

اختبارات الجهد (التحمل):

قام بنك الرياض بتطوير السياسات، والأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بتطبيق اختبارات الجهد (التحمل) لكافة أنواع المخاطر بكافة نواحي الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك واعتماد الإشراف عليها من مجلس إدارة البنك أو أي من اللجان المنبثقة منه.

التصنيف الائتماني:

نجح بنك الرياض في الحفاظ على تصنيفه الائتماني بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A1+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الثابت والمستمر للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

البطاقات الائتمانية – حملة السحب على 10 سيارات

تقنية المعلومات:

قام قطاع تقنية المعلومات في عام 2012م، بإيجاد الحلول التقنية الحديثة لتطوير ورفع مستوى الخدمات بفعالية أكبر، حيث قام القطاع بتطوير أنظمة الاتصال عبر الشبكات الافتراضية الخاصة "IPVPN" لدى مكاتب وفروع البنك، بمستوى عال من التقنية المتوفرة في الوقت الراهن، والتي انعكست إيجابيا في تحسين أداء الفروع وسرعة خدمة العملاء.

وفي نفس العام، اتخذ بنك الرياض قراراً استراتيجياً للإنتقال إلى استخدام نظام التشغيل "لينكس" على الأجهزة المركزية، حيث تم تهيئة البيئة التقنية المركزية لدى البنك لاستيعاب هذا النظام والانتقال تدريجياً للعمل تحت هذا النظام، ومن المتوقع أن يؤدي هذا التغيير إلى توحيد بيئة التشغيل، والتي بدورها ستؤدي إلى خفض تكاليف الصيانة والتراخيص التشغيلية، بالإضافة إلى توحيد البيئة التشغيلية مما له الأثر الكبير في تحسين سرعة الأداء والخدمة.

كما قام القطاع بعمل تطويرات جذرية على مركز كمبيوتر الطوارئ بالدمام لضبط آلية نقل المعلومات واستخدام تطبيقات عالية الجودة والسرعة وتوفير نسخ احتياطية قابلة للتشغيل في الظروف الصعبة. كما تم تبديل نظام الاتصال الأساسي بين مركز كمبيوتر الرياض ومركز كمبيوتر الطوارئ في الدمام بنظام يدعم مضاعفة ارسال البيانات وهو Dense Wavelength Division Multiplexing" DWDM"، والذي أدى إلى استقرار عملية نقل المعلومات وتقليل المشاكل بجودة وسرعه عالية.

كما تم البدء بتشغيل مشروع الخادمات الافتراضية لتشغيل عدة أنظمة على خادم فعلي واحد، حيث يُمكن لهذا الخادم الفعلي تشغيل أنظمة وتطبيقات متعددة في بيئات تقنية منفصلة تتشارك في موارد الخادم الفعلي كـ (المعالج، الذاكرة، الخ ....) وذلك لتخفيض تكاليف اقتناء أجهزه جديدة وتقليل الضغط على مركز المعلومات وتسهيل عملية إدارة وتنظيم الخوادم الافتراضية وضمان استمرارية العمل بشكل أسرع وأدق وفق متطلبات المشاريع الجديدة.

كما شرع القطاع، في عام 2012م، في تنفيذ برنامج "تحسين العمليات" والذي يهدف إلى الحد من المخاطر التشغيلية والجداول الزمنية الخاصة بها، وذلك لزيادة كفاءة العمل ورضا العملاء.

كما قام قطاع تقنية المعلومات في عام 2012م، بمساندة الكثير من قطاعات البنك، كقطاع مصرفية الشركات وذلك بالشروع في خاصية نظام "صرف الرواتب" لعملاء البنك من الشركات، لتمكنهم من رصد وتتبع حالة طلبات صرف الرواتب والتعامل مع التحديثات المطلوبة والإخطارات.

وتماشياً مع إستراتيجية مصرفية الأفراد والبنك بشكل عام، وهو تغيير نهج التركيز على "المنتج" إلى اتجاه أعمق وأكبر وهو "احتياجات العميل". والذي أحد ركائزه الرئيسية تحسين الخدمات المقدمة وتطوير خصائص منتجات البنك بما يتوافق مع احتياجات العميل، قررت إدارة خدمات مصرفية الأفراد معالجة المشاكل التقنية بالتعاون مع قطاع العمليات، من خلال تسريع طلبات إدارة تمويل المنتجات الشخصية وذلك بطرح برنامج التميز في تمويل قروض الأفراد والذي يقوم بدوره على استخدام نظام سيبل وتطويره للعمل مع النظام المخصص لاتخاذ القرارات الائتمانية.

حوكمة تقنية المعلومات:

قامت إدارة حوكمة تقنية المعلومات بإجراء دراسة "التأثير على استمرارية بيئة العمل" شملت جميع الأعمال التي تقوم بها وحدات وإدارات بنك الرياض. تمثل هذه الدراسة الخطوة الأساسية في ضمان استمرارية أنظمة البنك لخدمة العملاء في الحالات الطارئة وغير المتوقعة.

ولمزيد من حماية أنظمة البنك ومعلومات العملاء نفذت الإدارة في عام 2012م، العديد من عناصر التحكم والمتابعة للتصدي للمخاطر الأمنية الجديدة. وبدأ العمل في برنامج متقدم مخصص للحماية من المخاطر المحتملة. وتم تطبيق ضوابط توثيق قوية باستخدام المشفر والبطاقات الذكية لضمان إتمام العمليات المصرفية بأمان للعملاء وموظفي البنك.

كما تقوم الإدارة بالتحديث المستمر لأنظمة الحماية لمنع استهداف أنظمة البنك من الإنترنت لمنع أي تعطيل يهدد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.

ومن جهة أخرى، بذلت حوكمة تقنية المعلومات جهوداً كبيرة لتعزيز بنيتها التحتية الأمنية، وأدى ذلك إلى تخفيض التكلفة التشغيلية للجدران النارية. كما قامت بضمان تماثل جميع التغييرات في النظم الحالية القائمة للبنك مع معايير البنية التحتية قبل تنفيذها، بهدف تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ولخفض تكاليف التشغيل.

وفي نفس العام، تم البدء بإنشاء وحدة جديدة تحت مسمى "وحدة تحريات أمن المعلومات" مسؤولة عن إجراء التحقيقات الرقمية، وتحقيقات الاحتيال الرقمي، وغيرها من حوادث أمن المعلومات.

البطاقات الائتمانية – لأولمبياد لندن 2012

إدارة الالتزام:

إدارة الالتزام تتبع مباشرة رئيس مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام بشكل دوري عن مستوى الالتزام في البنك.

وتقوم الإدارة بالتأكد من أن جميع قطاعات البنك ملتزمة بكل الأنظمة والتعليمات السارية، والعمل على تحسين تقييم البنك بالتزامه بالمتطلبات النظامية، بالإضافة لتعزيز ثقافة الالتزام داخل البنك من خلال تنظيم دورات تدريبية وتوعوية متعددة ومنتظمة لجميع الموظفين بالبنك.

كما قام البنك بالانتهاء من مشروع "تطوير الالتزام" بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية، والذي سيعزز من فاعلية وكفاءة الالتزام طبقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

الموارد البشرية:

يستمرّ قطاع الموارد البشرية بدعم جميع قطاعات بنك الرياض سعياً وراء تحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية لعام 2012م، حيث استمر القطاع بالتركيز على تطوير وتأهيل القيادات الإدارية في البنك، وتحسين طرق قياس وإدارة الأداء.

كما يفخر البنك بصدارته في مجال توطين الوظائف حيث بلغت النسبة الإجمالية 93%، كما أنّ نسبة السيدات تشكل 100% من المواطنات السعوديات واللواتي يشكّلن 20% من عدد الموظّفين الإجمالي في البنك، هذا فضلاً على أنّ طاقم الإدارة التنفيذية بالبنك مؤلّف بالكامل من مواطنين سعوديين.

كما واصل البنك في تحفيز وتأهيل موظفيه عبر إتاحة الفرص التدريبية والتي تهدف إلى رفع مستوى الأداء المهني عبر إتاحة أكثر من 9000 فرصة تدريبية خلال عام 2012م، داخل وخارج المملكة. ومن الجدير بالذكر أنه تم تزويد البنك بطاقم مؤهل من خلال "برنامج بنك الرياض"، كما استمر القطاع بتعزيز المهارات في الفروع من خلال "برنامج كفاءات".

التسويق والاتصالات:

حرص قطاع التسويق والاتصالات في عام 2012م، على تطبيق أساليب منهجية متميزة في إعداد وإطلاق الحملات التسويقية المبتكرة مما ساهم في زيادة الحصة السوقية للبنك.

وقد شهد عام 2012م، نشاطاً مثمراً لقطاع التسويق والاتصالات، حيث عزز تواصله مع العملاء من خلال إطلاق حملات تسويقية متميزة من حيث التصميم والتنفيذ في عدد من المجالات الرئيسية مثل: حملات البطاقات الائتمانية والتمويل العقاري و القروض الشخصية وتأجير السيارات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها الكثير من الحملات الأخرى.

ولتنفيذ هذه الحملات بفاعلية وكفاءة استمر القطاع في إتباع استراتيجيات وسائل الإعلام بأنواعه مما عزز تواجد البنك في ساحات وسائل الإعلام و الطرق والشوارع، هذا فضلاً عن تواجده في الإعلانات الإلكترونية عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

كما دأب القطاع على تعزيز حضوره في أذهان عملاء المصرفية الشخصية و زيادة انتشار اسمه بنسبة 4% (من 14% في الربع الرابع من2011م، إلى 18% في الربع الثالث من عام 2012م) بفضل تطبيق إستراتيجية تواصل فعالة. كما حافظ البنك على مركزة التسويقي الرائد حيث احتل المركز الثالث ضمن المراتب المتقدمة في سوق البنوك السعودية.

كما كان حرص القطاع على توزيع الانطباع الذهني الإعلاني لبنك الرياض على كافة شرائح العملاء بالتساوي في المدن الثلاث الرئيسية وفي الشرائح العمرية ذاتها، مع ارتفاع الحضور الذهني لدى النساء بنسبة 30%. إذ حقق البنك مركزاً ريادياً في مرحلة الرسوخ والتفضيل وتحقيق "أوّل ما يخطر بالبال" لدى الشريحة النسائية مقارنة بكافة البنوك السعودية الأخرى.

حملة جمعية زهرة لسرطان الثدي

إدارة ضمان الجودة:

تهدف إدارة ضمان الجودة إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات التي من خلالها ينطلق البنك لتلبية احتياجات العملاء بكل دقه وإتقان.

تتألّف إدارة ضمان الجودة من الوحدات الخمس: وحدة العناية بالعميل، وحدة تحسين الجودة، وحدة مراقبة الجودة، وحدة البحوث، ووحدة المسح الميداني.

وخلال عام 2012م، نجحت وحدة البحوث في تنفيذ أكثر من 120 بحثا ما بين دراسات خارجية ودراسات وتقارير داخلية تخدم إدارات البنك المختلفة، وأجرت وحدة المسح الميداني أكثر من 19,000 اتصال بعملاء البنك لاستطلاع آرائهم بالخدمات المقدمة لهم وقياس تجاربهم مع قنوات البنك المختلفة ودرجة رضاهم عن آخر عمليّاتهم المصرفية، وقامت وحدة التطوير المستمر بـ 7 مشاريع تطويرية تخدم إدارات البنك المختلفة، وأكملت وحدة مراقبة الجودة 5 مشاريع لمراقبة الجودة كما شاركت في 14 مشروعا من المشاريع الداخلية التطويرية للبنك.

كما أن هناك العديد من التقارير المهمة التي تقوم إدارة ضمان الجودة بإصدارها دورياً والتي تساعد متخذي القرار في البنك على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومن أمثلة هذه التقارير: تقرير تجارب العملاء، تقرير تحليل شكاوى العملاء، تقرير رضا العميل الداخلي.

وفي عام 2012م، تم تأسيس لجنة الجودة والتي تتكون من مدراء ورؤساء القطاعات والذين يعقدون اجتماعات دورية بهدف مراجعة وتقوم الجودة في جميع قطاعات البنك المختلفة بما في ذلك المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء وذلك من خلال التقارير التحليلية الصادرة من إدارة ضمان الجودة والتي تقوم بتحليل نقاط القوه والضعف والفرص والتحديات، وذلك للوصول إلى أعلى درجة من الجودة في جميع القطاعات.

خدمة المجتمع:

تمثل المسئولية الاجتماعية للشركات اليوم اللغة المستخدمة للتعبير عن دور الشركات وقطاع الأعمال في المجتمع. حيث يركز هذا المفهوم على أهمية ترابط المجتمع مع تنمية القطاع الخاص ليصبح قائما على أساس برامج وخطط واستراتيجيات، مهتما بالتفريق بين العمل الخيري والتنمية المستدامة، حيث أن المسئولية الاجتماعية أعمق من أن تكون مجرد تبرعات.

ومن هذا المنظور يحرص بنك الرياض على وصول الخدمة الاجتماعية إلى جميع مناطق المملكة، لتشمل مظلة مساهماته الاجتماعية والخيرية مختلف القطاعات والنشاطات التي تتوزع بين القطاع الصحي والأكاديمي والتعليمي، إلى جانب القطاع الرياضي والترفيهي، والدعم المعهود للمؤسسات والجمعيات الخيرية.

ومن أبرز ما تم دعمه ورعايته خلال العام 2012م:

في مجال الصحة تمت شراكة بين بنك الرياض وجامعة الملك سعود في إطلاق الحملة التطوعية "ومن أحياها" للتبرع بالأعضاء، كما قدم بنك الرياض أجهزة طبية لمستشفى الولادة والأطفال في منطقة القصيم ،وقرى تابعة لمنطقة حائل هي: الغزالة وتبعد 170 كلم ومركز الخليفة العليا والذي تبعد 210 كلم لسد احتياجات المستشفى. وكإضافة جديدة لبرامجنا هذا العام ،قدم بنك الرياض الرعاية الفضية للمؤتمر السعودي العالمي لأمراض وزراعة الكلى.

كما حرصت إدارة خدمة المجتمع في تقديم الدعم لمختلف المؤسسات والجمعيات الخيرية، وللعام الخامس على التوالي برعاية (جمعية زهرة) للمساهمة في نشر التوعية اللازمة عن أخطار مرض سرطان الثدي وطرق الوقاية منه ؛كما أنشأت مواقع إلكترونية لجمعية النهضة وجمعية مودة الخيرية لمساعدتهم على الانتشار بشكل أوسع في المجتمع إعلامياً وإعلانياً.

وفيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن بنك الرياض وللمرة السادسة على التوالي يرعى النادي الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدتهم على قضاء أوقات مفيدة وممتعة وتقديم برامج وأنشطة تعليمية وترفيهية تلبي حاجة هذه الفئة، كما قام بنك الرياض بالمشاركة في رعاية البرنامج الزراعي الأول لذوي الإعاقة العقلية البسيطة لجمعية المعاقين بالأحساء في مبادرة تستهدف تدريبهم وتأهيلهم وتنمية مهارتهم على الحرف الزراعية، وساهم ايضاً في رعاية عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة الموهوبين في الأعمال اليدوية وذلك من خلال شراء جميع منتوجاتهم اليدوية وإهدائها لعدد من عملاء ورجال الأعمال المعروفين بالتعاون مع جمعية النهضة النسائية وشركة فنون التراث الخيرية في برنامج "يدوي".

ومن أهم المشاريع التي بادرت بها إدارة خدمة المجتمع هو مشروع النقل الخيري وللسنة الثالثة على التوالي يقوم البنك بتوفير وسائل نقل للجمعيات الخيرية في جميع مناطق المملكة وتجهيزها بحسب احتياجات مستخدميها.

كما أطلق البنك حملة "كسوة الشتاء" هذا العام في المناطق الشمالية وحتى القرى البعيدة عن المدن الرئيسية لتأمين بطانيات وأجهزة التدفئة، للعمل على توزيعها للأسر المحتاجة إيصالها لهم على وجهه السرعة.

وتشجيعاً للعمل التطوعي بين موظفي البنك ودعماً لروح الفريق الواحد، أطلق بنك الرياض الحملة التطوعية (القافلة الرمضانية) في شهر رمضان بمشاركة موظفي البنك في توزيع السلال الغذائية للأسر المحتاجة في المناطق الشمالية والغربية والجنوبية في المملكة، بالإضافة إلى زيارة المرضى من الأطفال في مستشفيات عدة داخل المملكة، لتوزيع الهدايا تطوعاً منهم لإدخال الفرح والسرور على قلوب الأطفال وهي مبادرة سنوية يقوم بها موظفو البنك.

أما على صعيد المهرجانات التراثية والترفيهية يحرص بنك الرياض سنوياً على المشاركة، حيث شارك في مهرجان الجنادرية ال27 إلى جانب رعايته لجناح منطقة القصيم ومهرجان الدوخلة في المنطقة الشرقية للسنة الرابعة على التوالي.

ويشارك بنك الرياض أيضاً، كراع فضي لمنتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية في دورتها السادسة لإنقاذ الآثار الموجودة في المملكة.

وفي المجال التعليمي والأكاديمي قامت إدارة خدمة المجتمع 2012، بالمشاركة في العديد من النشاطات منها: رعاية الموهوبات بمنطقة الباحة ،والحفل السنوي لخريجي جامعة

جائزة الكتاب

الأميرة نورة وحفل تخريج الدفعة 19، ومعرض مخرجات المعاهد العليا التقنية بالرياض، والمشاركة في يوم المهنة في عدد من الجامعات والكليات .

شركة الرياض المالية:

الرياض المالية هي شركة سعودية تابعة لبنك الرياض ومرخصة من قبَل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

تعمد الرياض المالية على ابتكار وتطوير العديد من المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" بالشركة والتي عملت خلال عام 2012م، على توسيع خدماتها في مجال "إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصّة" لتشمل عدداً أكبر من كبار العملاء الأفراد والشركات والمؤسّسات العامّة.

كما واصلت إدارة الأصول جهودها لتتبوّأ صناديق الرياض المالية مرتبة متقدّمة بين أفضل الصناديق أداءً في السوق السعودية، وبالتالي المحافظة على حصّة الشركة الرائدة في سوق الصناديق الاستثمارية السعودية. وفي هذا الجانب استطاعت الرياض المالية زيادة حصتها في قطاع صناديق الأسهم السعودية وقطاع صناديق الأسهم الدولية، وهي الأكبر من بين جميع الشركات العاملة في هذا المجال في السوق السعودي.

كما أخذت إدارة الأصول على عاتقها عدداً من المبادرات الهادفة إلى توسيع وتنويع نطاق أعمالها واستثماراتها، وكان من ضمن ذلك تصميم عدد من المنتجات المركبة التي تتناسب مع احتياجات كل عميل على حدة، سواءً من ناحية المحافظة على رأس المال أو استهداف عائد محدد.

وفي مجال المصرفية الاستثمارية للشركات، فإن الرياض المالية تعتز بأن لديها طاقما من الموظفين ذوي الكفاءات والخبرات العالية في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة والتي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاستحواذ والدمج وعمليات التمويل المهيكلة.

وفي عام 2012م، تمكّنت الرياض المالية من ترتيب وطرح إصداري صكوك لشركتي آجل للخدمات المالية بقيمة 500 مليون ريال وشركة أوريكو (إحدى شركات مجموعة العليان) بقيمة 650 مليون ريال، كما قامت الرياض المالية بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام لشركة اسمنت المدينة بقيمة 946 مليون ريال سعودي. ويعمل طاقم المصرفية الاستثمارية حالياً على عدد من عمليات الطرح الأولي لأسهم شركات وترتيب إصدارات دين لشركات أخرى سعودية.

وفيما يتعلّق بخدمات الوساطة فقد تمكّنت الرياض المالية في عام 2012م، من زيادة حصّتها في سوق تداول الأسهم السعودية من خلال الاستمرار في تحسين خدمات العملاء وتطوير قنوات التداول الإلكترونية التي تتيحها الشركة لعملائها. ويأتي في مقدمتها خدمات التداول عبر شبكة الإنترنت، حيث أضافت الشركة خدمة التداول في مختلف أسواق الأسهم الدولية عبر الأنترنت ومن خلال محفظة واحدة وخدمة تداول إكسترا المتطورة والمصممة لتلبّية احتياجات كبار العملاء.

كما عملت الرياض المالية خلال عام 2012م، على تفعيل دور إدارة الثروات لديها من أجل خدمة عملاء الشركة بالشكل الأمثل وتقديم الاستشارات الاستثمارية ذات القيمة المضافة، حيث يتركز مفهوم "إدارة الثروات" في الرياض المالية على تعزيز الثقافة الاستثمارية لدى العملاء وتقديم الاستشارات اللازمة لهم عبر فريق متخصص في إدارة الأموال والتخطيط المالي لتمكينهم من تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية.

وتقوم إدارة الثروات بخدمة عملائها من خلال شبكة واسعة من المراكز الاستثمارية المنتشرة في أرجاء المملكة والتي يبلغ عددها 29 مركزاً، منها أربعة مراكز مخصصة لكبار العملاء.

الرياض المالية

الآفاق الاقتصادية والمالية للعام 2012م

المقدمة	46
أسواق النفط	47
إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي	49
الاقتصاد السعودي	50
الأسواق المالية	50
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2012م والتوقعات لعام 2013م	51

الآفاق الاقتصادية والمالية للعام 2012م

استمرت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي في عام 2011م وواجه العالم عددا من التحديات والأزمات

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي بعض التطورات الإيجابية خلال عام 2012م إلا أنه، في نفس الوقت، واجه العديد من العقبات التي أبطأت وتيرة التحسن في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وبالمحصلة، فما زال الوضع الاقتصادي العالمي ضعيفاً وأفاقه المستقبلية تنبئ بتحديات كبيرة، وذلك بعد أن سجلت معظم الاقتصادات والأقاليم معدلات نمو جاءت أقل مما كان متوقعاً. ففي الاقتصادات المتقدمة، كانت معدلات النمو الاقتصادي بطيئة جداً، بحيث لم تتمكن من تخفيض معدلات البطالة، في حين تباطأت وتيرة النمو في الاقتصادات الناشئة بعد أن كانت قوية في وقت سابق، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي سادت الاقتصادات الرئيسية وما أفرزته من عدم الاستقرار في الأسواق المالية وأسواق السلع والتي أثرت سلباً على بقية الاقتصادات حول العالم.

ففي عام 2012م بقي الاهتمام منصباً على أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو؛ حيث تصاعدت آثارها وامتدت لتؤثر سلباً على معظم دول المنطقة مما زاد من المخاوف إزاء قدرة واضعي السياسات في أوروبا للسيطرة على تلك الأزمة. علاوة على ذلك، واجه صانعو السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية خطراً جديداً تمثل في ضرورة التوصل إلى اتفاق لوضع خطة مالية لتجنيب الاقتصاد ما يسمى "بالهاوية المالية". وبقصد بهذا المصطلح خفض عجز الميزانية الفيدرالية بحوالي 607 مليار دولار، كانت ستنجم عن التطبيق التلقائي، مع بداية عام 2013م، لمجموعة من الإجراءات المالية التي تتضمن زيادات ضريبية وتخفيضا في الإنفاق الحكومي. وهذه الإجراءات لو سمح لها أن تبدأ في موعدها، مع إطلالة عام 2013م، كانت ستخفض العجز بالمقدار أعلاه، ولكنها كانت ستتسبب حتما في سقوط الاقتصاد الأمريكي في موجة ركود اقتصادي جديدة. وقد توصل المشرعون الأمريكيون، بنهاية المطاف، إلى اتفاق مكن أكبر اقتصاد في العالم من تجنب الهاوية المالية وحماية الاقتصاد من الوقوع في الركود مرة أخرى، مع ما كان سيرافق ذلك من مخاطر تهدد التعافي الهش في الاقتصاد العالمي.

إن تفادي الوقوع في الهاوية المالية يعني استمرار العجز المالي الضخم في الولايات المتحدة، واستمرار تصاعد الدين العام إلى مستويات قياسية لا يمكن للاقتصاد تحملها. فقد أظهرت آخر البيانات أن العجز المالي لعام 2012م بلغ 1,327 مليار دولار أو 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تجاوز الدين العام الأمريكي 16,350 مليار دولار وهو ما يزيد عن 103 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

من ناحية أخرى، تباطأت وتيرة النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية، متأثرة بالنمو الضعيف وحالة عدم اليقين التي سادت الاقتصادات المتقدمة، وذلك من خلال قنوات التمويل والتجارة الدولية، إلى جانب نواحي الضعف الهيكلي التي تعاني منها أصلاً تلك الاقتصادات. إن السبب الرئيسي في تباطؤ النشاط الاقتصادي في كثير من الدول النامية هو السياسات المالية المتشددة التي اتبعتها بعض تلك الدول وضعف الطلب في الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب عوامل خاصة تتعلق بكل دولة على حدة. ويدرك واضعو السياسات في الدول الناشئة والنامية ضرورة إعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية في دولهم، إلا أنهم لا يزالون يواجهون مشكلة ملائمة سياساتهم مع التحديات الرئيسية التي تواجههم من الخارج.

لقد سجل الاقتصاد الأمريكي بعض المؤشرات الإيجابية خلال عام 2012م، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات. فإلى جانب العجز المالي الضخم والدين العام المتراكم الذي ذكر آنفاً، لا يزال الاقتصاد يعاني ضعفاً في سوق العمل. هذا إلى جانب تردي ظروف سوق الإسكان، واستمرار خطر الإخلاء من المساكن، بسبب عدم القدرة على تسديد مستحقات قروض الرهن العقاري، مما وضع قيوداً على الإنفاق الاستهلاكي. أيضاً، استمر الوضع غير المستقر في منطقة اليورو مما أبقى الآفاق الاقتصادية في المنطقة غير واضحة المعالم وغير واعدة بالمجمل. فقد حذر ماريو دراغي Mario Draghi، رئيس البنك المركزي الأوروبي، أن ألمانيا، وهي أقوى اقتصاد في منطقة اليورو، بدأت تستشعر الآثار السلبية لأزمة الديون. وأشار أن الارتدادات السلبية لعملية تباطؤ النمو بدأت تظهر في الدول المثقلة بأعباء الدين. فتباطؤ النمو يقود بدوره إلى تدهور ميزانيات المصارف، مما يقلل من قدرتها على الإقراض والمساهمة في دعم النمو. وبالتالي إلى تعميق الركود الاقتصادي في تلك الدول.

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة لعام 2012م إلى أربعة عوامل رئيسية أسهمت في إضعاف الانتعاش الاقتصادي. وقد استمرت عوامل الضعف تلك في تغذية بعضها البعض خلال العام. وهذه العوامل تتضمن أولاً، استمرار عمليات خفض الدين والاقتراض من قبل البنوك والشركات والأفراد مما أثر سلباً على تدفق الائتمان والاستهلاك والاستثمار. العامل الثاني استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة، وذلك أن البطالة باعتبارها موردا إنتاجيا غير مستغل تمثل، في آن معاً، سبباً ونتيجة للانتعاش الاقتصادي الضعيف. أما العامل الثالث، فهو سياسات التقشف المالي المتبعة لأجل التعامل مع الدين العام المتزايد، والتي تسببت في إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي، مما جعل تخفيض عبء الدين وعودته

إلى مستويات مقبولة أكثر صعوبة. وأخيراً العامل الرابع، هو انكشاف البنوك على مشكلة الديون السيادية مما أدى إلى هشاشة القطاع المصرفي خصوصا في ظل ضعف النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره أدى إلى استمرار عمليات تقليل الإقراض والسعي لتخفيض مستويات الدين بالنسبة للشركات والأفراد. وكانت نتيجة ذلك أن الدول المتقدمة، لا سيما في أوروبا، لا تزال تبذل جهوداً مستمرة لكسر هذه الحلقة المفرغة.

وفي الوقت الحاضر، إن أكبر تهديد يواجه منطقة اليورو يتمثل في ضخامة حجم ديون كل من إيطاليا وإسبانيا، والذي من شأنه أن يمثل تحدياً لصناديق الإنقاذ في المنطقة. ويكمن الخوف الرئيسي في أن تنزلق إسبانيا في دوامة من الركود والتقشف، مما سيرفع تكاليف الاقتراض ويؤدي إلى زيادة الاضطراب في الأسواق المالية، وتتطلب في نهاية المطاف خطة إنقاذ ضخمة قد تؤدي إلى عدم توفر الأموال المطلوبة لإيطاليا. ومن شأن مثل هذا السيناريو المحتمل أن يعيد التكهنات حول تفكك منطقة اليورو مما يزيد من هشاشة الأسواق المالية، وهو ما قد يتسبب في تراجع حاد في النشاط الاقتصادي العالمي. واستجابةً لتصاعد المشكلة في أوروبا، وافقت الحكومة الإسبانية خلال العام مع شركائها الأوروبيين على برنامج لدعم إعادة هيكلة القطاع المصرفي، مع تمويل يصل إلى 100 مليار يورو. كما انطلق العمل على خطة لوحدة مصرفية، والتي بُدئ بإنجازها مؤخراً باقتراح من المفوضية الأوروبية لتوحيد الآلية الإشرافية على القطاع المصرفي.

وفي ضوء الظروف المذكورة، خفض صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2012م من 3.5 بالمائة إلى 3.3 في المائة فيما قلل من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عام 2013م، بمقدار 0.3 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في السابق ليصبح 3.6 في المائة. أما بالنسبة للبلدان الصناعية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها خلال عام 2012م بوتيرة أضعف بلغت 1.3 في المائة، ويتوقع أن تنمو بمعدل 1.5 في المائة في عام 2013م، حيث لا تزال الظروف المالية غير مستقرة ومعدلات البطالة لا تزال مرتفعة في العديد من تلك الدول. من ناحية أخرى، قُدر للنمو في الاقتصادات الناشئة والنامية أن يتباطأ إلى 5.3 في المائة في 2012م بينما يتوقع أن تنمو بنسبة 5.6 في المائة في عام 2013م. إن عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، وتدهور التجارة العالمية وضعف تدفقات رؤوس الأموال هي العوامل الرئيسية التي تهدد النمو الاقتصادي في تلك الدول. وبصفة عامة، يتوقع أن يسجل النمو تباطؤاً في الاقتصادات المتقدمة بينما تكون وتيرة النمو أقوى نسبياً في العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية.

وقد تبنت البنوك المركزية حول العالم سياسات وإجراءات تحفيزية جديدة تهدف إلى استمرار وفرة السيولة ودعم النشاط الاقتصادي الحقيقي. فقد أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر عن جولة ثالثة من جولات التيسير الكمي قبل أن يكشف في ديسمبر عن جولة تحفيزية أخرى أقل حدة من سابقاتها ينتهي العمل بها بنهاية العام 2012م تتضمن استمرار مشتريات البنك من سندات الخزانة. من ناحية أخرى، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن خطة لشراء كمية غير محدودة من السندات الحكومية تهدف لدعم أسواق الدين الأوروبية الضعيفة، فيما أعلن بنك اليابان المركزي، من جانبه، عن زيادة الحجم الإجمالي لبرنامج شراء الأصول الذي يعمل به منذ ما يزيد عن 3 سنوات.

تتطلب الظروف الحالية سياسات استباقية من جميع الدول، بحيث يتم التركيز على إصلاح الاختلالات الهيكلية بين الطلب المحلي والطلب الخارجي، وبين الطلب من قبل القطاع الخاص وطلب القطاع العام. في الاقتصادات المتقدمة، يجب دعم الطلب من جانب القطاع الخاص على حساب الطلب الحكومي، مع التركيز في الوقت نفسه على التحول نحو زيادة الطلب الخارجي. أما في الاقتصادات الناشئة ذات الفوائض الكبيرة في موازين مدفوعاتها فيجب العمل على زيادة الطلب المحلي مقابل الطلب الخارجي. كما أن تحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب ضمان استمرار حرية التجارة وعدم النزوع نحو الحمائية من خلال دعم دور منظمة التجارة العالمية.

إن نوع الاستجابة المطلوبة من القادة الأوروبيين هو العمل على كسر حلقة التغذية السلبية المرتدة بين الديون السيادية والمؤسسات المالية، وإيجاد التوازن الصحيح بين الاندماج المالي والإصلاح الهيكلي في اقتصادات المحيط لمنطقة اليورو. أما في الولايات المتحدة واليابان، فيجب السعي أيضا لتحقيق التوازن بين تنفيذ خطط ضبط أوضاع المالية العامة من أجل الانتقال بالدين العام إلى المستويات القابلة للاستمرار والإبقاء على حزمة فاعلة من السياسات للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي.

أسواق النفط:

بقي متوسط أسعار النفط خلال عام 2012م تقريباً عند نفس المستوى الذي سجله خلال العام السابق، وذلك بعد أن شهدت تقلبات حادة خلال السنة، كان معظمها انعكاساً للمضاربات والتوقعات التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية والتي تفاقمت بسبب زيادة التوترات السياسية من جهة والظروف الجوية الاستثنائية من جهة أخرى. وقد ظلت عوامل السوق الأساسية المحرك الرئيسيّ لاتجاه الأسعار على مدار العام، كما تأثرت اتجاهات العرض والطلب في أسواق النفط بعدد من العوامل والأحداث خلال السنة، فمن ناحية، قفزت أسعار النفط بشكل كبير بسبب حالة عدم اليقين فيما يتعلق بإمدادات النفط الناجمة عن الأوضاع التي شهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وخاصة سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، تسببت التوترات بين الغرب وإيران بشأن برنامج طهران النووي في مزيد من المخاوف بشأن إمدادات النفط مما أبقى على هامش المخاطرة عالياً في أسعار النفط، بحيث بقيت هذه التوترات عاملاً داعماً لأسعار النفط في الوقت الذي تزايدت فيه المخاوف إزاء تراجع الطلب على النفط بسبب التعافي الضعيف للاقتصاد العالمي.

من جانب العرض أيضاً، وقع حدث آخر أعطى أسعار النفط دفعة خلال العام وهو إضراب العاملين في قطاع النفط في النرويج والذي نتج عنه انخفاض انتاج النفط النرويجي بحوالي 15 في المائة وانخفاض انتاج الغاز بحوالي 7 في المائة، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط وسط مخاوف من انقطاع كامل لإمدادات النفط من ثامن أكبر مصدر نفط في العالم. أيضاً، أظهرت أسواق النفط حساسية كبيرة للتوقعات بشأن تبني تدابير تحفيزية جديدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الأخرى، لأن تبنيها سيعمل على

انتعاش الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره. كما تلقت أسعار النفط دعماً من البيانات التي أشارت إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة والصين والتي جاءت أقوى من المتوقع، حيث لازمت أسعار النفط التوقعات الاقتصادية وحركات الأسواق المالية بشكلٍ وثيق على مدار العام.

وبالرغم من تلك العوامل الداعمة، ظلت أسعار النفط عرضة للتقلبات معظم فترات السنة، حيث تسببت الشكوك حول الانتعاش الاقتصادي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر انتشار أزمة الديون في أوروبا، في الحد من اتجاه أسعار النفط للأعلى، خاصة بعد الاضطرابات التي ظهرت في القطاع المصرفي في إسبانيا وتزايد المشاكل الاقتصادية في أوروبا بشكلٍ عام. ونتيجة لتلك العوامل التي أثرت على جانبي العرض والطلب في سوق النفط، بلغ متوسط أسعار خام غرب تكساس في عام 2012م نحو 94 دولاراً للبرميل فيما بلغ متوسط خام برنت تقريباً نحو 112 دولاراً للبرميل. أما في عام 2013م، فتتوقع الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس نحو 88 دولاراً للبرميل فيما يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 104 دولاراً للبرميل.

بدأت أسعار النفط الخام الأمريكي الخفيف (خام غرب تكساس) عام 2012م عند 102.96 دولار للبرميل، مرتفعةً بمقدار 4.13 دولار عن سعر الإغلاق لعام 2011م. وقد وصلت أسعار النفط الأمريكي إلى أعلى مستوياتها خلال العام عند 109.4 دولار للبرميل في الرابع والعشرين من شهر فبراير، وذلك على خلفية تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد المخاوف بشأن العرض العالمي من النفط. وفي المقابل انخفضت أسعار خام غرب تكساس إلى أدنى مستوى لها خلال عام 2012م إلى 77.7 دولار للبرميل في الثامن والعشرين من شهر يونيو، وسط مخاوف من أن تؤدي أزمة الديون السيادية في أوروبا إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط، إلى جانب وفرة العرض من النفط في ذلك الوقت من العام مقارنةً بالطلب. أسعار خام برنت البريطاني، من جانبها، بدأت العام عند 111.1 دولاراً للبرميل، متخطيةً بذلك سعر الإغلاق لعام 2011م بواقع 3.03 دولار. وكانت أسعار خام برنت قد هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال 2012م إلى 88.7 دولار للبرميل في الخامس والعشرين من شهر يونيو. في حين سجلت أعلى مستوياتها عند 128.14 دولار للبرميل في الثالث عشر من شهر مارس.

ومع استمرار تتبع الطلب على النفط لإيقاعات النمو في الاقتصاد العالمي، فقد خفضت كل من الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة، ووكالة الطاقة الدولية تقديراتها لاستهلاك النفط في عام 2012م مقارنةً بالتوقعات التي أعلنتها في بداية العام، وذلك مع استمرار تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي وضعف الأنشطة الاقتصادية، خاصة في أوروبا وبقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مما تسبب في إحداث حالة من عدم اليقين حول تقديرات الطلب العالمي على النفط، خاصةً خلال النصف الأول من العام. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفع الاستهلاك العالمي من النفط الخام والوقود السائل من المستوى القياسي الذي سجله في عام 2011م والبالغ 88.29 مليون برميل في اليوم إلى 89.04 مليون برميل في عام 2012م. وجاء معظم هذا النمو في استهلاك النفط العالمي من قبل الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخصوصا الصين، والهند، ودول الشرق الأوسط. ففي الصين، التي نما فيها الاقتصاد بنسبة 7.9 في المائة في عام 2012م، ارتفع الطلب على النفط خلال العام بنحو 3.9 في المائة ليصل إلى 10.2 مليون برميل يومياً. أما في الهند، والتي نما اقتصادها بنسبة 4.9 في المائة في عام 2012م، ازداد الطلب على النفط فيها بنسبة 4.3 في المائة. أما في دول الشرق الأوسط، فقد ارتفع استهلاك النفط بنسبة 3 في المائة إلى 7.7 مليون برميل يومياً إثر نمو اقتصاداتها بنسبة تجاوزت 5 في المائة في 2012م.

من ناحية أخرى، فقد تراجع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بنسبة 1.1 في المائة من 45.8 مليون برميل في عام 2011م إلى 45.3 مليون برميل يومياً في عام 2012م وذلك مع نمو اقتصادات المجموعة بنسبة لم تتجاوز 1.3 في المائة. وفي عام 2013م، من المتوقع أن يواصل الاستهلاك العالمي للنفط نموه بزيادة قدرها 0.96 مليون برميل ليصل إلى 90.0 مليون برميل يومياً، وذلك بالرغم من استمرار المخاوف من تأخر الانتعاش الاقتصادي العالمي، وهذه الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط ستتأتى في الأغلب من اقتصادات خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وفيما يتعلق بجانب العرض، فقد ارتفع العرض العالمي من النفط تقريباً بنسبة 2.3 في المائة خلال عام 2012م (أي بمقدار 2.0 مليون برميل يومياً) ليصل إلى 89.1 مليون برميل يومياً، كما ويتوقع أن يزداد إلى نحو 90.0 مليون برميل يومياً في 2013م. أما إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) في عام 2012م، فقد بلغ نحو 31.2 مليون برميل يومياً تقريباً مقارنةً بمستواه في عام 2011م والذي بلغ نحو 29.8 مليون برميل يومياً. وقد قررت منظمة الأوبك OPEC في اجتماعها الاستثنائي الأخير في شهر ديسمبر 2012م الإبقاء على حصصها الإنتاجية دون تغيير عند سقف 30.0 مليون برميل يومياً في عام 2013م وذلك في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية وحالة عدم اليقين التي تحيط بجانب الطلب.

من ناحية أخرى، توسع إنتاج النفط قليلاً من خارج منظمة الأوبك OPEC بمقدار 0.55 مليون برميل يومياً في عام 2012م، ليصل إلى 52.5 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يستمر نموه خلال عام 2013م ليبلغ 53.79 مليون برميل يومياً، بزيادة مقدارها 1.3 مليون برميل في اليوم. وسجلت أمريكا الشمالية أعلى معدل نمو في الإنتاج بين جميع المناطق من خارج منظمة الأوبك، حيث نما إنتاجها بمقدار 870 ألف برميل في عام 2012م، ويتوقع إستمرار نموه في عام 2013م بمقدار 670 ألف برميل يومياً، وذلك على خلفية النمو القوي المتوقع في إنتاج الحقول البحرية. وفي المقابل، تتوقع الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة أن ينخفض الإنتاج السنوي الروسي والمكسيكي من النفط الخام بنحو 50 ألف برميل و60 ألف برميل يومياً لكل منهما على التوالي بين عامي 2012م و2013م.

أسعار النفط خلال عام 2012م

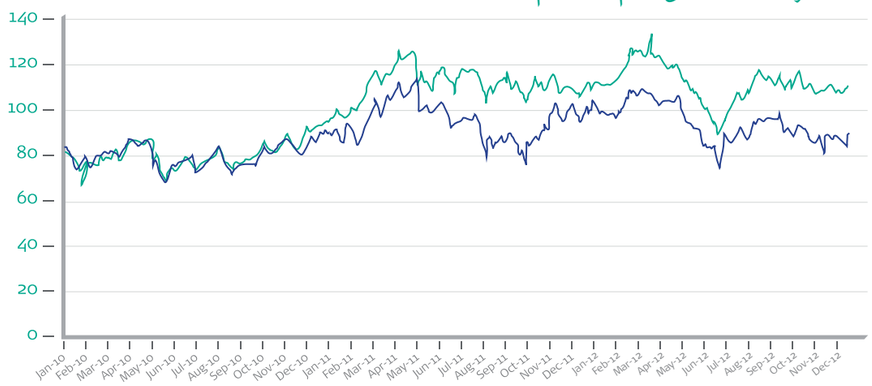

المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة

خام برنت — خام غرب تكساس —

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي:

استمر الانتعاش الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2012م والذي ارتكز بشكلٍ كبير على تحسن أسعار النفط خلال معظم فترات العام، وزيادة الإنتاج لتغطية النقص في الإمدادات في الأسواق العالمية بسبب الأوضاع السياسية في بعض بلدان الشرق الأوسط. كما تقدم القطاع غير النفطي مدعوماً بالسياسات التحفيزية للاقتصاد الكلي التي اعتمدتها معظم الحكومات في المنطقة لتحسين مستوى المعيشة للسكان. فقد سارعت الحكومات في المنطقة إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها ارتفاع أسعار النفط لتنويع القاعدة الإنتاجية بالاقتصاد والتحول نحو النمو الاقتصادي المستدام الذي لا يخضع لتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال تبني برامج ضخمة من الإنفاق الاستثماري المنتج؛ وخاصة في قطاعي البنية التحتية والتصنيع. وعليه فمن المتوقع أن تبقى السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي توسعية على المدى المتوسط، تدعم الطلب المحلي في المنطقة. كما من المتوقع أن تبقى السياسة النقدية توسعية تهدف إلى تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر الائتمان طالما بقيت معدلات التضخم في المنطقة ضمن المستويات المقبولة. إلى جانب ذلك، فإن المتانة التي أظهرتها الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العامين الماضيين وضعت اقتصادات تلك الدول في موقف أقوى لتحمل الضغوط المالية الخارجية. أيضاً، ارتفعت نسب كفاية رأس المال في معظم دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2009م لتقف حالياً عند مستويات أعلى بكثير من المعايير الدولية الدنيا الموصى بها.

خلال عام 2012م، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس مجتمعة حاجز 1,578 مليار دولار، ويتوقع أن يتجاوز مستوى 1,665 مليار دولار في عام 2013م. أما بالأسعار الحقيقية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 5.8 في المائة في عام 2012م، ويتوقع أن ينمو بنسبة 4.2 في المائة في عام 2013م.

وبالنسبة للتضخم، فقد ظل متوسط معدل التضخم السنوي في دول مجلس التعاون نحو 2 في المائة خلال العام 2012م، ومن المتوقع أن يرتفع قليلاً إلى 3 في المائة في عام 2013م. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد بلغ إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012م نحو 365 مليار دولار، أو 23.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. إلا إنه من المتوقع أن ينخفض إلى نحو 334 مليار دولار أو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013م نتيجة لتراجع أسعار النفط واستقرار الإنتاج.

إن الآفاق الاقتصادية لمنطقة الخليج تبدو أكثر إشراقا من بقية دول العالم بالرغم من ارتباطها الوثيق بالتطورات الاقتصادية العالمية. بشكلٍ عام، إن المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر سلباً على وتيرة النمو في المنطقة تتمثل في تدهور أسعار السلع الأساسية التي سوف تؤثر على المنطقة التي تعتمد على عائدات صادرات النفط. من ناحية أخرى، هناك مخاطر كثيرة تحيط بالاقتصاد العالمي في هذه المرحلة أهمها احتمالية انزلاق منطقة اليورو في دوامة ركود جديدة والتي من شأنها أن تؤثر على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بطريقتين، الأولى من خلال التأثير على المتغيرات القطاعية الحقيقية بسبب اتساع نطاق الأزمة والذي يؤدي إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع الطلب على الطاقة، والطريقة الثانية، من خلال التأثير على العلاقات والروابط المالية بين البنوك الأوروبية والبنوك العالمية.

أيضاً، يواجه بعض دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً على المدى المتوسط يتمثل في توفير فرص عمل كافية وحل جذري لمشكلة الإسكان، خاصةً أنها تشهد نمواً سكانياً سريعاً. وعلى العموم، يظل التحدي الرئيسي والحقيقي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي هو قدرة تلك الدول على تنويع قاعدتها الاقتصادية بشكلٍ فعال بعيداً عن الاعتماد على قطاع النفط.

وبالنسبة للأسواق المالية، فقد تفاوت أداء بورصات الأسواق الخليجية لعام 2012م، حيث ارتفعت خمس مؤشرات في حين تراجع مؤشران اثنان للعام. وقد سجل سوق دبي وأبوظبي والسعودية أكبر الأرباح بارتفاع بلغ 20 في المائة و10 في المائة و6 في المائة على التوالي. أما المؤشران اللذان تكبدا خسائر للعام فكانا سوقي البحرين وقطر، بتراجع بلغ 7 في المائة و5 في المائة على التوالي.

الاقتصاد السعودي:

سجل الاقتصاد السعودي نمواً ملحوظاً في 2012م بلغت نسبته 6.8 في المائة، مع نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 7.5 في المائة وذلك بعد أن نما بنسبة 8.3 في المائة خلال عام 2011م. وقد دلت معدلات النمو القوية التي سجلها القطاع الخاص خلال العامين الماضيين على أن التطورات الإيجابية في قطاع النفط والتوسع في السياسات والبرامج المالية الحكومية قد انعكس إيجاباً على أداء القطاع الخاص في فترة زمنية وجيزة نسبياً. ووفقاً للبيانات التاريخية، إن تأثير الانتقال خلال تلك القنوات غير متماثل. فقد استمر القطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي الإجمالي للمملكة حتى خلال فترة التراجع النسبي في أسعار النفط وذلك في أوج الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي خلال عام 2009م.

إن الملامح التي يتصف بها الاقتصاد السعودي، والتي أعطت المملكة القدرة على التكيف مع المتغيرات والأزمات العالمية، إلى جانب ما تتمتع به المملكة من بيئة مميزة لممارسة الأعمال، جعلت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر البلدان استقطاباً للتدفقات المالية طويلة الأجل. فقد احتلت المملكة في عام 2011م المرتبة الثانية عشر من بين الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد أن استقطبت المملكة ما قيمته 16.4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يشكل نحو 63 في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي نفس السياق، صنفت مؤسسة التمويل الدولية المملكة في تقريرها لعام 2013م في المرتبة الثانية والعشرين من بين مئة وخمسة وثمانين بلداً من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

إلى جانب ما تقدم، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمملكة عند "-AA"، مع نظرة مستقرة، مشيرةً إلى متانة وقوة الوضع المالي والخارجي للمملكة، والذي تم بناؤهما على مدى سنوات عدة. وجاء في تقرير الوكالة أيضاً أنه "من خلال تبني السياسات الحصيفة للاقتصاد الكلي، تمكنت الحكومة من تخفيض دينها العام، وبالتالي توليد مدخرات مالية إضافية لمواجهة التقلبات الدورية". كما أشارت الوكالة إلى أن المملكة العربية السعودية قد أحرزت تقدماً ملموساً في مجال الشفافية وتوفير البيانات، وكان آخرها نشر البيانات المتعلقة بالاستثمار الدولي للمملكة.

وفي تقريره لعام 2012م، أشاد صندوق النقد الدولي بالسياسات الاقتصادية المتبعة في المملكة، وخاصة فيما يتعلق باستخدام عائدات النفط لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية، مشيداً بالمبادرات الجديدة التي أعلنت في عام 2011م والتي هدفت إلى تسريع وتيرة النمو وحل بعض القضايا الاجتماعية الملحة، بما في ذلك التوظيف والإسكان وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذكر التقرير أن الآثار السلبية الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة بالإضافة إلى أزمة منطقة اليورو كانت محدودة على الاقتصاد السعودي. وأشار الصندوق إلى أن المملكة العربية السعودية أثبتت، من خلال نتائج تقييماتها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقيدها بالمعايير التي يقترحها صندوق النقد الدولي في مجال مراقبة الأزمات ونظم الإنذار المبكر.

وفي استطلاع أجرته صحيفة فايننشال تايمز صدر في عام 2012م، احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول في الأداء الاقتصادي بين دول مجموعة العشرين الرائدة. ويقوم الحكم على الأداء الاقتصادي حسب المجلة على سبعة جوانب هي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة والدين الحكومي، والانتعاش الاقتصادي (والذي يقاس بمستوى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الذروة التي بلغ إليها قبل الأزمة)، والتغير في الديون منذ عام 2009م والتغير في البطالة بين عامي 2009م و 2013م، ومقدار انحراف الحساب الجاري عن التوازن.

واستمراراً لنهج الحكومة في تبني سياسة اقتصادية توسعية تهدف إلى ترسيخ دعائم النمو الاقتصادي المتوازن، عادت الحكومة لتفصح عن ميزانية قياسية أخرى لعام 2013م (1434هـ – 1435هـ) اشتملت على زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 19 في المائة ليصل إلى 820 مليار ريال، مع تخصيص ما مقداره 285 مليار ريال أو 35 بالمائة من مجموع النفقات على إنشاء مشاريع جديدة وإنجاز مراحل جديدة من المشاريع القائمة. كما خصصت الميزانية مبلغ 204 مليارات من الريال لقطاعات التعليم وتدريب القوى العاملة، ومبلغ 100 مليار ريال لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، ومبلغ 57 مليار ريال للزراعة والمياه، وما مقداره 65 مليار ريال للنقل وخدمات البنية التحتية، ومبلغ 36 مليار ريال للبلديات، هذا بالإضافة إلى المخصصات السخية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

الأسواق المالية:

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2012م تنفيذ سياستها النقدية المتوازنة التي تهدف إلى توفير السيولة الكافية وتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار مستوى الأسعار من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ونتيجة لذلك، حظيت أسواق المال في المملكة العربية السعودية بالسيولة الكافية التي مكنت الاقتصاد من العودة إلى مواصلة النمو القوي، في ظل أسعار خدمة بنكية منخفضة ومعدل تضخم مستقر.

وقد أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لثلاثة أشهر (سايبور) عام 2012م عند نسبة 0.99 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 0.91 في المائة، أي أعلى بنحو 22 نقاط أساس عن المتوسط الذي بلغه في عام 2011م. أما سعر الإقراض بين البنوك لإثني عشر شهراً فقد أنهى السنة عند نسبة 1.12 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 1.11 في المائة، وهذا المتوسط يزيد عن المتوسط لكامل عام 2011م بنحو 15 نقطة أساس الذي بلغ 0.96 نقطة أساس.

وقد بقيت فروقات معدلات الخدمة البنكية لصالح الودائع بالريال خلال العام حيث بلغ متوسط الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر (سايبور) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار(لايبور) لثلاثة أشهر نحو 48 نقطة أساس. وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد نشرت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بيانات جديدة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة محتسبة عام 2007م سنة أساس بدلاً من عام 1999م. ووفقاً للرقم القياسي الجديد أعادت المصلحة

تصنيف المجموعات الرئيسية لتصبح 12 بدلا من 8. كما زادت عدد السلع والخدمات المشمولة بسلة المستهلك لتصبح 476 سلعة بدلا من 406 سلع.

وبناءً على البيانات الجديدة، بلغ معدل التضخم السنوي لعام 2012م نحو 2.9 في المائة. أما وفقاً للرقم القياسي السابق (الذي يعتبر عام 1999م سنة أساس) فقد انخفض معدل التضخم خلال عام 2012م إلى 4.5 في المائة مقارنة بـ 5 في المائة في عام 2011م.

أما فيما يتعلق بالسيولة، فتشير البيانات إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع بشكل قياسي إلى 1,407.4 مليار ريال في نهاية الأسبوع المنتهي في السابع والعشرين من ديسمبر 2012م، وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 15 في المائة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2011م. وقد ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 14.7 في المائة، في حين قفزت الودائع تحت الطلب بنسبة تجاوزت 17.5 في المائة.

وفيما يخص إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد بدأت بالارتفاع بشكل متواصل في كل شهر بدءاً من ديسمبر 2010م، حيث ارتفع إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص حتى نهاية شهر نوفمبر 2012م بنسبة 15 في المائة ليصل إلى ما يقارب 950 مليار ريال، مقارنة بما مقداره 825 مليار ريال في نهاية عام 2011م. وبناءً على هذه التطورات، فقد استقرت نسبة القروض إلى الودائع عند 82.5 في المائة في نوفمبر 2012م مقارنة بـ 77.8 في المائة في ديسمبر 2011م.

وبالنسبة لسوق الأسهم السعودي (تداول) فقد أغلق السوق بنهاية السنة عند مستوى 6,801 نقطة مقابل 6,417 نقطة في نهاية عام 2011م، بارتفاع بلغ 383 نقطة أو ما نسبته 6.0 في المائة. وقد وصل مؤشر السوق "تاسي" مستوى 7,930 نقطة في الثالث من شهر إبريل، وهو أعلى مستوى إغلاق يومي للمؤشر خلال تداولات عام 2012م.

أما مكرر الربحية للسوق فقد ارتفع إلى 12.75 في نهاية عام 2012م من المستوى الذي وصل إليه في نهاية عام 2011م والبالغ 11.7. أما بالنسبة للقيمة السوقية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت قليلاً في نهاية عام 2012م إلى 51.3 في المائة مقارنة بنسبة 56 في المائة في نهاية عام 2011م. وبشكل عام، فإن المؤشرات الحالية تدل على أن السوق السعودي يوفر فرصاً استثمارية واعدة، حيث إن من المتوقع أن تعود تقييمات السوق (القيمة السوقية وقيم التداول) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلاتها التاريخية العالية.

أداء الاقتصاد الكلي في عام 2012م والتوقعات لعام 2013م:

تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع في 2012م بنسبة 8.6 بالمائة ليصل إلى 2,727 مليار ريال. أما بالقيمة الحقيقية، فقد نما الناتج بنسبة 6.8 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 8.5 في المائة في 2011م. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو القطاع النفطي بنسبة 5.5 في المائة ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 7.2 في المائة. وضمن القطاع غير النفطي، حقق القطاع الخاص نمواً بنسبة 7.5 في المائة أما القطاع الحكومي فقد نما بنسبة 6.2 في المائة. وقد نجم النمو في القطاع الخاص نتيجة لنمو كافة القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 8.3 في المائة، في حين حقق قطاع التشييد والبناء نمواً بنسبة 10.3 في المائة، بينما ارتفع قطاع النقل والاتصالات بنسبة 10.7 في المائة.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية في عام 2012م بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 1,485.0 مليار ريال. وقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 4 في المائة إلى 183 مليار ريال، لتمثل ما يعادل حوالي 12 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية. أما الواردات السلعية فقد ارتفعت بنسبة 7 في المائة إلى 480 مليار ريال. ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2012م فائضاً قدره 1,005 مليار ريال أو 36.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 669.2 مليار ريال أو ما نسبته 25.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص المالية العامة، فقد بلغت الإيرادات في عام 2012م (1433هـ – 1434هـ) نحو 1,239.5 مليار ريال، في حين وصل مجموع النفقات العامة الى 853 مليار ريال، ونتيجة لذلك، حققت الميزانية العامة في 2012م فائضاً قدره 386.5 مليار ريال أو ما نسبته 14.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتماشياً مع ما تحقق في الموازنة، فقد انخفض معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6 في المائة في عام 2012م، متراجعاً عن 6.3 في المائة في 2011م.

في عام 2013م، يتوقع لأسعار النفط السعودي أن تبلغ بالمتوسط نحو 103 دولارات للبرميل، كما يتوقع أن يظل الإنتاج من النفط الخام ما يقارب نحو 9.5 مليون برميل يومياً. وبناءً عليه، يمكن للقطاع النفطي أن يتراجع بنسبة 2.0 في المائة في عام 2013م، بينما يقدر للقطاع غير النفطي أن ينمو بنسبة 6.0 في المائة. أما القطاع الحكومي فيتوقع له مواصلة النمو بمعدل 5.8 في المائة، في حين يمكن للقطاع الخاص أن ينمو بنسبة 6.0 في المائة في العام نفسه. وفقاً لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بنسبة 4.9 في المائة في 2013م. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيمكن أن يصل وفقاً لذات التقديرات إلى 2,945 مليار ريال في عام 2013م.

وبالنسبة لمعدل التضخم (محتسبا كنسبة تغير سنوية للرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس 2007م)، فمن المتوقع أن يبقى بحدود 3.2 في المائة في 2013م، في حين يتوقع لمعدل البطالة (بين السعوديين) أن يتراجع لحدود 12 في المائة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تهدف لرفع مستوى التوظيف للسعوديين.

واستنادا إلى تقديرات أسعار النفط والإنتاج في 2013م، فيمكن للحساب الجاري أن يسجل فائضاً يبلغ 351 مليار ريال أو ما نسبته 11.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للمالية العامة للدولة فإن التقديرات تشير إلى أنها ستحقق فائضاً أكبر مما هو مقدر في الموازنة لعام 2013م (1434هـ – 1435هـ) بالنظر إلى الافتراضات المتحفظة (بالنسبة لأسعار النفط)، حيث يتوقع أن تحقق الميزانية العامة فائضاً بمقدار 125 مليار ريال في عام 2013م أي ما يعادل 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

البيانات المالية لعام 2012م

تقرير مراجعي الحسابات 54
قائمة المركز المالي 56
قائمة الدخل 57
قائمة الدخل الشامل 58
قائمة التغّيرات في حقوق المساهمين 59
قائمة التدفقات النقدية 60
الإيضاحات 61

البيانات المالية لعام 2012م

استمرت تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي في عام 2011م وواجه العالم عددا من التحديات والأزمات

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين

(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الرياض (" البنك ") والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٨). لم نقم بمراجعة الإيضاح (٣٩) بما في ذلك البيانات المشار إليها والمتعلقة " بالإيضاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (٢) " حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك فى المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. كما تتضمن هذه المسئولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هى إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التى قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل :

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص.ب ٢١٣
الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية

بكر عبدالله أبو الخير
محاسب قانوني - ترخيص رقم ١٠١

كي.بي.ام.جي
الفوزان والسدحان
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

إبراهيم عبود باعشن
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٨٢

١٦ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ
٢٨ يناير ٢٠١٣

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2012م و2011م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2012	2011
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	26,270,523	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	3,190,989	6,085,023
استثمارات، صافي	6	36,253,852	36,616,170
قروض وسلف، صافي	7	117,470,654	112,972,764
استثمارات في شركات زميلة	8	410,172	339,954
عقارات أخرى		458,385	440,896
ممتلكات ومعدات، صافي	9	1,737,902	1,806,833
موجودات أخرى	10	4,388,361	5,002,273
إجمالي الموجودات		190,180,838	180,887,390
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	6,162,968	6,241,948
ودائع العملاء	13	146,214,567	139,822,500
مطلوبات أخرى	15	5,839,793	4,664,587
إجمالي المطلوبات		158,217,328	150,729,035
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	15,000,000	15,000,000
إحتياطي نظامي	17	13,341,600	12,475,088
إحتياطيات أخرى	18	1,124,855	535,749
أرباح مبقاة		1,372,055	872,518
أرباح مقترح توزيعها	24	1,125,000	1,275,000
إجمالي حقوق المساهمين		31,963,510	30,158,355
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		190,180,838	180,887,390

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2012م و2011م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2012	2011
دخل العمولات الخاصة	20	5,163,301	4,915,363
مصاريف العمولات الخاصة	20	781,830	718,329
صافي دخل العمولات الخاصة		4,381,471	4,197,034
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	1,777,485	1,589,174
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		245,583	278,607
خسائر متاجرة، صافي		(5,585)	(4,330)
توزيعات أرباح		65,969	30,218
مكاسب استثمارات غير متاحة للمتاجرة، صافي		207,248	149,193
دخل العمليات الأخرى		114,094	35,905
إجمالي دخل العمليات		6,786,265	6,275,801
رواتب الموظفين وما في حكمها	22	1,185,504	1,285,910
إيجارات ومصاريف مباني		239,150	250,829
استهلاك ممتلكات ومعدات		285,255	286,222
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		624,530	667,262
مخصص خسائر الائتمان، صافي		1,179,659	661,712
مخصص خسائر الاستثمارات		(130,000)	-
مصاريف العمليات الأخرى		15,536	19,934
إجمالي مصاريف العمليات		3,399,634	3,171,869
دخل الأنشطة التشغيلية		3,386,631	3,103,932
حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة، صافي	8	79,418	45,421
صافي الدخل للسنة		3,466,049	3,149,353
ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة (بالريال السعودي)	23	2.31	2.10

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2012م و2011م

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
صافي دخل للسنة	3,466,049	3,149,353
الدخل الشامل الآخر:		
استثمارات متاحة للبيع		
– صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	929,926	(50,573)
– صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(333,985)	(174,014)
	595,941	(224,587)
تغطية مخاطر التدفقات النقدية		
– الجزء الفعال من صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	(6,395)	(53,467)
– صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(440)	(162)
	(6,835)	(53,629)
الدخل الشامل الآخر للسنة	589,106	(278,216)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	4,055,155	2,871,137

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين

في 31 ديسمبر 2012م و2011م

بآلاف الريالات السعودية				احتياطيات أخرى				
31 ديسمبر 2012م	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	إجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	12,475,088	526,651	9,098	872,518	1,275,000	30,158,355
إجمالي الدخل الشامل		-	-	595,941	(6,835)	3,466,049	-	4,055,155
الأرباح النهائية المدفوعة – 2011م	24	-	-	-	-	-	(1,275,000)	(1,275,000)
الأرباح المرحلية المدفوعة – 2012م	24	-	-	-	-	(975,000)	-	(975,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	866,512	-	-	(866,512)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية 2012م	24	-	-	-	-	(1,125,000)	1,125,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	13,341,600	1,122,592	2,263	1,372,055	1,125,000	31,963,510

بآلاف الريالات السعودية				احتياطيات أخرى				
31 ديسمبر 2011م	إيضاحات	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	إجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	11,687,749	751,238	62,727	610,504	1,121,000	29,233,218
إجمالي الدخل الشامل		-	-	(224,587)	(53,629)	3,149,353	-	2,871,137
الأرباح النهائية المدفوعة – 2010م	24	-	-	-	-	-	(1,121,000)	(1,121,000)
الأرباح المرحلية المدفوعة – 2011م	24	-	-	-	-	(825,000)	-	(825,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	787,339	-	-	(787,339)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية 2011م	24	-	-	-	-	(1,275,000)	1,275,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	12,475,088	526,651	9,098	872,518	1,275,000	30,158,355

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين

في 31 ديسمبر 2012م و2011م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2012	2011
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		3,466,049	3,149,353
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
(تراكم الخصم) على الإستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة بالصافي وسندات الدين المصدرة، صافي		(40,342)	(51,216)
مكاسب استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		(207,248)	(149,193)
استهلاك ممتلكات ومعدات		285,255	286,222
حصة البنك في أرباح شركات زميلة، صافي		(79,418)	(45,421)
مخصص انخفاض الإستثمارات		(130,000)	-
مخصص خسائر الائتمان، صافي		1,179,659	661,712
		4,473,955	3,851,457
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	66,759	(826,152)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء		1,705,179	(1,368,302)
قروض وسلف		(5,677,549)	(7,599,736)
عقارات أخرى		(17,489)	(9,318)
موجودات أخرى		613,912	(1,464,771)
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(78,980)	(4,394,603)
ودائع العملاء		6,392,067	12,877,041
مطلوبات أخرى		1,085,441	(222,762)
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية		8,563,295	842,854
الأنشطة الإستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة		32,732,289	36,506,721
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		(31,394,075)	(39,671,463)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		(216,324)	(230,200)
صافي النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة الإستثمارية		1,121,890	(3,394,942)
الأنشطة التمويلية			
إعادة دفع سندات دين مصدرة	14	-	(1,875,050)
توزيعات الأرباح والزكاة المدفوعةص		(2,160,235)	(1,926,130)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		(2,160,235)	(3,801,180)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية		7,524,950	(6,353,268)
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		14,483,739	20,837,007
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	25	22,008,689	14,483,739
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		5,078,520	4,903,050
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		754,905	733,174
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة وتحويلات لقائمة الدخل الموحدة		589,106	(278,216)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين

في 31 ديسمبر 2012م و2011م

1- عام:

تأسس بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377 هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 252 فرعاً (2011: 248 فرعاً) في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالةٍ في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك الرياض

ص ب 22622

الرياض 11416

المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

القوائم المالية الموحدة تشمل القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة المملوكة بالكامل، شركة الرياض المالية وشركة اثراء الرياض العقارية، ويشار اليها مجتمعة "بالمجموعة".

2- أسس الإعداد:

أ) بيان الإلتزام

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس.

ب) أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة في حدود مستوى المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يتم عرضها في القوائم المالية. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبنى على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي:

i. خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم البنك على أساس ربع سنوي بمراجعة محافظ القروض لتحديد الانخفاض في القيمة بشكل محدد وإجمالي. ولكي يحدد البنك فيما إذا وجب تسجيل خسائر للانخفاض، يتخذ البنك أحكاماً يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. تتضمن هذه الأدلة بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات في ضوء الخبرة التاريخية لخسائر الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والأدلة الموضوعية للانخفاض المماثل ولتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

ii. القيمة العادلة للأدوات المالية

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم الفني. وحينما يتم ذلك يتم مراجعتها وتدقيقها بشكل مستقل. حينما يكون هنالك حاجة لذلك، للحصول على درجة معقولة بأن المخرجات تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة. وتستخدم أساليب التقييم ببيانات سوق واضحة فقط. عندما يكون ذلك عملياً. إلا أن بعض الجوانب مثل مخاطر الائتمان والتقلبات (volatilities) والارتباطات (correlation) تتطلب من الإدارة إجراء تقديرات. كما أن التغيرات في الافتراضات المستندة عليها هذه العوامل من الممكن أن تؤثر في القيمة العادلة المسجلة لتلك الأدوات المالية.

iii. الإنخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يمارس البنك حكمه في الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقيِّم البنك عند ممارسته لهذا الحكم التقلب الطبيعي في سعر الأسهم من ضمن عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولاً عندما يكون هناك دليل للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو أداء قطاع الأعمال ذي العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. يقوم البنك بمراجعة سندات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقرير لتقييم مدى انخفاض قيمتها ويتطلب ذلك حكماً مشابهاً (من حيث التقدير) لما هو مطبق على القروض والسلف وبشكل إفرادي.

iv. تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. ويقوم البنك بتقدير نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة:

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

أ) التعديلات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2011م. التعديلات والمراجعات لسياسات المحاسبية الصادرة من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية خلال نهاية سنة 31 ديسمبر 2012م لم يكن لها أي تأثير مالي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

ب) أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له كما في 31 ديسمبر من كل سنة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك القدرة على السيطرة عليها. وتتواجد السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على مكاسب من أنشطتها. وعادة يمتلك فيها البنك حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي نشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع الشريعة.

ج) محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

د) الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة هي شركة يملك البنك تأثيراً جوهرياً على تلك المنشأة ولكن لا يملك البنك قدرة على التحكم في سياساتها المالية والمتعلقة بالأنشطة وهي ليست شركة تابعة او مشروع مشترك. يتم أثبات الاستثمار في الشركات الزميلة بالتكلفة ولاحقا يتم اثباتها وفقا لطريقة حقوق الملكية. ويتم اثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة في المركز المالي بالتكلفة، مضافاً إليها التغير في قيمة الاقتناء المبدئي في حصة البنك من صافي الموجودات للشركة الزميلة، ناقصا اي انخفاض في قيمة الاستثمارات، كل على حدة. كما يتم تخفيضها بالتوزيعات المستلمة.

هـ) الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العمولات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة. تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية:

i. مشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

ii. محاسبة تغطية المخاطر

تخصص المجموعة بعض المشتقات كأدوات لتغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهله.

لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما: (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المغطاة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلن.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق إستراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر. وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة:

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المثبتة أو لالتزام مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وفي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة المقابلة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام سعر العمولة الفعلي. وإذا تم إلغاء إثبات البند التي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة تغطية لمتغيرات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مثبت أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بارتفاع احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر التي تم تحديده على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء الغير فعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتياطيات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط. وحينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناجمة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها. وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

و) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لريالات سعودية بأسعار التحويل الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناجمة من تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية بقائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تمويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقا لطبيعة الموجودات المالية التي تقوم عليها.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها (الى ريال سعودي)، باستخدام سعر الصرف الفوري المعمول به في تواريخ المعاملات الأولية.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل الفوري كما في تاريخ قائمة المركز المالي، كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج فروقات كل التحويلات إذا كانت جوهرية، في قائمة الدخل الشامل. يتم تحويل هذه الفروقات إلي قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

ز) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد في حال وجود حق قانوني ملزم حاليا للشركة أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

ح) إثبات الإيرادات

i. دخل ومصاريف العمولات الخاصة:

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لكافة الأدوات المالية المدرة للعمولات الخاصة، ماعدا تلك التي تصنف كمقتناة بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل (FVIS)، في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والالتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر، إن انطبق) للقيم الحالية للأصول والالتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، آخذاً في الاعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الائتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الحالية للأصول المالية والالتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحتسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويشمل إحتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء وإصدار أو الاستغناء عن أصل أو التزام مالي.

ii. أتعاب الخدمة البنكية:

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. في حالة وجود التزامات بالإقراض ولا يتوقع استخدامها يتم اثباتها برسوم الالتزام للقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة وعلى أساس زمن نسبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة محافظ استثمار وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

iii. أخرى:

أما توزيعات الأرباح، فيتم إثباتها عند نشوء الحق لاستلام هذه الأرباح. ويتم إثبات دخل أو خسائر الصرف الأجنبي عند حدوث الدخل أو الخسارة. يتم اثبات النتائج التي تظهر من الأنشطة التجارية، وتشمل جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المقتناة بغرض المتاجرة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح المرتبطة بها.

ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد في قائمة المركز المالي. ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات الأخرى "مقتناة بالتكلفة المطفأة". والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. لن يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحد لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن قائمة المركز المالي في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو القروض والسلف، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلي.

ي) الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء هذه الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة، و التي تم لاحقا معالجتها حسب تصنيفها كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق او مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتطفأ العلاوة أو الخصم بشكل عام على أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

وتحدد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيم الأصول المعلنة. أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة بالسوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم فنية متنوعة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية، إن أمكن. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من مشاهدات الأسواق عندما يكون ذلك ممكنا. ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الحكم لتحديد القيمة العادلة.

بعد الإثبات الأولي للاستثمارات لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة رقم 39 (إيضاح 6). وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات عند انتهاء الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

i. الاستثمارات المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات تم تحديدها كاستثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساسا لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل.

وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الإثبات الأولي. ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء، في حال وجودها، للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي لهذه الاستثمارات. ويتم إظهار دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كإيرادات متاجرة.

ii. الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع ليست ادوات مالية مشتقة وتشمل الأسهم والسندات التي تم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع او لم يتم تصنيفها (أ) قروض و سندات قبض، (ب) استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، (ج) اصول مالية مقتناه تدرج التغيرات في قيمتها العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي ينوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات، بعد اقتنائها، بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل. وعند انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات يتم إظهار المكاسب أو الخسارة المتراكمة، المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة، المتضمنة في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

iii. الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط، كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

iv. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تواريخ استحقاقات محددة، ولدى البنك المقدرة والنية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، تصنف كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

ويتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام سعر العمولة الفعلي. كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف ضمن بند مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن تخصيصها كبند يتم تغطية مخاطره بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

ك) القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة، أو ممكن تحديدها، تم منحها أو اقتناؤها بواسطة البنك. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين ويتم إلغاء إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عندما تباع هذه القروض أو يتم شطبها أو عندما تحول بشكل جوهري جميع مخاطر وعوائد الملكية إلى طرف ثالث.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي أنشأها أو حازها البنك والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تغطية مخاطرها كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من حساب القروض والسلف الممنوحة للعملاء.

ل) الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض دائم في قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد وإثبات الخسائر الناتجة من الانخفاض في القيمة الحالية بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وتعتبر الأصول المالية منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي يوضح حدوث خسارة بعد إثباتها المبدئي، وأن هذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد، وإعادة هيكلة القروض أو الجاري مدين بواسطة المجموعة بشروط استثنائية، ووجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشط للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات في مقدرة مقترض أو مصدر على السداد.

وقد يشمل ذلك الحالات التي يعتقد فيها البنك ان المدين، في اغلب الظن، غير قادر على سداد التزاماته الائتمانية، بالكامل، بدون اللجوء إلى اجراء من قبل البنك لتسييل قيمة الضمانات، ان وجدت.

وتشطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل مقابل المخصص لانخفاض القيمة أو مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

وإذا انخفض مبلغ الخسارة المطفأ في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض موضوعيا بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين) فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص. كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض علي شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبني سياسات وممارسات إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن المدفوعات ستستمر. في الغالب. كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فرديا أو إجماليا باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضى 180 يوماً على تاريخ تعثرها.

أ. الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

في حالة الأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمثبتة بالتكلفة المطفأة يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً.

يتم إنشاء مخصص محدد مقابل الانخفاض في قيمة القروض أو أي من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة في حال وجود شواهد موضوعية أن البنك غير قادر على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. المخصص المحدد للانخفاض هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والمبالغ المقر استردادها. والمبلغ المقدر القابل للاسترداد هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك الضمانات وغيرها والتي تم خصمها على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي.

وتأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها شواهد الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للأصول المالية، أو يتم تحديد المخصص الإجمالي بناء على التدهور في التصنيفات الائتمانية الداخلية أو الخارجية الممنوحة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، المناخ الاقتصادي المحيط بالمقترضين، والخبرات والمؤشرات التاريخية لأداء محفظة الإقراض الدالة على جودتها الائتمانية.

ii. الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة أدوات الدين المقتناة كمتاحة للبيع يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة، كل على حدة، بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً. إن المبالغ المثبتة مقابل انخفاض القيمة هي الخسائر المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً اى خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والتي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة سابقاً.

وفي حال حدوث أي ارتفاع بالقيمة العادلة لأدوات الدين، في فترة لاحقة، وأمكن ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بأحداث ائتمانية تحققت بعد إثبات انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة.

يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع مقارنة بتكلفتها دليلا موضوعياً على الانخفاض الدائم في القيمة. ولا يسمح بعكس الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة الدائم إلى قائمة الدخل الموحدة طالما ظلت الموجودات قائمة بالسجلات. وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية (بيعها) يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها.

م) العقارات الأخرى

تؤول للبنك خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات المبدئي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات. وإلحاقاً للإثبات المبدئي فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصا تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقاً إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

ن) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي:-

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

يتم بتاريخ قائمة المركز المالي مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات الثابتة الجوهرية، ما أمكن، ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

س) المطلوبات المالية

يتم إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف هذه المعاملات المالية. ويتم لاحقاً قياس جميع العمولات المرتبطة بالالتزامات المالية، عدا تلك المقتناة لتدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وترحل إلى دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية القدر الذي تم تغطية مخاطره، وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها.

ع) عقود الضمانات

ضمن دورة عمل البنك المعتادة يتم منح ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستندية وضمانات وقبولات. ويتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية الموحدة للضمانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند التزامات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي يتم قياس التزامات البنك لكل ضمان إما بعلاوة الإطفاء أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن أتعاب خدمات بنكية وعلى أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة سريان الضمان.

ف) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن المجموعة، بشكل موثوق به، تقدير الحاجة إليها لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزامات ناتجة عن أحداث ماضية ومن المحتمل بشكل كبير الحاجة إلى موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

ص) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ر) إلغاء الإثبات للأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة أصول مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصلاً مالياً، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عندما تنتهي (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

ش) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

هي مكافأة مستحقة لموظفي البنك في نهاية مدة عملهم بالبنك. يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي البنك بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر بقائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

ت) الزكاة الشرعية

بموجب قوانين مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية فإن الزكاة الشرعية هي التزام على المساهمين. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين في حقوق الملكية باستخدام الأسس الموضحة في أنظمة الزكاة. ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث إنها تستقطع من قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

ث) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطرف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

خ) المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة، والتي يتم اعتمادها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والاستصناع والإجارة.

يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية المتوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة بإستخدام المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

i. المرابحة هي اتفاقية بمقتضاها يقوم البنك ببيع سلعة او اصل للعميل، والتي قام البنك بشرائها وتملكها بناءً على وعد من العميل بالشراء من البنك. سعر البيع يشمل التكاليف بالإضافة الى هامش ربح متفق عليه.

ii. الإجارة هي اتفاقية بمقتضاها يقوم البنك (المؤجر) بشراء أو تصنيع أصل لتأجيره، بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وبناءً على وعد من العميل باستئجار الاصل بمبلغ متفق عليه ولمدة محددة متفق عليها والتي قد تنتهي بنقل ملكية الاصل المؤجر للمستأجر.

iii. التورق هو شكل من أشكال معاملات المرابحة بمقتضاها يقوم البنك بشراء سلعة وبيعها للعميل. يقوم العميل ببيع السلعة بالسعر الفوري ويستخدم المتحصلات من البيع لمتطلباته التمويلية.

4- النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
نقدية في الصندوق وأرصدة أخرى	2,847,695	3,831,890
وديعة نظامية	6,896,828	6,963,587
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	16,526,000	6,828,000
الإجمالي	26,270,523	17,623,477

طبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر ميلادي. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل متطلبات التشغيل اليومية وبناء على ذلك لم يتم إدراجها ضمن الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

5- الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
حسابات جارية	359,916	102,290
إيداعات أسواق المال	2,831,073	5,982,733
الإجمالي	3,190,989	6,085,023

6- استثمارات، صافي

أ) التصنيف المحاسبي للاستثمارات:

i. مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل:

في 1 سبتمبر 2008م قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل إلى "فئة استثمارات متاحة للبيع".

القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2012م بلغت 3,794 مليون ريال (31 ديسمبر 2011م: 3,625 مليون ريال سعودي)

ولو لم يتم إعادة التصنيف لتضمنت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012م مكاسب غير محققة تبلغ 369 مليون ريال (31 ديسمبر 2011م مكاسب غير محققة 80.3 مليون ريال سعودي) نتيجة إعادة تقييم هذه الاستثمارات.

ii. الاستثمارات المتاحة للبيع

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2012	2011	2012	2011	2012	2011
سندات بعمولة ثابتة	23,972	39,746	11,424,917	9,913,341	11,448,889	9,953,087
سندات بعمولة عائمة	-	-	1,699,530	1,842,492	1,699,530	1,842,492
صناديق استثمار	235,498	244,218	1,982,354	1,980,174	2,217,852	2,224,392
أسهم	1,173,749	1,134,158	75,490	55,606	1,249,239	1,189,764
الإجمالي	1,433,219	1,418,122	15,182,291	13,791,613	16,615,510	15,209,735

تشمل الاستثمارات الدولية أعلاه مبلغ 12.3 ألف مليون ريال سعودي (2011م: 11.3 ألف مليون ريال سعودي) تدار بواسطة مدراء خارجي

iii. الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2012	2011	2012	2011	2012	2011
سندات بعمولة ثابتة	10,568,837	8,242,077	2,137,120	1,828,973	12,705,957	10,071,050
سندات بعمولة عائمة	2,836,162	4,287,644	-	38,930	2,836,162	4,326,574
الإجمالي	13,404,999	12,529,721	2,137,120	1,867,903	15,542,119	14,397,624

iv. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2012	2011	2012	2011	2012	2011
سندات بعمولة ثابتة	187,779	216,974	3,908,444	6,791,837	4,096,223	7,008,811
الإجمالي	187,779	216,974	3,908,444	6,791,837	4,096,223	7,008,811
إجمالي الاستثمارات، صافي	15,025,997	14,164,817	21,227,855	22,451,353	36,253,852	36,616,170

ب) مكونات الاستثمارات طبقاً لأنواع الأوراق المالية

	2012			2011		
بآلاف الريالات السعودية	متداولة	غير متداولة	الإجمالي	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	13,593,765	14,657,304	28,251,069	11,823,426	15,209,522	27,032,948
سندات بعمولة عائمة	4,236,492	299,200	4,535,692	4,555,347	1,613,719	6,169,066
أسهم	1,119,429	170,335	1,289,764	1,053,375	176,841	1,230,216
صناديق استثمارية	2,217,852	-	2,217,852	2,224,392	-	2,224,392
مخصص الانخفاض في القيمة	-	(40,525)	(40,525)	-	(40,452)	(40,452)
إجمالي الاستثمارات، صافي	21,167,538	15,086,314	36,253,852	19,656,540	16,959,630	36,616,170

ج) فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر الغير محققة والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

i. الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

	2012					2011	
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	12,705,957	193,101	(33,683)	12,865,375	10,071,050	107,752	(7,450)	10,171,352
سندات بعمولة عائمة	2,836,162	119,584	-	2,955,746	4,326,574	90,122	-	4,416,696
إجمالي الاستثمارات، صافي	15,542,119	312,685	(33,683)	15,821,121	14,397,624	197,874	(7,450)	14,588,048

ii. الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

	2012					2011	
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	4,096,223	21,055	-	4,117,278	7,008,811	23,301	-	7,032,112

د) الملاءة الائتمانية للاستثمارات

	2012				2011			
بآلاف الريالات السعودية	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي
المقيمة A- وأعلى	23,114,882	3,150,591	-	26,265,473	22,222,208	5,150,732	-	27,372,940
المقيمة أقل من A-	3,893,964	491,595	-	4,385,559	3,515,966	441,544	-	3,957,510
غير مصنفة	1,242,223	893,506	3,467,091	5,602,820	1,294,774	576,790	3,414,156	5,285,720
الإجمالي	28,251,069	4,535,692	3,467,091	36,253,852	27,032,948	6,169,066	3,414,156	36,616,170

تتكون الاستثمارات المقيمة "أقل من A-" بشكل أساسي من سندات مصنفة ائتمانيا BBB و BB وتتكون الاستثمارات غير المصنفة ائتمانيا من صناديق استثمار وأسهم.

هـ) الاستثمارات حسب أطراف التعامل

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
حكومية وشبه حكومية	16,526,723	15,456,747
شركات	8,847,365	8,222,385
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	10,879,764	12,937,038
الإجمالي	36,253,852	36,616,170

تتضمن الاستثمارات على مبالغ قدرها 1,648 مليون ريال سعودي (2011م: 2,044 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى عملاء آخرين (إيضاح 19 د). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 1,647 مليون ريال سعودي (2011م: 2,116 مليون ريال سعودي).

و) حركة مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
الرصيد في بداية السنة	40,452	40,572
مبالغ مستردة / محولة	73	(120)
الرصيد في نهاية السنة	40,525	40,452

7- القروض والسلف، صافي

أ) القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

	2012					
بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	8,796,369	754,682	29,857,170	78,134,827	432,164	117,975,212
القروض والسلف غير العاملة، صافي	160,339	-	-	1,845,786	31,009	2,037,134
إجمالي القروض والسلف	8,956,708	754,682	29,857,170	79,980,613	463,173	120,012,346
مخصص خسائر الائتمان	(61,165)	-	-	(1,386,621)	(21,557)	(1,469,343)
الإجمالي	8,895,543	754,682	29,857,170	78,593,992	441,616	118,543,003
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						117,470,654

	2011					
بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	7,001,831	745,616	25,549,643	79,011,785	783,210	113,092,085
القروض والسلف غير العاملة، صافي	48,672	-	-	1,758,372	72,179	1,879,223
إجمالي القروض والسلف	7,050,503	745,616	25,549,643	80,770,157	855,389	114,971,308
مخصص خسائر الائتمان	(29,071)	-	-	(834,485)	(62,639)	(926,195)
الإجمالي	7,021,432	745,616	25,549,643	79,935,672	792,750	114,045,113
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						112,972,764

تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية إسلامية قدرها 56,818 مليون ريال (2011م: 52,569 مليون ريال).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

ب) الحركة في مخصص خسائر الائتمان

2012	مخصص خسائر الائتمان				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	926,195	926,195	1,072,349	1,998,544
مجنب خلال السنة	63,464	335,635	1,159,635	1,558,734	-	1,558,734
ديون معدومة مشطوبة	(63,464)	(335,635)	(465,269)	(864,368)	-	(864,368)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(103,297)	(103,297)	-	(103,297)
تحويلات أخرى	-	-	(47,921)	(47,921)	-	(47,921)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	1,469,343	1,469,343	1,072,349	2,541,692

2011	مخصص خسائر الائتمان				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	1,216,004	1,216,004	1,072,349	2,288,353
مجنب خلال السنة	87,456	338,677	586,055	1,012,188	-	1,012,188
ديون معدومة مشطوبة	(87,456)	(338,677)	(703,544)	(1,129,677)	-	(1,129,677)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(142,578)	(142,578)	-	(142,578)
تحويلات أخرى	-	-	(29,742)	(29,742)	-	(29,742)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	926,195	926,195	1,072,349	1,998,544

* تتضمن القروض التجارية، جاري مدين والقروض والسلف الأخرى.

ح) جودة ائتمان القروض والسلف

i. القروض والسلف غير متأخرة ولم تخفض قيمتها

2012				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	665,929	28,308,691	86,526,245	115,500,865
يحتاج إلى عناية	-	-	537,580	537,580
الإجمالي	665,929	28,308,691	87,063,825	116,038,445

2011				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	646,658	24,409,415	86,047,353	111,103,426
يحتاج إلى عناية	-	-	642,751	642,751
الإجمالي	646,658	24,409,415	86,690,104	111,746,177

تتضمن الجداول أعلاه القروض والسلف المتعثرة لأقل من 30 يوما ولم تخفض قيمتها والتي بلغت 4,988 مليون ريال في ديسمبر 2012 (2011م: 3,389 مليون ريال).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

جيدة – تسهيلات ائتمانية ذات جودة بين عالية وقدرة على السداد، وهي حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

يحتاج إلى عناية – تسهيلات ائتمانية تتطلب مراقبة لصيقة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

تشمل القروض المصنفة على انها جيدة في 31 ديسمبر 2012 قروض تجارية * ذات جودة عالية بمبلغ 25,249 مليون ريال (2011: 27,280 مليون ريال)، وقروض ذات جودة جيدة بمبلغ 49,720 مليون ريال (2011: 49,302 مليون ريال) و قروض ذات جودة مقبولة بمبلغ 11,558 مليون ريال (2011: 9,465 مليون ريال).

ii. القروض والسلف المتأخرة ولم تخفض قيمتها

2012				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31 – 90 يوم	51,636	952,346	15,256	1,019,238
من 91 – 180 يوم	37,117	596,133	391	633,641
أكثر من 180 يوم	-	-	283,888	283,888
الإجمالي	88,753	1,548,479	299,535	1,936,767

2011				
بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31 – 90 يوم	57,969	710,735	23,962	792,666
من 91 – 180 يوم	40,989	429,493	15,691	486,173
أكثر من 180 يوم	-	-	67,069	67,069
الإجمالي	98,958	1,140,228	106,722	1,345,908

* تتضمن جاري مدين والقروض والسلف الأخرى.

د) مخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الافتصادية

2012				
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	148,194	-	-	148,194
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6,071,968	-	-	6,071,968
زراعة وأسماك	1,125,607	19,221	(3,442)	1,141,386
تصنيع	17,130,966	57,800	(30,342)	17,158,424
مناجم وتعدين	3,655,486	-	-	3,655,486
كهرباء، ماء، غاز، خدمات صحية	2,372,032	-	-	2,372,032
بناء وإنشاءات	11,088,289	438,552	(341,152)	11,185,689
تجارة	34,688,503	1,441,778	(1,042,235)	35,088,046
نقل واتصالات	6,849,406	966	(515)	6,849,857
خدمات	3,443,155	20,645	(13,712)	3,450,088
شخصية وبطاقات ائتمانية	30,611,852	-	-	30,611,852
أخرى	789,754	58,172	(37,945)	809,981
الإجمالي	117,975,212	2,037,134	(1,469,343)	118,543,003
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				117,470,654

بآلاف الريالات السعودية	2011 العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	6,697	-	-	6,697
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,281,019	-	-	7,281,019
زراعة وأسماك	1,172,464	-	-	1,172,464
تصنيع	15,692,470	272,989	(157,732)	15,807,727
مناجم وتعدين	1,941,254	-	-	1,941,254
كهرباء، ماء، غاز، خدمات صحية	2,350,869	-	-	2,350,869
بناء وإنشاءات	10,201,366	171,703	(139,151)	10,233,918
تجارة	36,263,713	1,348,241	(588,761)	37,023,193
نقل واتصالات	7,436,146	1,808	(964)	7,436,990
خدمات	2,890,228	20,189	(11,315)	2,899,102
شخصية وبطاقات ائتمانية	26,295,259	-	-	26,295,259
أخرى	1,560,600	64,293	(28,272)	1,596,621
الإجمالي	113,092,085	1,879,223	(926,195)	114,045,113
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				112,972,764

هـ) الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وحق الطلب وأخرى نقدية، وضمانات مالية أخرى، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل التعرض ذى العلاقة بأخذ صافي قيمتها الذي يمكن تحقيقه، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

8- الأستثمار في شركات زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة البنك من الاستثمارات في الشركات التي يملك البنك فيها تأثير جوهري. وقد تم معالجة هذه الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية.

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة نسبة 35% (2011: 35%) من حقوق الملكية للبنك في شركة "آجل للخدمات التمويلية" المسجلة في المملكة العربية السعودية، ونسبة 21.4% (2011: 21.4%) من حقوق الملكية في "رويال اند صن تأمين التعاوني" (الشرق الاوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، و نسبة 19.9% (2011: 19.9%) من حقوق الملكية وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية.

9- الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات العقارات المستأجرة	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة وبرامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	سيارات	الإجمالي 2012	الإجمالي 2011
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	1,334,642	684,128	358,205	1,837,361	2,830	4,217,166	4,001,968
الإضافات	27,568	25,443	6,783	156,594	-	216,388	230,200
الإستبعادات	(30)	(1,190)	(3,570)	(2,663)	-	(7,453)	(15,002)
الرصيد في نهاية السنة	1,362,180	708,381	361,418	1,991,292	2,830	4,426,101	4,217,166
الاستهلاك والإطفاء المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	417,028	509,911	266,329	1,214,248	2,817	2,410,333	2,139,113
المجنب للسنة	27,623	72,998	32,088	152,533	13	285,255	286,222
الإستبعادات	-	(1,176)	(3,553)	(2,660)	-	(7,389)	(15,002)
الرصيد في نهاية السنة	444,651	581,733	294,864	1,364,121	2,830	2,688,199	2,410,333
الرصيد في 31 ديسمبر 2012م	917,529	126,648	66,554	627,171	-	1,737,902	
الرصيد في 31 ديسمبر 2011م	917,614	174,217	91,876	623,113	13		1,806,833

تتضمن الأراضي والمباني، وتحسينات العقارات على أعمال تحت التنفيذ قدرها 5.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2012م (2011م: 40.6 مليون ريال سعودي) و 3.4 مليون ريال سعودي (2011م: 2.3 مليون ريال سعودي) على التوالي.

10- الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
دخل عمولات مستحقة		
– بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,477	7,040
– استثمارات	218,305	224,246
– قروض وسلف	363,583	315,136
– أخرى	92,358	45,520
إجمالي دخل العمولات المستحقة	676,723	591,942
مدينون	167,994	165,307
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 11)	2,398,422	2,958,870
أخرى	1,145,222	1,286,154
الإجمالي	4,388,361	5,002,273

11- المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

أ) المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب) العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية الموازية (over-the-counter-market). أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة

وهي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العمولات يتم تداولها خارج الأسواق المالية الموازية وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

د) الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وتكوين المراكز (positioning)، ومراجحة أسعار الصرف (arbitrage). تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات، ولتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناء على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد أسس مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخ اطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لضبط تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام إستراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن إستراتيجية تغطية المخاطر وبخلاف تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

القيمة العادلة للتغطية:

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناشئة عن سعر العمولات الخاصة الثابتة.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات المستقبلية للفائدة للأصول والمطلوبات لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار فائدة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات لتغطية التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

يعكس الجدول أدناه الفترات المتوقع حدوث التدفقات النقدية خلالها من البند الذي تم التحوط له كما في 31 ديسمبر، وبيان الفترة المتوقع خلالها تأثر الربح والخسارة بها.

2012			
بآلاف الريالات السعودية	سنه واحدة أو أقل	1 – 3 سنوات	3 – 5 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	546	-	-
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	-	-	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	546	-	-

2011			
بآلاف الريالات السعودية	سنه واحدة أو أقل	1 – 3 سنوات	3 – 5 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	4,735	449	-
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	-	-	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	4,735	449	-

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري.

إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2012							
				المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	المتوسط الشهري
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة							
مقايضات أسعار العمولات	372	(551)	589,852	437,916	75,011	76,925	905,314
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2,191,422	(118,078)	67,515,005	57,984,049	9,377,353	153,603	88,821,049
خيارات العملات	205,099	(204,962)	32,472,428	15,492,638	13,300,891	3,678,899	32,647,014
خيارات السلع	-	-	-	-	-	-	11,061
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة							
مقايضات أسعار العمولات	-	-	-	-	-	-	250,000
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
مقايضات أسعار العمولات	1,529	-	100,000	-	100,000	-	472,250
الإجمالي	2,398,422	(323,591)	100,677,285	73,914,603	22,853,255	3,909,427	123,106,688

بآلاف الريالات السعودية	2011						
				المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	المتوسط الشهري
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة							
مقايضات أسعار العمولات	2,544	(1,690)	1,360,162	382,637	715,018	262,507	2,743,068
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2,886,658	(89,222)	93,510,641	50,958,421	42,552,220	-	85,809,075
خيارات العملات	27,978	(27,331)	15,805,052	9,564,344	5,339,084	901,624	13,465,451
خيارات السلع	17,301	(17,301)	80,160	80,160	-	-	119,431
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة							
مقايضات أسعار العمولات	-	(3,871)	500,000	-	500,000	-	2,261,740
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
مقايضات أسعار العمولات	24,389	-	1,098,000	-	998,000	100,000	1,455,252
الإجمالي	2,958,870	(139,415)	112,354,015	60,985,562	50,104,322	1,264,131	105,854,017

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة:

بالآف الريالات السعودية	2012					
وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة ثابتة	100,000	100,000	تدفق نقدي	مقايضات أسعار العمولات	1,529	-
ودائع بعمولة ثابتة	-	-	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	-

بالآف الريالات السعودية	2011					
وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة ثابتة	1,098,000	1,098,000	تدفق نقدي	مقايضات أسعار العمولات	24,389	-
ودائع بعمولة ثابتة	506,809	500,000	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	(3,871)

بلغ صافي مكاسب أدوات التغطية الخاصة بتغطية مخاطر القيمة العادلة 3.87 مليون ريال (2011م: 5.90 مليون ريال). كما بلغ صافي خسائر تغطية مخاطر البنود المغطاة 6.81 مليون ريال (2011م: صافي خسائر 14.34 مليون ريال).

تسوية حركات الاحتياطيات الأخرى المتعلقة بتغطية مخاطر التدفقات النقدية:

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
الرصيد في بداية السنة	9,098	62,727
المكاسب أو الخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتحققة مباشرة في حقوق المساهمين	(6,395)	(53,467)
المكاسب أو الخسائر المستبعدة من حقوق المساهمين والمتضمنة في صافي دخل العمولات	(440)	(162)
الرصيد في نهاية السنة	2,263	9,098

12- الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
حسابات جارية	1,103,220	722,268
ودائع أسواق المال	5,059,748	5,519,680
الإجمالي	6,162,968	6,241,948

تتضمن ودائع أسواق المال ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها (2011م: 1,438 مليون ريال) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

13- ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
ودائع تحت الطلب	67,525,144	58,123,709
ودائع ادخار	301,758	305,148
ودائع لأجل	71,035,977	75,615,429
ودائع أخرى	7,351,688	5,778,214
الإجمالي	146,214,567	139,822,500

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 1,500 مليون ريال سعودي (2011م: 180 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 2,427 مليون ريال سعودي (2011م: 2,140 مليون ريال سعودي) كتأمينات مالية محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع لأجل ودائع متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة بمبلغ 22,706 مليون ريال سعودي (2011م: 29,006 مليون ريال سعودي).

تتضمن الودائع أعلاه على ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
ودائع تحت الطلب	3,322,914	2,683,930
ودائع ادخار	228	141
ودائع لأجل	19,152,189	21,176,343
ودائع أخرى	374,362	384,369
الإجمالي	22,849,693	24,244,783

14- سندات دين مصدرة

قام البنك خلال ابريل 2006 بإصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (1,875 مليون ريال سعودي) سندات أوروبية متغيرة متوسطة الأجل (EMTN). كإصدار أول من برنامج سندات دين بقيمة إجمالية 1,600 مليون دولار أمريكي. استحقت في 26 إبريل 2011م.

15- المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
مصاريف عمولات مستحقة		
- بنوك ومؤسسات مالية أخرى	3,483	2,479
- ودائع العملاء	241,920	215,999
إجمالي مصاريف العمولات المستحقة	245,403	218,478
دائنون	1,510,401	1,115,204
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 11)	323,591	139,415
أخرى *	3,760,398	3,191,490
الإجمالي	5,839,793	4,664,587

* تتضمن ودائع أخرى مؤقتة تحت التسوية نتجت من الأعمال الإعتيادية.

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,500 مليون سهم (2011م: 1,500 مليون سهم) قيمة كل سهم 10 ريال.

17- الاحتياطي النظامي

يقتضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 866.5 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2012م (2011م: 787.33 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

18- احتياطيات أخرى

	2012		
بآلاف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	9,098	526,651	535,749
صافي التغير في القيمة العادلة	(6,395)	929,926	923,531
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(440)	(333,985)	(334,425)
صافي الحركة خلال السنة	(6,835)	595,941	589,106
الرصيد في نهاية السنة	2,263	1,122,592	1,124,855

	2011		
بآلاف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	62,727	751,238	813,965
صافي التغير في القيمة العادلة	(53,467)	(50,573)	(104,040)
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(162)	(174,014)	(174,176)
صافي الحركة خلال السنة	(53,629)	(224,587)	(278,216)
الرصيد في نهاية السنة	9,098	526,651	535,749

19- التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2012م كانت هناك بعض الدعاوى القضائية ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد البنك. ولم يجنب البنك أي مخصص مقابل هذه الدعاوي وذلك بناءً على قناعة الإدارة إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب) الالتزامات الرأسمالية

في 31 ديسمبر 2012م بلغت الارتباطات الرأسمالية للبنك 66.4 مليون ريال سعودي (2011م: 102.4 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة وشراء أجهزة وبرامج كومبيوتر وأعمال بناء وشراء معدات.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، التي تعتبر تأكيدات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على البنك وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات المؤكدة لمنح الائتمان الإضافي الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان الإضافي، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فورا، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان مشروطة وتتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان الإضافي لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

i. الإستحقاقات لقاء التعهدات والإلتزامات المحتملة

2012					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	8,816,039	4,218,435	466,398	-	13,500,872
خطابات ضمان	12,283,364	25,431,476	17,287,737	375,582	55,378,159
قبولات	2,491,548	146,971	4,898	-	2,643,417
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	1,103,229	639,794	4,155,290	2,665,152	8,563,465
الإجمالي	24,694,180	30,436,676	21,914,323	3,040,734	80,085,913

2011					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	9,680,109	5,105,796	762,713	-	15,548,618
خطابات ضمان	11,534,965	26,480,516	17,260,918	141,800	55,418,199
قبولات	2,080,936	231,326	38,489	-	2,350,751
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	1,024,688	539,339	4,434,290	3,227,620	9,225,937
الإجمالي	24,320,698	32,356,977	22,496,410	3,369,420	82,543,505

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر 2012م ما مجموعه 72,449 مليون ريال سعودي (2011م: 68,638 مليون ريال سعودي).

ii. التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
حكومية وشبه حكومية	1,125,000	1,125,000
شركات	59,518,177	61,239,859
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	19,442,736	20,178,646
الإجمالي	80,085,913	82,543,505

د) الموجودات المرهونة:

فيما يلي تحليلاً للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2012		2011	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة والمتاحة للبيع (إيضاح 13,12,6)	1,648,185	1,500,000	2,043,860	1,617,991

تجري هذه العمليات في ظل الشروط العامة والمتعارف عليها للإقراض العادي، واقتراض الأوراق المالية وأنشطة الإقراض.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

هـ) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
أقل من سنة	12,886	14,887
من سنة إلى خمس سنوات	30,321	34,969
أكثر من خمس سنوات	14,155	19,484
الإجمالي	57,362	69,340

20 – صافي دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
دخل العمولات الخاصة		
الاستثمارات – متاحة للبيع	408,191	362,843
– مقتناة بالتكلفة المطفأة	238,754	211,105
– مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	96,821	91,663
	743,766	665,611
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	43,585	51,695
قروض وسلف	4,375,950	4,198,057
الإجمالي	5,163,301	4,915,363

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	46,090	130,799
ودائع العملاء	735,740	582,610
سندات دين مصدرة	-	4,920
الإجمالي	781,830	718,329

21 – أتعاب خدمات بنكية، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
دخل الأتعاب والعمولات		
– وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	365,262	300,532
– تمويل الشركات والتجارة والمشورة	1,253,310	1,147,384
– الخدمات البنكية الأخرى	568,821	504,003
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	2,187,393	1,951,919
مصاريف الأتعاب والعمولات		
– بطاقات مصرفية وخدمات التداول	325,557	283,713
– الخدمات البنكية الأخرى	84,351	79,032
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	409,908	362,745
أتعاب الخدمات البنكية، صافي	1,777,485	1,589,174

22- رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي البنك المحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2012م و2011م، بمختلف اشكالها:

فئات الموظفين	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة		إجمالي التعويضات	
بآلاف الريالات السعودية	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
المدراء التنفيذيين (المشترط عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي في تعيينهم)	29	23	30,708	26,358	8,468	7,270	39,176	33,628
موظفين مرتبطين بأدوار تحمل مخاطر	290	283	75,755	71,954	18,864	14,783	94,619	86,737
موظفين مرتبطين بأدوار رقابية	375	372	74,015	71,616	7,211	6,248	81,226	77,864
موظفين (عقود شركات خارجية)	165	166	8,458	11,016	-	-	8,458	11,016
موظفين آخرين	4,475	4,412	546,237	554,644	75,458	73,376	621,695	628,020
الإجمالي	5,334	5,256	735,173	735,588	110,001	101,677	845,174	837,265
التعويضات المستحقة المتغيرة عن عام 2012م (2011م)، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*			450,331	550,322				
مجموع الرواتب والنفقات المتصلة بالموظفين كما هي في قائمة الدخل الموحدة			1,185,504	1,285,910				

*تشمل منافع الموظفين الأخرى التأمين، التأمينات الاجتماعية، مصاريف الانتقال، مصاريف التوظيف، التدريب والتطوير وبعض المزايا الأخرى.

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات علي المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة ارتباط الشخص المعني باتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في البنك، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد واجازات البنك ومركزه المالي. وتشمل هذه التعويضات على جزء ثابت وآخر متغير. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على عملية تقييم وقياس الأداء وكذلك على الأداء المالي للبنك ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

يحتفظ مجلس الإدارة بكامل المسئولية لاعتماد ومتابعة سياسة التعويضات والمزايا للبنك. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة من خمسة أعضاء من المجلس (غير تنفيذيين) . وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة المكافآت ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للبنك. وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور ومختلف المزايا والبدلات. أما الجزء المتغير فيشمل مكافآت البيع والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

23- ربح السهم

الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2012م و2011م يتم احتسابه بتقسيم صافي دخل السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في نهاية السنة.

24- إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي التوزيعات من أرباح عام 2012م، بعد خصم الزكاة المستحقة على المساهمين، 1,950 مليون ريال سعودي (2011م: 1,950 مليون ريال سعودي) بواقع 1.30 ريال للسهم الواحد (2011م: 1.30 ريال للسهم الواحد). وتتضمن التوزيعات الإجمالية مبلغ 975 مليون ريال سعودي 2012 (2011م: 825 مليون ريال سعودي) تم الإعلان عنها / صرفها كتوزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2012م، ومبلغ 975 مليون ريال سعودي تم اقتراحه للتوزيعات النهائية عن أرباح عام 2012م (2011م: 1,125 مليون ريال سعودي).

وقد قدرت الزكاة الشرعية بـ 150 مليون ريال سعودي (2011م: 150 مليون ريال سعودي).

قدم البنك لمصلحة الزكاة و الدخل الإقرارات الزكوية للسنوات السابقة حتى نهاية 2011م، واستلم البنك الربط الزكوي عن السنوات 2008م و 2009 حسب تقدير مصلحة الزكاة والدخل و الذي تضمن اعباء زكوية إضافية . وهناك خلاف بين كافة البنوك بالمملكة العربية السعودية ومصلحة الزكاة والدخل حول القواعد التي استندت إليها المصلحة في الاحتساب.

و قد تقدم البنك باعتراض على الربط الزكوي للسنوات 2008م و 2009م و مازال البنك في انتظار رد المصلحة. وترى إدارة البنك أن النتيجة النهائية للاستئناف والإجراءات المتخذة من قبل البنك بالتعاون مع بنوك أخرى في المملكة العربية السعودية لا يمكن تحديدها بشكل موثوق به في المرحلة الراهنة.

25- النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	19,373,695	10,659,890
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	2,634,994	3,823,849
الإجمالي	22,008,689	14,483,739

26- القطاعات التشغيلية

تحدد المجموعة وبعرض القطاعات التشغيلية بناءً على المعلومات التي يتم توفيرها داخليا لصانع القرار التشغيلي الرئيسي من اجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقيم ادائها. تدار القطاعات التشغيلية، كل على حدة، بناء على الأسلوب الإداري في المجموعة وكذلك أنظمة التقارير الداخلية. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد، و وكالة خارجية. ونظرا لكون إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، فإنه لم يتم عرض هذه البيانات بشكل مستقل. كما أنه لا يوجد بين القطاعات التشغيلية أي عناصر مادية أخرى للدخل.

وتتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد: ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالأفراد وتقديم القروض الشخصية والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الدائنة والمدينة عن طريق البطاقات، والمنتجات الاستثمارية.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

قطاع الشركات: ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمشتقات.

قطاع الخزانة والاستثمار: ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة متضمناً المشتقات وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.

أخرى: وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشئون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين

في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

أ) النتائج المالية حسب القطاعات كما في 31 ديسمبر

إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، ودخل العمليات، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي:

2012							
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	31,972,505	53,258	86,682,792	67,700,767	3,771,516	190,180,838
إجمالي المطلوبات	54,103,848	59,825	92,084,229	9,493,629	2,475,797	158,217,328
إجمالي دخل العمليات	2,006,642	353,523	2,943,737	1,150,529	331,834	6,786,265
صافي الدخل العمولات الخاصة	1,550,782	12,974	1,927,285	672,264	218,166	4,381,471
أتعاب خدمات بنكية، صافي	451,091	342,011	998,322	(13,939)	-	1,777,485
إجمالي مصاريف العمليات	1,093,755	124,055	1,203,288	(95,242)	1,073,778	3,399,634
استهلاك وإطفاء	128,581	-	3,712	1,595	151,367	285,255
مخصص خسائر الائتمان، صافي	218,429	-	961,230	-	-	1,179,659
مخصص انخفاض الاستثمارات	-	-	-	(130,000)	-	(130,000)
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	79,418	79,418
صافي الدخل (الخسارة)	912,887	229,468	1,740,449	1,245,771	(662,526)	3,466,049

2011						
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	27,037,580	1,579	86,991,861	63,262,376	3,593,994	180,887,390
إجمالي المطلوبات	45,048,469	50,743	95,672,425	7,614,786	2,342,612	150,729,035
إجمالي دخل العمليات	1,921,408	297,532	2,856,298	1,069,761	130,802	6,275,801
صافي الدخل العمولات الخاصة	1,548,883	16,465	1,889,511	647,691	94,484	4,197,034
أتعاب خدمات بنكية، صافي	370,456	283,070	948,523	(12,875)	-	1,589,174
إجمالي مصاريف العمليات	1,211,199	132,517	633,205	30,973	1,163,975	3,171,869
استهلاك وإطفاء	139,152	-	3,603	372	143,095	286,222
مخصص خسائر الائتمان، صافي	248,558	-	413,154	-	-	661,712
مخصص انخفاض الاستثمارات	-	-	-	-	-	-
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	45,421	45,421
صافي الدخل (الخسارة)	710,209	165,015	2,223,093	1,038,788	(987,752)	3,149,353

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين

في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان حسب القطاعات

2012				
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والإستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	31,369,754	87,658,719	38,959,371	157,987,844
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	37,314,404	-	37,314,404
المشتقات	-	-	2,643,694	2,643,694

2011				
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والإستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	26,664,872	87,851,456	42,229,978	156,746,306
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	37,782,543	-	37,782,543
المشتقات	-	-	2,233,444	2,233,444

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي ما عدا النقدية، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى، والموجودات الأخرى، وكذلك قيمة المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

27 – مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض، وبقيم البنك احتمالية عدم الوفاء بالدين من الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية للائتمان. كما يستخدم البنك التصنيف الخارجي من وكالات تصنيف رئيسة حسب توفرها و حيثما ينطبق. وتنشأ الخسارة من ضعف التحليل الائتماني للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، والحصول على المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

ويحاول البنك السيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبتها ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. وسياسات إدارة مخاطر البنك مصممة لتعريف ومراقبة ووضع حدود مناسبة لتلك المخاطر. ويراقب البنك يوميا التعرض الفعلي إلى المخاطر مقارنة بالحدود، وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر كما قد يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، ولمراقبة مستوى المخاطر التي تحملها البنك، يقيم البنك الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب الفنية التي يتبعها في أنشطة الإقراض.

وتنتج مخاطر التركز من المخاطر الناشئة من التوزيع غير المتكافيء للأطراف في نشاط الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركز في قطاع الاعمال أو المناطق الجغرافية. وفقا لذلك، تحدث مخاطر التركز في المحفظة الائتمانية من خلال عدم التوازن في توزيع التمويل لجهة (أ) الاقتراض الفردي (تركز الاسم) (ب) صناعة/ قطاع الخدمات (تركز القطاع) (ج) الأقاليم الجغرافية (التركز الإقليمي). ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نتيجة التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسب ما هو ملائم، كما يسعى البنك لضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بتكرار وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة، ويراجع البنك بانتظام سياسات إدارة المخاطر والأنظمة لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات الائتمانية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (6)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (11)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (19)، ويوضح الإيضاح (26) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى حسب القطاعات التشغيلية المقرر عنها، كما يتضمن الإيضاح (33) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى وأوزان المخاطر المتعلقة بها.

28- تركز مخاطر الموجودات المالية والمخاطر الائتمانية والالتزامات المالية

أ) التوزيع الجغرافي للبنود

2012									
بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	26,270,517	-	5	-	-	1	-	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	329,731	791,230	1,774,851	108,328	-	167,303	19,546	3,190,989
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	15,317,677	1,827,899	7,070,512	11,610,847	3,617	71,892	761,580	36,664,024
قروض وسلف، صافي	113,328,467	3,514,237	392,145	235,805	-	-	-	117,470,654
الإجمالي	155,246,392	6,133,366	9,237,513	11,954,980	3,617	239,196	781,126	183,596,190
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,195,417	2,840,103	843,314	915,131	-	-	369,003	6,162,968
ودائع العملاء	139,429,421	3,004,965	2,460,244	1,312,692	-	-	7,245	146,214,567
الإجمالي	140,624,838	5,845,068	3,303,558	2,227,823	-	-	376,248	152,377,535
التعهدات والالتزامات المحتملة	66,515,363	799,702	5,975,154	6,448,137	-	530	347,027	80,085,913
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
- المشتقات	861,892	401,615	1,288,897	86,425	-	-	4,865	2,643,694
- التعهدات والالتزامات المحتملة	31,085,752	246,749	2,688,292	3,224,069	-	106	69,436	37,314,404

2011									
بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	17,623,468	-	9	-	-	-	-	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	638,526	861,837	3,759,538	696,225	-	88,617	40,280	6,085,023
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	14,409,394	2,007,276	9,533,992	10,149,642	6,487	390,103	459,230	36,956,124
قروض وسلف، صافي	106,647,687	5,147,379	883,590	248,525	-	-	45,583	112,972,764
الإجمالي	139,319,075	8,016,492	14,177,129	11,094,392	6,487	478,720	545,093	173,637,388
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	791,993	1,661,244	1,378,220	1,848,827	-	-	561,664	6,241,948
ودائع العملاء	137,853,509	1,521,166	447,825	-	-	-	-	139,822,500
الإجمالي	138,645,502	3,182,410	1,826,045	1,848,827	-	-	561,664	146,064,448
التعهدات والالتزامات المحتملة	66,438,456	1,177,367	7,969,373	6,942,086	-	15,844	379	82,543,505
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
- المشتقات	737,475	336,142	1,046,864	112,919	-	-	44	2,233,444
- التعهدات والالتزامات المحتملة	30,484,008	306,964	3,512,417	3,471,043	-	7,922	189	37,782,543

ب) التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان المحدد والمرتبط تحديداً بالمملكة العربية السعودية

	القروض والسلف غير العاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
بآلاف الريالات السعودية	2012	2011	2012	2011
المملكة العربية السعودية	2,037,134	1,879,223	(1,469,343)	(926,195)
الإجمالي	2,037,134	1,879,223	(1,469,343)	(926,195)

29 – مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق المتقلبة مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. ويصنف البنك تعرضه لمخاطر السوق إما إلى مخاطر متاجرة (trading-book) أو غير المتاجرة (banking-book).

إن مخاطر المتاجرة يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام " القيمة المعرضة إلى المخاطر – VAR ". أما مخاطر غير المتاجرة فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من " VAR " أي القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات التحمل وتحليل الحساسية.

أ) مخاطر السوق– محفظة المتاجرة (Trading Book)

يضع البنك حدوداً (حدود مبنية على التعرض) لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي يتم إدارة هذه المخاطر، يطبق البنك دورياً الـ " VAR " لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استناداً إلى مجموعة من الافتراضات والتغيرات في ظروف السوق. إن الـ " VAR " يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية في المحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدار فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك منهج " الاختلاف وتغطية الاختلاف "، " Variance – Covariance " لاحتساب الـ " VAR " لمخاطر محفظة المتاجرة، استناداً إلى بيانات تاريخية عن مدة سنة واحدة، وعادة يتم تصميم نماذج الـ" VAR " لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك فإن استخدام الـ " VAR " له حدود لأنه يؤسس على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستتبع التوزيعات الإحصائية.

ويحتسب البنك القيمة المعرضة إلى المخاطر على الأساس التالي: (1) فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 95% لأغراض التقرير الداخلي. (2) فترة احتفاظ لمدة 10 أيام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب رأس المال النظامي. ويعني استخدام مستوى الثقة 99% أنه خلال 10 أيام يجب أن تقع الخسائر التي تتجاوز الـ" VAR "، في المتوسط، ليس أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم.

وتمثل قيمة الـ " VAR " مخاطر المحافظ في نهاية عمل اليوم ولا تحتسب أي خسائر يمكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية للمتاجرة عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة إلى المخاطر، وبصفة خاصة فإن احتساب قيمة الـ " VAR " لا يقدم مؤشراً ذا معنى للأرباح والخسائر في ظروف السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على محدودية منهج الـ" VAR "، والمذكورة أعلاه، يعتمد البنك أيضا على أسلوب اختبارات التحمل لكل من مخاطر محافظ المتاجرة وغير المتاجرة لمحاكاة الظروف خارج نطاق الثقة العادية، باستخدام ستة أساليب لاختبارات التحمل لكامل البنك. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات التحمل بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات في البنك لمراجعتها.

وفيما يلي نورد المعلومات المرتبطة بالـ " VAR " بفرض فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99% كما هي في 31 ديسمبر 2012م و 2011م:

	2012		
ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2012م	0.10	5.65	-	5.60
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2012م	1.03	2.88	-	3.07
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2012م	3.22	7.11	-	7.14
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2012م	0.03	0.74	-	0.76

	2011		
ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2011م	1.75	3.20	-	4.04
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2011م	1.89	2.52	-	3.29
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2011م	3.04	10.81	-	11.12
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2011م	1.17	0.44	-	1.51

ب) مخاطر السوق – المحفظة لغير أغراض المتاجرة (Banking Book)

i. مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تنشأ مخاطر سعر العمولة الخاصة نظرا للتغير في سعرها والذي يمكن أن يؤثر إما في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات المالية. وقد أقر البنك حدوداً " لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر – NIIR " و " القيمة السوقية المعرضة للمخاطر – MVaR " والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات السوق المالية لجميع العملات. ويراقب البنك المراكز يومياً ويستخدم إستراتيجيات التغطية للتأكد من المحافظة على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المعقول والممكن في أسعار العمولة الخاصة، مع تثبيت المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

وتعرف حساسية التغير في الدخل بأنها أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة على صافي الدخل من العمولات الخاصة لمدة عام، بناءً على سعر معدلات العمولة المتغيرة للموجودات والالتزامات لغير المتاجرة والقائمة في 31 ديسمبر 2012م و 2011م، متضمنا كذلك تأثير الأدوات المالية المستخدمة للتغطية.

وتحتسب حساسية التغير في حقوق المساهمين بإعادة تقييم السعر الثابت للأصول المالية المتاحة للبيع متضمناً تأثير أي تغطية مصاحبة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2012م و 2011م تهدف إلى التأثير على التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة. ويتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين بواسطة استحقاقات الأصول أو المبادلات. ويتم تحليل ومراقبة كافة التعرضات في المحافظ غير المقتناة لأغراض المتاجرة حسب تركزات العملات وتظهر آثار التقلبات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

			أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
2012	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
العملة							
ريال سعودي	+100	159.77	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(56.46)	1.73	2.90	35.01	204.19	243.83
اليورو	+100	30.42	0.23	0.21	10.27	3.55	14.26
الإسترليني	+100	(1.45)	0.10	-	1.15	0.42	1.67
الين	+100	8.94	0.05	0.05	0.43	-	0.53
أخرى	+100	13.39	0.11	-	1.10	-	1.21

			أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
2012	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
العملة							
ريال سعودي	- 100	(119.02)	-	-	-	-	-
الدولار	- 100	5.13	(1.73)	(2.90)	(35.01)	(204.19)	(243.83)
اليورو	- 100	(2.02)	(0.23)	(0.21)	(10.27)	(3.55)	(14.26)
الإسترليني	- 100	(0.21)	(0.10)	-	(1.15)	(0.42)	(1.67)
الين	- 100	(5.40)	(0.05)	(0.05)	(0.43)	-	(0.53)
أخرى	- 100	12.24	(0.11)	-	(1.10)	-	(1.21)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

بملايين الريالات السعودية

2011 العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	113.18	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(55.06)	2.48	2.40	26.38	215.88	247.14
اليورو	+100	69.97	0.22	0.40	7.06	2.97	10.65
الإسترليني	+100	0.20	0.07	-	0.98	1.22	2.27
الين	+100	5.96	0.07	-	-	-	0.07
أخرى	+100	(1.16)	0.02	0.09	1.76	1.85	3.72

بملايين الريالات السعودية

2011 العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	أثار التقلبات على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	- 100	(172.45)	-	-	-	-	-
الدولار	- 100	4.25	(2.48)	(2.40)	(26.38)	(215.88)	(247.14)
اليورو	- 100	(68.93)	(0.22)	(0.40)	(7.06)	(2.97)	(10.65)
الإسترليني	- 100	0.37	(0.07)	-	(0.98)	(1.22)	(2.27)
الين	- 100	(3.32)	(0.07)	-	-	-	(0.07)
أخرى	- 100	(2.31)	(0.02)	(0.09)	(1.76)	(1.85)	(3.72)

آثار تغير أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

يدير البنك أثار المخاطر المختلفة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق. يتضمن الجدول أدناه على ملخص لتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجوداتٍ ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2012						
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	16,526,000	-	-	-	9,744,523	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,158,236	-	-	-	32,753	3,190,989
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	11,113,456	7,736,818	7,168,381	6,768,106	3,877,263	36,664,024
قروض وسلف، صافي	44,511,572	27,174,881	37,818,346	7,965,855	-	117,470,654
عقارات أخرى	-	-	-	-	458,385	458,385
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,737,902	1,737,902
موجودات أخرى	-	-	-	-	4,388,361	4,388,361
إجمالي الموجودات	75,309,264	34,911,699	44,986,727	14,733,961	20,239,187	190,180,838
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,868,461	191,286	-	-	1,103,221	6,162,968
ودائع العملاء	50,037,937	23,677,764	-	-	72,498,866	146,214,567
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	5,839,793	5,839,793
حقوق المساهمين	-	-	-	-	31,963,510	31,963,510
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	54,906,398	23,869,050	-	-	111,405,390	190,180,838
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	20,402,866	11,042,649	44,986,727	14,733,961	(91,166,203)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	(100,000)	100,000	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	20,302,866	11,142,649	44,986,727	14,733,961	(91,166,203)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	20,302,866	31,445,515	76,432,242	91,166,203	-	

بآلاف الريالات السعودية	2011					
	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	6,828,000	-	-	-	10,795,477	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,861,053	153,752	-	-	70,218	6,085,023
استثمارات، والاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	13,328,479	8,689,078	5,828,297	5,356,160	3,754,110	36,956,124
قروض وسلف، صافي	46,952,349	23,244,022	33,941,642	8,834,751	-	112,972,764
عقارات أخرى	-	-	-	-	440,896	440,896
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,806,833	1,806,833
موجودات أخرى	-	-	-	-	5,002,273	5,002,273
إجمالي الموجودات	72,969,881	32,086,852	39,769,939	14,190,911	21,869,807	180,887,390
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,514,930	4,750	-	-	722,268	6,241,948
ودائع العملاء	47,400,097	29,837,931	-	-	62,584,472	139,822,500
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,664,587	4,664,587
حقوق المساهمين	-	-	-	-	30,158,355	30,158,355
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	52,915,027	29,842,681	-	-	98,129,682	180,887,390
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	20,054,854	2,244,171	39,769,939	14,190,911	(76,259,875)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	(553,001)	453,001	100,000	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	19,501,853	2,697,172	39,869,939	14,190,911	(76,259,875)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	19,501,853	22,199,025	62,068,964	76,259,875	-	

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات.

ii. مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي. كما يتم استخدام استراتيجيات للتغطية للتأكد أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود. ويظهر الجدول أدناه العملات التي تعرض لها البنك بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2012م و2011م في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. وبحسب التحليل التأثير المعقول والممكن لحركة سعر العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على قائمة الدخل، (نتيجة التغير في حساسية العملة للقيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية غير التجارية) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة كتغطية للتدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2012م	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	+1	8.40
اليورو	+1	0.79
الجنية الإسترليني	+1	0.03
الين الياباني	+1	0.06
العملات الأخرى	+1	0.06

كما في 31 ديسمبر 2011م	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	+1	6.28
اليورو	+1	1.49
الجنية الإسترليني	+1	0.09
الين الياباني	+1	0.13
العملات الأخرى	+1	0.15

iii. مراكز العملات الأجنبية

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات في العملات الأجنبية الجوهرية كما في نهاية السنة:

بآلاف الريالات السعودية	2012 دائن (مدين)	2011 دائن (مدين)
دولار أمريكي	(118,437)	2,124,911
ين ياباني	(409,185)	115,919
يورو	(140,891)	(27,352)
جنية إسترليني	(407,626)	40,988
أخرى	(44,995)	78,349

iv. مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك غير التجارية نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى:

	31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2011	
مؤشرات السوق	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)
تداول	+5	48.91	+5	50.65
	+10	97.82	+10	101.30
	-5	(48.91)	-5	(50.65)
	-10	(97.82)	-10	(101.30)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

30 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

وتقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويراقب البنك موقف السيولة اليومي ويتم تطبيق اختبارات التحمل بشكل منتظم للتأكد من وضع السيولة في ظل التطبيقات المتعددة والتي تغطي الوضع العادي وحتى في ظل الأوضاع الأكثر خطورة للسوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير يومية لموقف السيولة تغطي عمليات البنك والفروع الخارجية ويتم تزويد اللجنة دوريا بتقرير مختصر يشتمل على الاستثناءات التي حدثت في موقف السيولة والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7% (2011م: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب 4% (2011م: 4%) من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه. ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

يلخص الجدول أدناه محفظة الاستحقاقات للمطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2012م و2011م بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة، ولأن دفعات العمولة الخاصة للاستحقاقات التعاقدية متضمنة بالجدول، فإن الإجماليات لن تتطابق مع ما ورد بقائمة المركز المالي. إن الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. ويتوقع البنك أن لا يقوم العديد من العملاء بطلبات السداد في التاريخ المقدر للسداد أدناه، كما لا يؤثر الجدول على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

فيما يلي مجموعة المطلوبات المستحقة غير المخصومة:

2012					
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,976,870	191,495	-	-	6,168,365
ودائع عملاء	122,928,739	22,924,091	834,740	9,385	146,696,955
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	601	718	709	-	2,028
إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة	128,906,210	23,116,304	835,449	9,385	152,867,348

2011					
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,241,061	4,758	-	-	6,245,819
ودائع عملاء	110,341,522	29,191,239	723,293	5,145	140,261,199
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	6,278	7,984	4,463	-	18,725
إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة	116,588,861	29,203,981	727,756	5,145	146,525,743

يلخص الجدول أدناه محفظة الاستحقاقات لموجودات ومطلوبات المجموعة. يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، حيث تدير المجموعة مخاطر السيولة المحتملة بناء على التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين
في 31 ديسمبر 2012م و2011م (تتمة)

فيما يلي تحليلاً لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات:

2012						
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	19,373,695	-	-	-	6,896,828	26,270,523
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,190,989	-	-	-	-	3,190,989
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	7,675,413	8,367,154	9,130,300	7,613,894	3,877,263	36,664,024
قروض وسلف، صافي	34,667,126	22,178,953	43,534,471	17,090,104	-	117,470,654
عقارات أخرى	-	-	-	-	458,385	458,385
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,737,902	1,737,902
موجودات أخرى	3,074,616	-	-	-	1,313,745	4,388,361
إجمالي الموجودات	67,981,839	30,546,107	52,664,771	24,703,998	14,284,123	190,180,838
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,971,682	191,286	-	-	-	6,162,968
ودائع العملاء	122,536,803	22,838,798	829,581	9,385	-	146,214,567
مطلوبات أخرى	568,992	-	-	-	5,270,801	5,839,793
حقوق المساهمين	-	-	-	-	31,963,510	31,963,510
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	129,077,477	23,030,084	829,581	9,385	37,234,311	190,180,838

2011						
بالآف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	10,659,891	-	-	-	6,963,586	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,931,271	153,752	-	-	-	6,085,023
استثمارات، صافي والاستثمارات في الشركات الزميلة	9,450,160	10,170,904	7,807,473	5,773,477	3,754,110	36,956,124
قروض وسلف، صافي	38,608,394	19,643,165	39,367,470	15,353,735	-	112,972,764
عقارات أخرى	-	-	-	-	440,896	440,896
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,806,833	1,806,833
موجودات أخرى	3,550,814	-	-	-	1,451,459	5,002,273
إجمالي الموجودات	68,200,530	29,967,821	47,174,943	21,127,212	14,416,884	180,887,390
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,237,198	4,750	-	-	-	6,241,948
ودائع العملاء	109,984,569	29,116,356	716,430	5,145	-	139,822,500
مطلوبات أخرى	357,893	-	-	-	4,306,694	4,664,587
حقوق المساهمين	-	-	-	-	30,158,355	30,158,355
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	116,579,660	29,121,106	716,430	5,145	34,465,049	180,887,390

الأصول الموجودة لمقابلة المطلوبات والتزامات القروض القائمة تتكون من النقدية، والأرصدة مع مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف المستحقة للبنوك، والقروض والسلف المستحقة للعملاء. وقد تم بيان إجمالي الاستحقاقات المتراكمة للارتباطات والتعهدات في الإيضاح رقم (19 ج- i) في القوائم المالية.

31 – القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يستخدم البنك الهيكل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: أسعار السوق المسجلة: مصدرها أسواق التداول لأدوات مالية مماثلة في اسواق نشطة.

المستوى الثاني: طرق تقييم تعتمد على بيانات مشاهدة بالأسواق: أسعار ادوات مالية مصدرها أسواق تداول نشطة لأصول مشابهة، او أدوات مالية مماثلة او مشابهة متداولة في اسواق غير نشطة، وادوات مالية مقيمة باستخدام طرق تقييم تعتمد مدخلاتها على مشاهدات قوية يمكن ملاحظتها بالأسواق.

المستوى الثالث: طرق تقييم أخري والتي لا تعتمد مدخلاتها الرئيسية على معلومات وبيانات يمكن مشاهدتها بالأسواق: تقييم الأدوات المالية يستخدم اساليب تقييم حين يكون أحد أو عدد المدخلات غير مشاهد. وبعتمد التقييم على قيمة صافي الموجودات للوحدة / للسهم بناء على البيانات المالية المقدمة من مديري الصناديق او بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للشركات من غير الصناديق المدارة.

هيكل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

2012				
بالآف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	2,398,422	-	2,398,422
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	14,316,185	612,445	1,686,880	16,615,510
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	323,591	-	323,591

2011				
بالآف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	2,958,870	-	2,958,870
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	13,094,525	366,629	1,748,581	15,209,735
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	139,415	-	139,415

لم يكن هناك تحويل من / الى هياكل ومستويات القيمة العادلة.

على الرغم من ان البنك يثق في ان تقديراته للقيمة العادلة لاستثماراته بالمستوي الثالث دقيقة، الا ان استخدام طرق تقييم أخري او افتراضات قد يؤدي الى مبالغ مختلفة للقيمة العادلة. ويتضمن المستوى الثالث على استثمارات محلية وخارجية غير مقيمة بالأسواق. ويعتمد البنك في تقييمه علي قيمة صافي الموجودات بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للتقييم العادل لتلك الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى للتقييم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة للحاضر المبنية على التوزيعات المتوقعة للأرباح والتي لا يتوفر عنها معلومات. وبناء على ذلك فإن التأثير المحتمل من استخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة ولا يمكن تحديده.

يوضح الجدول التالي مطابقة حركة المستوى الثالث:

بالآف الريالات السعودية	2012	2011
الرصيد الإفتتاحي	1,748,581	2,300,789
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
– مثبتة في قائمة الدخل	419	(387)
– مثبتة في قائمة الدخل الشامل	102,623	(94,330)
إعادة شراء	(164,743)	(139,831)
مصنفة على اساس شركة زميلة (ايضاح 8)	-	(317,660)
الرصيد الختامي	1,686,880	1,748,581

ويتبع البنك طريقة صافي الأصول كأسلوب تقييم للقيم العادلة لتلك الاستثمارات استناداً إلى تحليل أحدث بيانات قوائم المركز المالي المتاحة والمدققة. وفي حالة عدم توفر بيانات مالية، يمكن استخدام طرق قياس أخرى. ولذلك قد يكون هناك أثر غير قابل للقياس نتيجة اتباع الاختيارات المختلفة والافتراضات البديلة لأساليب التقييم.

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل العادل الأخرى. القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. كما لا تختلف القيم العادلة للقروض والسلف، وودائع العملاء المرتبطة بعمولة، والأرصدة لدى البنوك وأرصدة للبنوك بالتكلفة المطفأة جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية، حيث أن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية، كما أن الأرصدة لدى ومن البنوك هي ذات فترات تعاقدية قصيرة الأجل.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو أنظمة التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة على التوالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الإيضاح (6). وتحدد القيم العادلة للمشتقات المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها، أو بواسطة استخدام أنظمة التسعير الفنية المناسبة.

32 – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي:

بالآف الريالات السعودية	2012	2011
أ) أعضاء مجلس الإدارة و كبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:		
قروض وسلف	4,844,862	5,488,089
ودائع العملاء	24,618,097	23,512,784
المشتقات (بالقيمة العادلة)	1,146,248	1,494,532
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	4,013,285	3,865,975
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	43,379	35,651
ب) صناديق البنك الاستثمارية :		
ودائع العملاء	1,267,548	1,607,473

أعضاء الإدارة الرئيسون هم الأشخاص الذين لهم السلطة والمسئولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة البنك سواء مباشرة أو غير مباشرة. يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

في ما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:

بالآف الريالات السعودية	2012	2011
دخل عمولات خاصة	137,727	150,482
مصاريف عمولات خاصة	261,670	277,052
أتعاب خدمات بنكية، صافي	186,903	213,374
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	4,660	4,821
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	32,832	28,007
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	7,727	2,700
مصروفات أخرى	5,248	5,248

33- كفاية رأس المال

تهدف المجموعة في إدارتها لرأس مالها حماية قدرة البنك للاستمرار في تمويل أعماله والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية. ويتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له يومياً بواسطة إدارة المجموعة. وتتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك المحافظة على نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة لمخاطر أعلى من النسبة الدنيا (8%) المتفق عليها كما حددتها لجنة بازل.

وتحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية يتم إدارتها بفعالية لتغطية المخاطر الكامنة في أنشطة الأعمال. وتقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأسمالها باستخدام، وضمن قياسات أخرى، القواعد والنسب التي أسستها لجنة بازل للإشراف المصرفي والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي عند إشرافها على البنوك في المملكة.

وقد تم تطبيق بازل 2 للركيزة الثالثة وفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي اعتبارا من 1 يناير 2008م، ونورد فيما يلي الإفصاحات عن كفاية رأس المال:

بالآف الريالات السعودية	2012		2011	
	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
نسبة كفاية رأس المال الموحدة				
الشريحة الأولى	28,288,975	%15.3	26,835,624	%14.8
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية	32,618,887	%17.7	30,883,950	%17.1

بآلاف الريالات السعودية	2012	2011
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	172,477,213	167,886,678
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	11,131,963	10,791,225
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	1,144,763	2,374,267
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	184,753,939	181,052,170

34- البرامج التحفيزية

تقوم المجموعة بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام البنك باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي. وتقوم المجموعة بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف وقد تصل إلى 6% من الراتب الأساسي بحد أقصى. ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق البنك الاستثمارية المتاحة حالياً. يتم قيد تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة خلال فترة سريان البرنامج.

35- خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائه من خلال شركته التابعة والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية. ويبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 19.7 ألف مليون ريال سعودي (2011م: 18.9 ألف مليون ريال سعودي). ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة 5.2 ألف مليون ريال سعودي (2011م: 5.3 ألف مليون ريال سعودي). يتم إدارتها طبقاً لمبدأ تجنب العمولات.

36- معايير التقارير المالية الدولية الصادرة ولم يتم تطبيقها

اختارت المجموعة عدم التطبيق المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية الجديدة / المعدلة والتي صدرت ولكن لم يتم تفعيلها لسنوات البنك المحاسبية التي تبدأ بعد 1 يناير 2013م:

i. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS9) – الأدوات المالية (2010) النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2015. شملت التعديلات متطلبات التصنيف والقياس للالتزامات المالية مقابل متطلبات الشطب الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 – الأدوات المالية – القياس والتسجيل.

ii. المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 10 – توحيد القوائم المالية – حل هذا المعيار محل المتطلبات المدرجة سابقا بمعيار المحاسبة الدولية رقم 27 – القوائم المالية المنفصلة والموحدة، و(12 – SIC) – توحيد المنشئات ذات الغرض الخاص ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013م. و يقدم المعيار نموذج واحد للتوحيد لكل المنشئات بناء على السيطرة، بغض النظر عن طبيعة المستثمر (سواء كانت المنشأة مسيطر عليها من خلال حقوق التصويت أو من خلال ترتيبات تعاقدية كما هو سائد في حالة "المنشئات بغرض خاص")

iii. المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 11 – الترتيبات المشتركة، حل المعيار محل معيار المحاسبة الدولية رقم 31 – المصالح في المشاريع المشتركة – ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013م. يتطلب المعيار الطرف في ترتيبات مشتركة من تحديد طبيعة الترتيبات المشتركة المرتبط بها بتقييم حقوقه و التزاماته و من ثم حساب تلك الحقوق والواجبات وفقا لهذا النوع من الترتيبات المشتركة.

iv. المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 – الافصاح عن المصالح في وحدات اخرى يتطلب إفصاح شامل للمعلومات التي تمكن مستخدم التقارير المالية من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة، والمصالح في الوحدات الأخرى، وآثار تلك المصالح على مركزها المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية ويسري اعتبارا من 1 يناير 2013م.

v. المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13 – قياس القيمة العادلة، حل محل الأرشادات لقياس القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية الحالية – المحاسبة من خلال معيار موحد ويسري اعتبارا من 1 يناير 2013م. وقد عرفت المعايير الدولية للتقارير المالية القيمة العادلة و قدمت ارشادات عن كيفية تحديد القيمة العادلة، كما طلبت الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة. وبشكل عام لم يغير المعيار 13 من المتطلبات فيما يخص أي بنود التي يجب قياسها او الافصاح عنها بالقيمة العادلة ويسري اعتبارا من 1 يناير 2013م.

اختار البنك عدم التطبيق المبكر للتعديلات المعايير الدولية للتقارير المالية و معايير المحاسبة الدولية الحالية التالية والتي صدرت من مجلس المعاير المحاسبية الدولية والتي يقوم البنك حاليا بدراستها وتقييم اثر تطبيقها:

أ) تعديلات المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 – عرض البيانات المالية – تم التعديل لتوضيح طريقة عرض عمليات اخري بقائمة الدخل الشامل. ويسري اعتبارا من 1 يناير 2013م.

ب) تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية (7) – افصاحات الأدوات المالية – تم تعديل متطلبات الافصاح بالمعايير الدولية للتقارير المالية رقم 7 بإضافة معلومات عن الأدوات المالية المثبتة والتي حددت طبقا للفقرة 42 لمعيار المحاسبة الدولية رقم 32. كما تطلبت ايضاً معلومات عن الأدوات المالية المثبتة و خاضعة للترتيبات قابلة للتنفيذ لاتفاقات المعاوضة، حتى لو لم يتم تعيينها بموجب المعيار المحاسبي الدولي (32) ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013م.

ج) تعديلات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (32) – عرض الأدوات المالية – تم التعديل لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بشروط المقابلة ويسري اعتبارا من 1 يناير 2014م.

د) معيار المحاسبة الدولي 19 – مزايا الموظفين – التعديلات للمعيار المحاسبة الدولي 19 يقوم بتجريد الخيار بتأجيل الاعتراف باحتساب الارباح والخسائر الإكتوارية، جميع التعديلات في قيمة برامج المزايا يتم الاعتراف بها في الارباح او الخسارة والدخل الشامل الاخر ويسري اعتبارا من 1 يناير 2013م.

هـ) التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 27) فصل البيانات المالية (2011م): النسخة المعدلة من معيار المحاسبة الدولي 27، ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013م فقط يتعلق بمتطلبات فصل البيانات المالية والتي لم يتم بشكل كبير تعديلها طبقاً للمعيار IAS27 – متطلبات القوائم المالية المنفصلة والموحدة. متطلبات توحيد القوائم المالية تم ادراجها بمعيار التقارير المالية الدولية رقم 10 – القوائم المالية الموحدة.

و) معيار المحاسبة الدولي رقم 28 – الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011م). النسخة المعدلة من معيار المحاسبة الدولي 28، ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013م. وترجع اغلب التعديلات نتيجة ادراج المشروعات المشتركة في المعيار 28 (2011م) و لم يغير هذا التعديل التوجهات الأساسية للمحاسبة للاستثمارات في الأسهم.

ز) ونشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من التحسينات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية: 2011-2009، والتي تحتوي على تعديلات على المعايير التالية مع التعديلات اللاحقة لغيرها من المعايير والتفسيرات للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013م:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 – أول تبني للمعايير الدولية للتقارير المالية: التطبيق المتكرر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 والاقتراض بإقصاء التكلفة.
- معيار المحاسبة الدولي 1 – عرض القوائم المالية: المعلومات المقارنة التي تتخطى الحد الأدنى من المتطلبات والعرض الافتتاحي للقوائم المالية والإيضاحات المتعلقة بها.
- معيار المحاسبة الدولي 16 – الممتلكات والآلات والمعدات: تصنيف معدات وخدمات، الصيانة.
- معيار المحاسبة الدولي 32 – عرض الأدوات المالية: عواقب ضريبة الدخل من التوزيعات.
- معيار المحاسبة الدولي 34 – التقارير المالية المرحلية: الموجودات والمطلوبات للقطاع.

ح) كيانات الاستثمار (تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10، 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27): نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية سريان تطبيق التعديلات اعلاه اعتبارا من 1 يناير 2014م مع استثناء إلزامية توحيد الكيان الاستثماري المؤهلة والمطلوب لحساب الاستثمارات في الكيانات تحت السيطرة فضلا عن الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. الاستثناء الوحيد يكون في الشركات الزميلة التي تعتبر امتداد لأنشطة الكيان الاستثمارية.

37- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة كي تتماشى مع تصنيفات السنة الحالية.

38- موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1434/03/16هـ الموافق 2013/01/28م.

39- إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل II

تتطلب الركيزة الثالثة لبازل 2 بعض الإفصاحات الكمية والنوعية والتي ستكون متاحة على موقع البنك الالكتروني www.riyadbank.com إضافةً إلى التقرير السنوي، وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل-2

المخاطر الإئتمانية 104
مخاطر السوق 106
المخاطر التشغيلية 107
مخاطر أخرى 107

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل-2

يزوّد بنك الرياض مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير ربع سنوية عن كفاية رأس المال، حيث توضح هذه التقارير الوضع الحالي لكفاية رأس المال في البنك

تتفق إفصاحات البنك عن المخاطر ورأس المال مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات بازل-2 لكفاية رأس المال المعروفة بمتطلبات الركيزة الثالثة للإفصاح. ويتضمن موقع البنك على الإنترنت "riyadbank.com" الإفصاحات التفصيلية، ونورد فيما يلي موجزاً لهذه الإفصاحات التي تنطبق على بنك الرياض والشركات التابعة: "شركة الرياض المالية" و"شركة إثراء الرياض" و "وكالة شركة الرياض للتأمين".

يزوّد بنك الرياض مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير ربع سنوية عن كفاية رأس المال، حيث توضح هذه التقارير الوضع الحالي لكفاية رأس المال في البنك، والخطة السنوية المتعلقة بالأداء المستقبلي لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP). ويوفر البنك رأس مال (والمُمثل بإجمالي حقوق الملكية) كافياً لمواجهة المخاطر الجوهرية في البنك مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك وفقا للركيزة الأولى من بازل-2. كما يوفر البنك رأس مال إضافيا لمواجهة المخاطر الأخرى التي تصنّف تحت الركيزة الثانية من بازل-2 بما فيها مخاطر التسوية، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية.

في إطار عملية المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process) يتكون الحد الأدنى لموقف رأس مال البنك من إجمالي المتطلبات الرأسمالية للركيزة الأولى والثانية بالإضافة لأي متطلبات إضافية لرأس المال تحددها الجهات النظامية.

وكما يرد في الرسم البياني أدناه، الذي يوضح محافظة البنك باستمرار على متانة نسب كفاية رأس المال (CAR):

نسبة الكفاية الرأسمالية

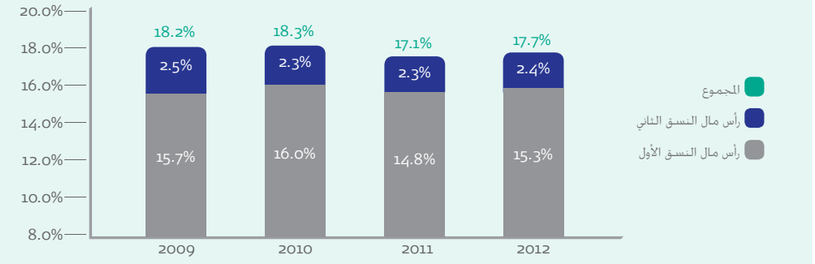

وتساهم الأطر التنظيمية والسياسات والصلاحيات والإجراءات وأنشطة الرقابة الأخرى في تشكيل البيئة الرقابية وتحدد مستوى كفايتها وفاعليتها. وتتضمن لجان الإدارة العليا: لجنة الأصول والخصوم ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، وتراقب هاتان اللجنتان مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام. وتقوم لجنة المراجعة، المنبثقة من مجلس الإدارة، بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالأنظمة الرقابية وأنظمة المخاطر على مستوى البنك.

يتولّى الرئيس الأول لإدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر من ناحية التخطيط، وتصميم نماذج المخاطر، وتطوير منهجية وقياس المخاطر بالإضافة إلى تطبيق متطلبات معايير بازل المعتمدة من مؤسّسة النقد العربي السعودي (SAMA). ويتم تنسيق وتنفيذ هذه المهام من خلال قطاع الائتمان وقطاع إدارة المخاطر إضافة إلى وحدة إدارة رأس المال في البنك وإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)، باعتبارها مجتمعة تمثل منظومة إدارة المخاطر وتتبع إداريا للرئيس الأول لإدارة المخاطر.

وفيما يلي نبذة عن المخاطر الرئيسة وكيف يقوم البنك بإدارتها:

1- المخاطر الائتمانية:

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسائر التي يتسبب بها فشل أو تعثر العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وبناء علىالهيكل التنظيمي لبنك الرياض فإن وحدات الأعمال

التي تقوم بتنفيذ الأعمال مع العملاء منفصلة تماماً عن وحدات المسئولة عن رقابة، وقياس، ومراقبة المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بشكل مستقل.

اعتمد مجلس الإدارة في بنك الرياض إطار عمل لإدارة المخاطر الائتمانية، حيث تم تصميم كل من إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية وهيكل حوكمة المخاطر الائتمانية لتحقيق رقابة متكاملة وتنظيم مستمر للمخاطر الائتمانية الملازمة لنشاطات أعمال البنك. ولمجلس الإدارة علاقة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة، واعتماد السياسة الائتمانية، وتفويض الصلاحيات الائتمانية، وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الكبيرة والمراجعة المستمرة للتعرضات الائتمانية القائمة، ومراجعة حالة واتجاهات جودة المحفظة الائتمانية، والتركزات الائتمانية.

ويوضح الرسم البياني أدناه أصول البنك الموزونة وفقاً للمخاطر الائتمانية:

الأصول الموزونة وفقاً للمخاطر الائتمانية (بملايين الريالات السعودية)

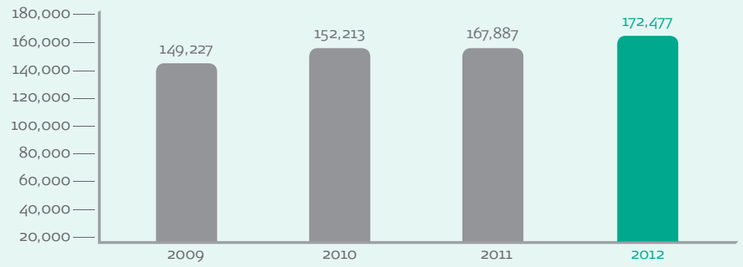

وعلى المستوى التنظيمي الإداري تقوم لجان الائتمان المختلفة من حيث تشكيلها وصلاحياتها بمراجعة واعتماد التعرضات الائتمانية للبنك ضمن حدود المخاطر والمعايير المطلوبة لتوثيق التسهيلات والإشراف والمتابعة عليها بما في ذلك لجنة الائتمان الرئيسة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك. ويقوم قطاع الائتمان، المستقل عن وحدات الأعمال، بإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة عن مراجعاتها الدورية المستمرة للمحفظة الائتمانية ويقوم المراجعون الخارجيون بالمراجعة ويقدمون تقريرهم للجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية للبنك.

وتقوم لجنة الاستثمار، برئاسة رئيس مجلس الإدارة، بالإشراف على المحافظ الاستثمارية للبنك حسب سياسات توزيع الأصول والمعايير الاستثمارية التي أقرها مجلس الإدارة. كما تحدد لجنة الاستثمار إطار السياسة الاستثمارية وطرق توزيع الأصول الاستثمارية. ويتم مراجعة أداء مدراء المحافظ الاستثمارية من قبل إدارة الاستثمار واستشاريين مستقلين.

ويمكن تصنيف التعرض الائتماني لبنك الرياض إلى فئتين رئيسيتين من المخاطر: مخاطر ائتمان الأفراد، ومخاطر ائتمان غير الأفراد.

مخاطر ائتمان الأفراد تتعلق بعدم سداد التسهيلات الائتمانية مثل التمويل الشخصي، والتمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد. ويعتمد قبول مخاطر مصرفية الأفراد على تطبيق معايير ثابتة باستخدام منهجيات قياس محددة منها نظام التقييم. ويتم إعداد مخصصات المحفظة بناء على سياسة المخصصات في البنك. وفي حال عدم السداد لمدة 180 يوماً من تاريخ الاستحقاق يتم شطب الدين.

ويتضمن إقراض غير الأفراد التسهيلات المقدمة للشركات، وللبنوك، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، والتمويل الهيكلي وتمويل المشاريع، وعمليات التأجير، والقروض المشتركة، والضمانات وتسهيلات الجاري مدين.

ويوجد ببنك الرياض وحدة مخصصة لتقييم ومراقبة مخاطر ائتمان المؤسسات المالية، في إطار الحدود الائتمانية للدول المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ويتم إدارة مخاطر ائتمان التسهيلات المقدمة للشركات بالتحقق من تحديد هذه المخاطر في الوقت المناسب، وقياسها، ومعايرتها، ومراقبتها وبرفع التقارير عن حجم التعرض بما يتفق ومعايير البنك للمخاطر الائتمانية واستراتيجية البنك في إدارة القطاعات والمحافظ الائتمانية. كما يتبع البنك سياسة لإدارة مخاطر التركز الائتماني وحدودها على المستوى الفردي لكل عميل وعلى مستوى قطاعات السوق وشرائح العملاء. ويتم تغطية الائتمان للأطراف ذوي العلاقة بالضمانات الكافية وفقا للمتطلبات النظامية، كما تتم مراقبة المخاطر على مستوى كل تسهيل ائتماني للعميل، و إجمالي التعرض للعميل، ومحفظة الإقراض ككل.

يطبق البنك نظاما متكاملا للتصنيف الائتماني لعملائه، يستخدم فيه أسلوبي القياس الكمي والنوعي الداخلي والخارجي، فالخارجي (تصنيف المقترض) يقيّم بمعايير كمية ونوعية للتحليل المالي، والداخلي يعتمد على معايير محددة لكل درجة/فئة تصنيف. ويتم توثيق كلا التصنيفين وعرضهما على جهة الصلاحية المناسبة، علماً بأن أي تعديلات في درجة تصنيف العميل يتم اعتمادها من قبل لجنة التصنيف الائتماني ولجنة مراجعة التصنيف الائتماني، وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراقبة التصنيفات وتعديلاتها.

ويستخدم البنك تصنيف ستاندرد أند بورز، وفيتش، وموديز، وكابيتال إنتليجنس باعتبارها وكالات تقييم ائتمان خارجية، وذلك لقياس التعرضات السيادية، وتعرضات البنوك المركزية، والبنوك، وشركات الأوراق المالية، والشركات.

ولا تعتبر الضمانات أبداً بمثابة الأساس لقرار الإقراض لكنها تعد مصدراً بديلا للسداد في حال عدم نجاح الأعمال وتخضع لسياسة البنك من ناحية القبول والتقييم والتسييل وتتم مراقبة مخاطر الضمانات بشكل دوري.

2- مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة المعرّضة للمخاطر (V@R) أو القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

ويصوّر الرسم البياني أدناه أصول البنك الموزونة وفقا لمخاطر السوق:

الأصول الموزونة وفقاً لمخاطر السوق (بملايين الريالات السعودية)

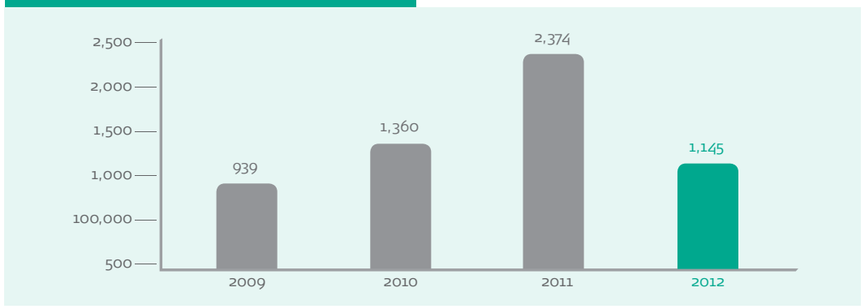

يتم احتساب المخصصات للقروض المصنفة كديون غير عاملة بشكل ربع سنوي بمعرفة الإدارة المسؤولة والتابعة مباشرة للرئيس الأول لإدارة المخاطر، ومن ثم عرضها على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للاعتماد، كما تتم مراجعة هذه المخصصات من قبل المراجعة الداخلية للبنك ومدقّقي الحسابات الخارجيين.

من ناحية اخرى يتم احتساب الاحتياطي العام لمحفظة الإقراض للديون العاملة التجارية، والأفراد، وبطاقات الائتمان، لتغطية الخسائر المحتملة في المحفظة بتطبيق نسب التحوط التي تعكس مستويات التعثر المحتملة في كل فئة من المحفظة.

تتم مراقبة مراكز البنك يومياً والمعتمد حدودها من مجلس الإدارة كما ويستخدم البنك استراتيجيات التحوط للتأكد من الحفاظ على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة. ويقوم البنك بإدارة التعرض لتأثيرات التذبذب في أسعار صرف العملة الأجنبية السائدة على مركزه المالي والتدفقات النقدية بما في ذلك قيام مجلس الإدارة بوضع حدود على مستوى التعرض بالعملة.

وللحد من مخاطر السيولة يقوم البنك بتنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بمستوى نقدي أو أوراق مالية شبه نقدية و أوراق مالية قابلة للتسييل.

3- المخاطر التشغيلية:

تركز استراتيجية البنك للمخاطر التشغيلية على التأكد من حماية البنك ضد المخاطر التشغيلية الرئيسية والتأكد من أن الخسائر المتكبدة نتيجة لهذه المخاطر في حدها الأدنى. وقد طور البنك أطراً وسياسات وإجراءات لتحديد هذه المخاطر على مستوى البنك والحد من تأثيراتها وأنشاء إدارة مركزية متخصصة تقوم بمراقبة تأثير كافة المخاطر التشغيلية ورفع التقارير إلى لجنة المخاطر التشغيلية والالتزام برئاسة الرئيس التنفيذي. كما تتضمن إدارة المخاطر التشغيلية إدارة لمكافحة الاحتيال بهدف تحليل بيانات الحسابات والعمليات التجارية بغية ضبط الاحتيالات والأخطاء والحيلولة دون حدوثها.

ويمثّل الرسم البياني أدناه أصول البنك الموزونة بحسب المخاطر التشغيلية:

الأصول الموزونة وفقاً للمخاطر التشغيلية (بملايين الريالات السعودية)

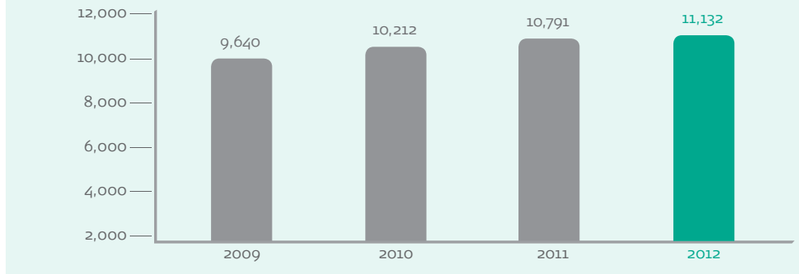

4- المخاطر الأخرى:

يتبع البنك استراتيجيات متكاملة لإدارة ومتابعة ورقابة المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أسعار الخدمة البنكية في المحفظة المصرفية ومخاطر تركّز الائتمان، ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر دورة الأعمال ومخاطر التسويات، حيث تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر ويقوم البنك بتوفير رأس المال الكافي لمقابلة هذه المخاطر.

كما يقوم البنك بعمل اختبارات الجهد (التحمل) متبعاً المعايير والقواعد الخاصة بتطبيق هذه الاختبارات لشتى أنواع المخاطر بكافة نواحي الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك.

الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية 110
الإدارة العامة،
الإدارات الإقليمية والفروع الدولية 112

الإدارة التنفيذية

طلال إبراهيم الفضيبي
الرئيس التنفيذي

سليمان عبد الرحمن الفويز
الرئيس التنفيذي المساعد

عبدالعزيز صالح الفريح
نائب الرئيس التنفيذي الأول

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عبد المجيد عبدالله المبارك
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الشركات

عبدالعزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والاستثمار

سعيد سعدي الصعيري
نائب الرئيس التنفيذي
الخدمات المساندة

عادل احمد بن الشيخ
نائب الرئيس التنفيذي
الفروع

أحمد يحيى الطيب
نائب الرئيس التنفيذي
إدارة المخاطر

أسامه عبد الباقي بخاري
نائب الرئيس التنفيذي
الائتمان

عدنان صالح الجوبان
نائب الرئيس التنفيذي
الموارد البشرية

رياض عتيبي الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
العمليات

ماجد عبد الرحمن القويز
نائب الرئيس التنفيذي
خدمات مصرفية الشركات

عبد الرحمن محمد العودان
نائب الرئيس التنفيذي
تقنية المعلومات

محمد عبد العزيز الربيعة
نائب الرئيس التنفيذي
التسويق

riyadbank.com

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

طريق الملك عبدالعزيز، صندوق بريد 22622، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية
هاتف: 401-3030 (01)، فاكس: 404-2707 (01)
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى

شارع الملك فيصل
ص.ب 229 – الرياض 11411
هاتف: 4113333 (01)
فاكس: 4112962 (01)

المنطقة الشرقية

شارع الملك سعود
ص.ب 274 – الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (03)
فاكس: 833-6253 (03)

المنطقة الغربية

شارع الستين
ص.ب 9324 – جدة 21413
هاتف: 651-3333 (02)
فاكس: 651-2866 (02)

الفروع الدولية

لندن

بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن

بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة

بنك الرياض
المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب
03-12 – رويال جروب بيلدنغ
سنغافورة 048693
هاتف: 653-64492 (65)
فاكس: 653-64493 (65)

المدراء الإقليميون

ياسر عبد الرحمن البابطين
المدير الإقليمي
للمنطقة الوسطى

إبراهيم فايز الشهري
المدير الإقليمي
للمنطقة الشرقية

هاني عبدالله أبو النجا
المدير الإقليمي
للمنطقة الغربية

بنك الرياض
riyad bank